

مؤشرات الحكم: دليل المستخدم

الطبعة الثانية



مؤشرات الحكم: دليل المستخدم

الطبعة الثانية



المحتويات

ما هي البيانات التي بإمكاننا الحصول عليها؟ 8

مقاييس موضوعية 8

الإدراك الداخلي 8

الإدراك الخارجي 8

الفرق بين الإدراك والواقع 8

المقاييس المحدودة 9

مسائل متعلقة بالترميز المحدود 9

المقاييس الجامعة 9

المؤشرات المركبة والإجمالية 9

الافتراضات المعيارية 10

المقاييس غير المباشرة (Proxy measures) 11

كيف نستخدم البيانات؟ 12

القاعدة الذهبية 1: استخدم مجموعة كبيرة

من المؤشرات 12

القاعدة الذهبية 2: استخدم المؤشر

كسؤال أول - لا أخير 13

القاعدة الذهبية 3: افهم المؤشر قبل

أن تستخدمه 13

المصادر 15

قائمة المصادر والمنتجين 90

مصادر لم يتضمنها دليل المستخدم 92

الهوامش 93

تمهيد v

كيف تستخدم هذا الدليل vi

مستخدمي الدليل vi

معايير اختيار مصادر المؤشرات vi

ما هو الحكم؟ 1

ما هو المؤشر؟ 1

ما هي مؤشرات الحكم؟ 1

لأي غرض تستخدم مؤشرات الحكم؟ 1

ما هي المشكلة؟ 2

كيف يمكننا الحصول على بيانات؟ 3

كيف تم جمع المعلومات وما هو تأثيرها

على النتائج؟ 3

ما هي مصادر البيانات الأولية؟ 4

مصادر البيانات الأولية: المعايير، القوانين

والمعاهدات 4

مصادر البيانات الأولية: البيانات المرتكزة

على الأحداث 5

مصادر البيانات الأولية: التقارير السردية 6

مصدر البيانات الأولية: المسوح 6

نطاق تغطية المفهوم 6

ما هي عينة السكان؟ 6

الاختيار الهادف للعينات 6

المسوح العامة للسكان 7

مناطق جغرافية محددة 7

الأسئلة - هل هي خاصة بأشخاص معينين أو

صالحة لجميع المجيبين على المسح؟ 7

ترتيب الأسئلة 7

تمهيد

إزاء الطلب المتزايد على قياس جوانب الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم، تنامت مصادر المؤشرات المستخدمة لقياس أداء الحكومات ونوعية المؤسسات وإدراك السكان .

النقاش المستدير والسياسات السليمة والبرامج المركزة ضرورية لتحسين مستوى الحكم، ويمكن للمؤشرات أن تلعب دوراً هاماً في هذا الإطار. نأمل أن يقدم هذا الدليل للمستخدمين الأداة التي تمكنهم من استخدام مصادر مؤشرات الحكم بالصورة المناسبة. هناك طبعاً مواد إرشادية أخرى حول مؤشرات الحكم، ولكن هذا الدليل يهدف إلى الجمع بين سؤالتي "أين نجد" و"كيف نستخدم" المواد المتعلقة بهذه المصادر.

لم تُرد إلا المصادر التي كانت موجودة في فترة صياغة هذا الدليل (شتاء 2006). يعود ذلك إلى تركيزنا على المستخدم، الذي يحتاج إلى بيانات آنية. لا شك أن بعض المصادر التي أصبحت بائدة تقدّم فائدة منهجية، ولكنها خارج نطاق هذا الدليل.

أثناء تجميع الدليل، تحققنا من المعلومات مباشرة من كل واحد من منتجي المؤشرات. ولكننا نرحب بأي تعليقات أو تحديثات على هذا الدليل يقترحها المستخدمون. (يرجى إرسالها الى oslogovcentere@undp.org)

هذا الدليل هو الطبعة الثانية من الدليل الاصيلي الذي أنتجه ماثيو سدرز (كان في اليوروستات سابقاً) وجواكيم ناهيم (كان سابقاً في مركز اوسلو لإدارة الحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي). تشمل الطبعة الثانية عدة مصادر مؤشرات جديدة لفتت انتباهنا، وتحديداً للمصادر القائمة. الطبعة الثانية متوفرة أيضاً بالانجليزية والفرنسية والاسبانية.

(v)

يعبّر مركز إدارة الحكم في أوسلو التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي عن شكره للتالية اسمائهم لمساهماتهم في الطبعتين الاولى والثانية من الدليل: بنيامين آلن، جانا أشر، جولس كورت، مصطفى خواجا، تود لاندمان، راجيف مالهورا، ديوكول ماثمبيزو ماكوتو، جيراردو مونك، براديب شارما، جان رويبر سويسار، توماس ونديرل، كين ميس، وتوماس وولنك. ويشكر خاصة خاص بريسكا سانديفك واليكساندرا وايلد على تحرير وتنسيق إنتاج الطبعة الثانية.

بيورن فوردي

مدير مركز اوسلو لإدارة الحكم

مجموعة الحكم الديمقراطي

مكتب سياسة التنمية

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

كيف تستخدم هذا الدليل

إن استخدام الإحصاءات والآليات الإحصائية لمراقبة الحكم لا يدخل في إطار مصادر البيانات المعروضة في هذا الدليل. هذا الدليل ليس كتاباً إحصائياً وبالتالي فإنه يستثني عمداً النقاش حول هذه الآليات الإحصائية المستعملة غالباً في مجال التنمية البشرية. إضافة إلى تركيزنا على مصادر البيانات المتوفرة، فإننا لا نغطي أو نقترح أي مؤشرات أو طرق جديدة.

معايير اختيار مصادر المؤشرات

يتضمن دليل المصادر في الجزء الثاني المعلومات المتوفرة علناً فقط. وهذا يعني انه بإمكان المستخدم أن يتوجه إلى مواقع المنتجين الالكترونية لإيجاد مزيد من المعلومات حول المصدر. وقد حددنا المعايير التالية لإيراد مصادر البيانات في هذا الدليل:

- « أن تتضمن بيانات مرتبطة مباشرة بموضوع الحكم
- « أن يكون لديها بيانات متوفرة
- « أن تتبع المقارنة بين الدول
- « أن تقدّم معلومات حول المنهجية المتبعة فيها
- « أن تكون متوفرة عبر الانترنت باللغة الإنجليزية
- « تم إيراد المصادر غير المجانية فقط حيثما كان بإمكاننا الحصول على معلومات تخص المنهجية وعلى عينة بيانات مجانية.

لأغراض الشفافية قدّمنا جدولاً ب "مصادر البيانات المستثناة" التي لا تليها واحداً أو أكثر من المعايير آنفة الذكر.

وضع هذا الدليل في جزئين. يقدّم الجزء الأول إرشادات عامة لمستخدِمي المؤشرات مع أمثلة محددة في مجال الحكم، ويتضمن الأقسام التالية:

1. ما هي المشكلة؟

2. كيف يمكننا الحصول على البيانات؟

3. ما هي البيانات التي يمكننا الحصول عليها؟

4. كيف يمكننا استخدام البيانات؟

الجزء الأول من الدليل يأخذ القارئ من المسألة إلى المعلومة، بينما يقوم الجزء الثاني بعكس ذلك، فيبدأ بالمعلومة المتوفرة ويسمح للقارئ بتفسيرها من ترجمة ذلك من أجل التركيز على المسألة الأساسية.

الجزء الثاني هو دليل للمصادر يعرض للقارئ بعض التفاصيل حول مصادر البيانات المتوفرة حالياً، بما فيها فيقدم لمحة سريعة عن المنهجية المتبعة فيها وبعض الأمثلة عن البيانات ومعلومات للاتصال بالأشخاص المعنيين، والافتراضات الهامة التي يستند إليها المصدر المحدد. صحيح أن هناك قوائم أخرى للمصادر، إلا أن هذا الدليل فريد من نوعه في انه يعرض المصادر بصورة أعمق ويسلط الضوء على الوقائع الأساسية التي يجب معرفتها قبل استخدام أي مؤشر، بما في ذلك منهجية المؤشر، والافتراضات التي يستند إليها وما تعنيه لاستخدام المصدر.

مستخدمو الدليل

هذا الدليل موجه للمستخدم غير المتخصص. وهذا يعني أن التمتع بحد أدنى من المعلومات الأساسية كاف لاستخدام الدليل، ولهذا الغرض يستخدم الدليل أبسط المصطلحات المتوفرة.

ما هو الحكم؟

تعرف وكالات التنمية والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية الحكم بطرق مختلفة. إضافة إلى ذلك، فإن مصادر المؤشرات التي تمت مراجعتها في الجزء الثاني تستند إلى مفاهيم متنوعة من الحكم. ولكن، لغرض هذا الدليل، يجب فهم الحكم على أنه يضم جميع التعريفات المدرجة أدناه. يعرف المربع التالي الحكم حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

الحكم هو نظام القيم والسياسات والمؤسسات التي يدير بموجبها مجتمع ما شؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال التفاعل داخل وبين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. انه الطريقة التي ينظم فيها مجتمع نفسه لصنع وتطبيق قرارات- تحقق فهما واتقافا وعملا متبادلا. انه يشمل الآليات والعمليات التي يعبر من خلالها للمواطنون والجماعات عن اهتماماتهم، وويلجأون إليها لتسوية خلافاتهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم القانونية. هي القواعد والمؤسسات والممارسات التي ترسم الحدود وتقدم الحوافز للأفراد والمنظمات والشركات. يعمل الحكم، بمختلف أبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، على كل مستوى من مستويات التنظيم البشري، سواء كان الأسرة، القرية، البلدية، الأمة، المنطقة أو العالم.

- ورقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستراتيجية حول الحكم من أجل التنمية البشرية، 2000

ما هو المؤشر؟

ينصب تركيز هذا الدليل على المؤشرات أكثر من تركيزه على الإحصاءات. تجدر الإشارة إلى أن المؤشر لا يتخذ بالضرورة شكلاً رقمياً. احد الأمثلة على ذلك في هذا الدليل هو مؤشر "الحرية في العالم" الذي يصنف البلدان على أنها حرة، حرة جزئياً أو غير حرة، حسب منظمة بيت الحرية (Freedom House). (راجع صفحة 20)

ما هي مؤشرات الحكم؟

مؤشر الحكم هو مقياس يشير إلى أمر متعلق بحالة الحكم في بلد ما. عادة ما يحصر مجال مؤشرات الحكم لتقيس مجالات محددة من الحكم مثل الأنظمة الانتخابية، الفساد، حقوق الإنسان، تقديم الخدمات العامة، المجتمع المدني والمساواة بين الجنسين.

لأي غرض تستخدم مؤشرات الحكم؟

تتعدد مؤشرات الحكم المستخدمة من قبل الحكومات، وكالات التنمية، المنظمات غير الحكومية، وسائل الإعلام، المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص. غالباً ما تهدف المؤشرات إلى إعطاء معلومات للمستخدمين حول الاستثمارات أو توزيع الأموال العامة أو حيوية المجتمع المدني أو الأبحاث الأكاديمية.

- (1) من وجهة النظر التنموية، يمكن استخدام المؤشرات لمراقبة وتقييم برامج ومشاريع الحكم. كما إن مؤشرات الحكم تستخدم أيضاً لتحديد المحطات الأساسية والغايات والأهداف في السياق التنموي.

يشير/مؤشر

ماذا معناه؟

يشير يدلّ على، يظهر

« يكون إشارة أو دليل على

« يوحي بشدة

« يوحي بأن إجراء ما محبّب أو ضروري

من اللاتينية in = نحو + dicare = يجعله معروفاً

مؤشر شئ، خاصة توجه أو واقع يشير إلى حالة أو مستوى شئ ما

أداة لتقديم معلومات محددة حول وضع أو حالة شئ ما

مؤشر قياس، معيار، جهاز قياس، مؤشر، علامة، إشارة، دليل، مقياس، وسيلة إختبار، مقياس معياري، صوة، معيار، نقطة مرجعية.

ما هي المشكلة؟

يمكن تصنيف مؤشرات الحكم على مستويات مختلفة حسب الموضوع الذي يخضع للتقييم. ونظراً لعدم وجود اتفاق عالمي حول المصطلحات الملائمة التي يجب استخدامها لكل مستوى، سنحاول عرض المصطلحات الأكثر شيوعاً.

1. مستوى المُدخلات/الحقوق/الالتزام/القانون (de jure) – تغطي المؤشرات على هذا المستوى خاصة الالتزامات التي تقوم بها الدول، بما فيها الدساتير الوطنية وتوقيع المعاهدات.
2. مستوى العملية/المسؤولية/المستوى الواقعي (de facto) – تدرس المؤشرات هنا ما إذا كانت الأطراف تتخذ إجراءات معينة لتنفيذ مسؤولياتها والتزاماتها، كوجود مثلاً مؤسسات فاعلة تضمن تنفيذ الالتزامات.
3. مستوى المُخرجات/النتيجة/التمتع/الأداء/المستوى الواقعي (de facto) – على هذا المستوى، ترد بيانات حول عدد السكان المتمتعين بحقوقهم وأولئك الذين لا يتمتعون بحقوقهم. قد يكون أحد الأمثلة هو عدد المنتسبين إلى أحزاب سياسية. إضافة إلى ذلك، قد يتضمن هذا المستوى مؤشرات عن نتائج الالتزامات – على سبيل المثال نسبة نفقات الحكومة الخاضعة لتدقيق حسابات مستقل.

عند تحليل البيانات، من المفيد الإستناد إلى المستوى نفسه من الحكم. ومن شأن ذلك أن يساعدك على تحديد ما يدلّ عليه المؤشر بوضوح أكبر. على سبيل المثال، مؤشر يغطي نسبة التصويت في الانتخابات (مستوى المُخرجات/الأداء) لا يعلمك بالعمليات المستعملة لتمكين الناس من التصويت (مراكز الاقتراع، سجلات الناخبين،... الخ). فهذه الأمور تمثل مستوى العملية. كذلك، لا يوضح مثل هذا المؤشر بالضرورة ما إذا كان جميع السكان يتمتعون بحق الاقتراع.

كيف يمكننا الحصول على بيانات؟

كيف تتم حماية أمن/سرية البيانات؟ - تعتمد المكاتب الإحصائية الوطنية بشكل شبه دائم سياسات للسرية/الكشف تضمن عدم إمكانية تتبع الأفراد أو الشركات المجيبة على المسح من خلال فحص النتائج. إضافة إلى ذلك، تشمل هذه السياسات حماية الأجوبة المستلمة وتحديد شروط الكشف عنها. هل يعتمد المصدر الذي تم فحصه سياسة مشابهة؟

كيف تم جمع المعلومات وما هو تأثيرها على النتائج؟ يمكن جمع المعلومات من خلال عدة طرق ويمكن الجمع بين هذه الطرق. فيما يلي بعض الاعتبارات حول طرق جمع البيانات المختلفة التي يجب ينتبه لها المستخدمون.

« **المشاركة** - تتضمن هذه الطريقة عادة نقاشات

جماعية مع أسئلة اقل تركيزاً وفرصة أكبر للتفكير

الحر. تكمن بعض حسنات هذه الطريقة في نشرها غير المكلف نسبياً وفي أثر النقاشات الذي يعزز التوافق ونشر الوعي. ولكن لا يمكن عادة إعتبار هذه النتائج على أنها تمثيلية (مثلاً إذا دعت الحاجة إلى دراسات وطنية) أو قابلة للمقارنة. كذلك، تطرح أسئلة حول ما إذا كان المهمشون ضمن المجتمع الخاضع للدراسة يشاركون بشكل كامل وصريح، وفي بعض المواضيع قد تثير مثل هذه الأسئلة توقعات لا يمكن تلبيةها.

« **الإرسال بالبريد** - عند القيام بمسح يتطلب من

المجيبين أن يرسلوا إجاباتهم بالبريد، يجب التأكد من أمرين. أولاً، هل باستطاعة السكان المستهدفين القراءة والكتابة، وثانياً، هل هناك نظام فعال يضمن إعادة الإجابات بطريقة آمنة؟

« **الانترنت** - يمكن أن تكون المسوح التي تتم عبر

الانترنت طريقة للوصول إلى سكان متباعدين جغرافياً بكلفة قليلة. يجب أن تكون مسوح الانترنت مصوّبة بدقة

هناك بعض المسائل العامة التي تؤثر على جميع أشكال المراقبة إلى حد ما، مثلاً من يجمع البيانات. بعض الأسئلة الأساسية هي:

من الذي يتولى المراقبة؟ - يمكن أن يكون للمنظمة التي

تراقب الأحداث تأثير إيجابي أو سلبي على الناس عند التبليغ عن حدث ما. المسائل الرئيسية التي تواجهها المؤسسة هي الثقة، النزاهة والاستقلالية. فمثلاً، قد يفضل الناس التبليغ عن إنتهاكات حقوق الانسان الى منظمة محلية لا وطنية أو دولية، كما يمكن أن يثقوا أكثر بالمنظمات غير الحكومية (خاصة إذا كانت إحدى هيئات الحكومة هي المتهمه بارتكاب الجريمة). هؤلاء الذين يبلغون عن هذه الحوادث يجب أن يثقوا بأن كل ما يبلغون عنه سيعالج بالشكل المناسب وبأن أي تبعات سلبية لن تترتب عن عملية التبليغ نفسها.

ما هو دورها؟ - تعمل المنظمات على تسجيل الأحداث

الواقعة ضمن نطاق تغطيتها فقط. على سبيل المثال، هناك العديد من المنظمات التي تعمل على موضوع تهديد الصحفيين. لا يمكن أن نتوقع من هذه المنظمات أن تغطي نوعاً آخر من الأحداث. كما أن التغطية الجغرافية لأي منظمة قد تكون محدودة. إضافة إلى ذلك، يمكن التساؤل إذا كانت المنظمة تملك الموارد الكافية لتسجيل كل يتوارد إليها.

ما هي قيم جامعي البيانات؟ - أي تحيز قيمي لجامعي

البيانات سيظهر في الافتراضات أو تصميم الاستمارة. مثال على ذلك هو مؤشر استدامة وسائل الإعلام (راجع صفحة 12) الذي يفترض أن وجود اقتصاد سوق فعال هو شرط ضروري لاستدامة وسائل الإعلام.

هل من مسائل متعلقة بالترجمة؟ - الدراسات التي

تنفذ في أكثر من بلد بحاجة إلى التحقق من أن المفاهيم التي تقاس وصياغة الاستمارات تتم ترجمتها بشكل صحيح إلى اللغة والثقافة المحلية.

الصحف... الخ). من المسائل التي يمكن التوقف عندها هو مدى التحقق من الترميز من مصادر مختلفة (مثلاً، يقوم شخص بترميز وضع ما استناداً إلى البيانات المتوفرة، ويقوم شخص آخر بترميز نفس البلد ويتم التحقق من أي اختلافات. تهدف هذه العملية إلى تعزيز مصداقية عملية الترميز). عند استخدام هذا النوع من مصادر البيانات، يجب التنبيه إلى المصادر الأولية المستخدمة وما إذا كان بإمكانها أن تعكس الوضع في بلد ما بشكل صحيح وبطريقة غير منحازة.

ما هي مصادر البيانات الأولية؟

على الرغم من وجود العديد من المؤشرات المختلفة التي تغطي مسألة الحكم، تعتمد هذه المؤشرات على أربعة أنواع من مصادر البيانات الأولية (البيانات الأصلية - عادة تعتمد على المعرفة المباشرة أو التجربة الشخصية). غالباً ما تغذي مصادر البيانات الأساسية هذه تطوّر مؤشرات أخرى. مؤشرات مسائل الحكم (معهد البنك الدولي)، على سبيل المثال، تعتمد على 31 مصدر بيانات منفرد تم تطويرها بدورها من مصادر بيانات أخرى (راجع صفحة 54). على المستوى الأساسي الأولي، هناك أربعة أنواع من أدوات المراقبة التي تستخدم لإنتاج المؤشرات، وهي:

- « المعايير، القوانين والمعاهدات
- « البيانات المرتكزة على الأحداث
- « التقارير السردية
- « المسوح

مصادر البيانات الأولية: المعايير، القوانين

والمعاهدات

أشرنا في القسم السابق إلى المستويات المختلفة لقياس الحكم. يمكن اعتبار إعلان السياسات، الالتزامات (والمقارنات بين الدول المختلفة) والمعاهدات الدولية على أنها مستوى المدخلات/الحقوق/القانون (de jure). فهي تمثل إعلاناً للنية، يكون عادة متبوعاً ببعض الأفعال (مستوى العملية) وربما بعض النتائج (مستوى المخرجات/الأداء). علماً أن هدفنا هو الإطلاع على مصادر البيانات التي تتيح مقارنة بين الدول المختلفة، نركز هنا على المعايير والقوانين والمعاهدات الدولية. وهي قد تتخذ أشكالاً مختلفة ولكن لها قاسم مشترك أساسي هو أنها جميعها اتفاق بين الدول الأعضاء في منظمة دولية لتأكيد مبادئ محددة أو العمل

بحيث تسمح بالوصول إلى السكان المستهدفين. في معظم البلدان، لا يمكن اعتبار أن مسح الانترنت تمثل جميع السكان. ولكن هذه المشكلة قد لا تطرح بالنسبة إلى المعلومات المبتغاة. على سبيل المثال، عند محاولة الاتصال بالقادة السياسيين أو الشخصيات، يمكن أن يكون الانترنت آلية مناسبة. يجب توخي الحذر لدى تصميم الأسئلة عند استخدام الانترنت إلا إذا في حال توفّر نسخ محلية عن المسح.

« مجري المقابلة (Interviewer) - يجب أن

يخضع من يجري المقابلات لتدريب مكثف لضمان الحصول على نتائج موثوقة عند جمع البيانات. من المواصفات الجيدة التي يجب أن يتمتع بها مجري المقابلة: التحدث بشكل واضح، فهم البيانات المطلوبة ويجب أن يتقبّل السكان المستهدفون (فمثلاً، عند نقاش قضايا متعلّقة بصحة المرأة، قد لا يكون من المناسب أن يقوم رجال بإجراء المقابلات). كما يجب إعادة التأكد من نتائج المقابلة وإعادة إجراء المقابلة مع بعض الأشخاص للتأكد من أن النتائج قد سُجّلت بالشكل المناسب. السرية ووضع مجري المقابلة (تجاه الحكومة الحالية) هي مسألة أساسية لدى اللجوء لمن يجرون المقابلات من أجل التحقيقات المتعلقة بالحكم. يجب أن يرتاح الأشخاص المستجوبون لإعطاء إجابات كاملة وواضحة دون خوف أو محاباة.

(4)

« دراسة الوثائق (Desk study) - يمكن استخدام

هذه الدراسات لاكتشاف "الوقائع الموضوعية" المتعلقة بالدول. مثلاً، دراسة الدستور لمعرفة مدى حماية حقوق أقليات سكانية محددة، دراسة التقارير حول مدى التقيد بالمعايير والقوانين. ولكن جودة دراسة الوثائق تعتمد على نوعية المعلومات المنشورة، وهي لا تكون عادة قادرة على الحصول على معلومات محدثة حول مدى حسن سير الأمور وما رأي الناس بالوضع. الأسئلة الأساسية لدراسة الوثائق تشمل أي معلومات تم تضمينها في الدراسة وأي معلومات تم إقصاؤها، ولماذا؟

« ترميز الخبراء للتقارير السردية - يعتمد عدد من

مصادر البيانات المتوفرة على ترميز أعدّه أكاديميون أو خبراء آخرون لتصنيف مواد تعتمد على مصادر أولية (تقارير منظمة العفو الدولية "أمستي"، مقالات

تجاه أهداف محددة. هناك عدة أمثلة على ذلك في مجال الحكم. الأمم المتحدة لديها قاعدة بيانات حول المعاهدات والاتفاقيات الدولية، تحتوي حالياً على أكثر من 40,000 اتفاقاً أو معاهدة. معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية هيⁱⁱ:

« الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

« الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

« الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

« الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

« اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

« اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

« اتفاقية حقوق الطفل

في مجال الحكم، يشرف صندوق النقد الدولي على القوانين والمعايير المتعلقة ب:

« البيانات

« الشفافية الضريبية

« شفافية السياسة النقدية والضريبية

بعض المسائل المتعلقة بالبيانات المرتكزة على المعايير هي:

« **المراحل** – هل سيطبق الاتفاق على مراحل (تنفيذ

تدريجي) وما الذي يعيق ويحدد هذه المراحل. على سبيل المثال، هل يجب اعتماد قوانين وطنية لسريان الإتفاق؟ هل ينبغي إقامة مؤسسات معينة أو تحديثها؟

« **المراقبة** – ما هي الهيئات المشاركة في مراقبة

التقدم في تنفيذ، احترام أو التقيد باتفاقات محددة. ما هو وضعها؟ هل باستطاعتها إرغام الأطراف على اتخاذ اجراءات لمعالجة المشاكل المحتملة؟ هل وثائق

المراقبة موضوعة بمتناول العموم؟ مثال على ذلك هي تقارير صندوق النقد الدولي حول مراقبة المعايير والقوانين (ROSCO). هي منشورة على موقع صندوق النقد الدولي الالكتروني ويتم تحديثها بانتظامⁱⁱⁱ.

مصادر البيانات الأولية: البيانات المرتكزة على الأحداث يتطلب ذلك تسجيل الأحداث وجمعها في سجلات شاملة. يمكن أن تكون الأحداث المسجلة ايجابية (مثل إجراء انتخابات) أو سلبية (جريمة مثلاً أو انتهاك حقوق الإنسان). هذه إحدى اشكال البيانات الادارية. المسائل الأساسية المتعلقة بالبيانات المرتكزة على الأحداث هي:

« **الجمع المنمّط. هل تم جمع بيانات الأحداث**

بطريقة منمّطة؟ هذه المسألة تتعلق خاصة

بالمقارنات، والتداخلات وتوحيد مصادر البيانات. يتم جمع البيانات المتعلقة بالأحداث من المصادر الرسمية بشكل معين (مثلاً بيانات الجرائم المسجلة لدى دوائر الشرطة). ولكن قد لا ينطبق ذلك على المصادر غير الحكومية. إن الأنظمة الدولية للمعلومات والتوثيق حول حقوق الإنسان، (HURIDOCs)^{iv} هي مثال عن نظام منمّط للإعلام عن الأحداث. في عام 2001 تم نشر "أداة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان". تم تشجيع المنظمات غير الحكومية على استخدام هذا النموذج لجمع وتبادل المعلومات حول الانتهاكات، بشكل يسهّل تحليل "من فعل ماذا بمن".

« **ما الذي تم التبليغ عنه مقابل ما الذي حدث؟**

غالباً ما يكون عدد الأحداث المبلّغ عنها اقل بكثير من العدد الحقيقي للأحداث. يظهر هذا التفاوت خاصة في الفرق بين الجرائم المبلّغ عنها والجرائم الفعلية.

« **عدد الأحداث**

• الأحداث المسجلة – تعتمد على إدراك الشخص الذي يبلّغ عن الحدث لضرورة وقيمة التبليغ، على القدرة على التبليغ وامتلاك الثقة الكافية بالنظام الذي سيبلّغ الحدث إليه.

• عدد الأحداث الناتج – قد ينخفض هذا العدد إن لم يتم تسجيل الأحداث بالشكل المناسب وتحويلها إلى أرقام إجمالية، مع حذف أي تسجيل متكرر.

في عالم مثالي (في ما يتعلق بالتبليغ)، يبلّغ كل فرد بدقة عن كل حدث فيتم تدوينه وتسجيله بدقة. وبذلك لن يكون هناك اختلاف بين الأحداث المسجلة والأحداث الحقيقية. سلسلة بيانات منظمة العمل الدولية حول "الفجوات في

حقوق العمال" هي مثال على قاعدة بيانات تعتمد على بيانات أولية متعلقة بالمعاهدات، وعلى بيانات ثانوية متعلقة بالأحداث (المزوَّدة من خلال التقارير إلى هيئات مراقبة تنفيذ المعاهدة). (راجع صفحة 42)

مصادر البيانات الأولية: التقارير السردية

التقارير السردية هي من أهم مصادر البيانات الأولية. تضع مثل هذه التقارير منظمات كمنظمة العفو الدولية أو وزارة الخارجية الأمريكية. تعكس التقارير وجهة نظر المنظمة واضعة التقرير حول الوضع في دول معينة. وتستخدم غالباً لوضع المقاييس التي يستخدمها الخبراء في "ترميز" الوضع في دولة ما. أحد الأمثلة على النظام الذي يستخدم ترميز الخبراء للتقارير السردية هو مقياس الإرهاب السياسي (لمزيد من التفاصيل راجع صفحة 70). المسائل التي تؤثر على المصادر السردية هي ذاتها التي تؤثر على مصادر البيانات الأخرى. ولكن العامل الإضافي المتعلق بهذه التقارير هو اللجوء لاختبارات الكلمات الأساسية لتحديد الرموز. تبحث بعض مصادر البيانات عن كلمات أو عبارات محددة كوسيلة لتقييم خطورة أو نطاق مشاكل معينة - على سبيل المثال، يعتمد تقرير "الفجوات في حقوق العمال" (صفحة 42) على احتساب تواتر بعض العبارات (مثل "البقاء على اطلاع") في التقارير المعدّة حسب نظام منظمة العمل الدولية.

مصدر البيانات الأولية: المسوح

يفطي هذا القسم بتفصيل بعض أهم المسائل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند استخدام المسوح. تختلف أنواع المسوح واستعمالاتها كثيراً بين مختلف بيانات الحكم التي درسناها، لذا سنحاول تغطية المسائل الأساسية التي تعترض مستخدمي المؤشرات في المسوح.

في مجال الحكم وحقوق الإنسان، استعملت نماذج عديدة من المسوح. احد الخصائص الأساسية لاستخدام المؤشرات للمساعدة في مراقبة الحكم هي ضرورة إجراء تبادلات بين الأمثلة المختلفة. في النهاية، لكل مقياس ميزاته واستخداماته، ولكن يبقى أساس الاستخدام الصحيح هو معرفة ماذا تعني البيانات التي لديك بالضبط. بعض الأمثلة الأساسية على مثل هذه التبادلات مطروحة في القسم التالي.

نطاق تغطية المفهوم

القرار الأول الذي يواجهه أي جامع أو مستخدم للبيانات

يتعلق بالمفهوم الذي يريد الحصول على بيانات حوله. توجد على أحد طرفي المقياس تقييمات عامة مثلاً إذا كان بلد ما يعتبر ديمقراطياً، بينما على الطرف الآخر من المقياس يمكن استخدام دراسات محددة تتحقق من جوانب معينة من الديمقراطية. كلما أصبح المفهوم أكثر تحديداً تكون التغطية أقل. المثال التالي يوضح النقطة.

« منظمة بيت الحرية Freedom House -

تتضمن إصدارات "الحرية في العالم" تقييماً للحرريات السياسية في 192 بلداً. يعتمد التقييم على طرح على مجموعة محدودة من الخبراء سلسلة من الأسئلة المشتركة لجميع البلدان. (أنظر صفحة 20)

« المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة

الإنتخابية International IDEA - على العكس، دليل تقييم الديمقراطية⁷ الذي اصدره المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الإنتخابية كجزء من مشروع المؤسسة حول "حالة الديمقراطية"، تمت تجربته في ثمانية بلدان فقط. تضع هذه الأداة بمناول المواطنين وسيلة شاملة لتقييم نوعية نظامهم الديمقراطي، للمساعدة على تحفيز النقاش العام، وطرح المسائل وتبسيط الضوء على المجالات التي يمكن إصلاحها.

ما هي عينة السكان؟

عند الإطلاع على أي مصدر بيانات، من المهم أن تحدّد بوضوح العينة المستخدمة لتوفير البيانات. يجب توشي الحذر حيال "تضخيم" النتائج، مثل الإشارة أو الإيحاء بأن النتائج تمثل مجموعات غير تلك التي صمّم المسح لأجلها. التبادل في هذه الحالة هو بين عينة اصغر (وأرخص) أو أخرى أكبر تكون أكثر تمثيلاً، خاصة إذا كانت يجب تقسيم البيانات (مثلاً، حسب المنطقة، مجموعة الدخل، العمر، النوع الاجتماعي، العرق، الدين).

لعلّ مكتب الإحصاء الوطني هو أفضل مصدر للنصائح في ما يتعلق بتصميم عينات في بلد ما. فهو المسؤول عن المسوح السكانية ودراسة العينات التي تطلبها الحكومة. وحدها بيانات المسوح السكانية تستطيع إعطاء فكرة عن كامل عدد السكان وخصائصهم، وهذا ضروري لانتقاء العينة بصورة دقيقة.

الاختيار الهادف للعينات

يهدف الإختيار الهادف للعينات إلى الحصول على نتائج من

الواسعة التغطية. بشكل عام ما درجة رضاك عن سير الديمقراطية في بلدك؟ (راجع صفحة 19)

« **الأسئلة الضيقة التغطية** - مثال مأخوذ عن مسح "تقييم الحكم العالمي" للأشخاص المطلعين" (راجع صفحة 85). ما مدى وضوح الفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية في بلدك؟

ترتيب الأسئلة

حتى ترتيب الأسئلة يمكن أن يكون له اثر على نتائج المسح. يمكن توجيه المجيبين نحو اجابات محددة من خلال طرح أسئلة موجّهة. المثال التالي مأخوذ عن "مسح القيم العالمي".

هناك مشكلتان في السؤال الأخير. اولهما، أن ترتيب الأسئلة يمكن أن يكون له اثر كبير على النتيجة. في المثال المعطى، سئل المجيبون عن سلسلة من الأفعال الجرمية. وبالتالي سيفكرون في هذه المصطلحات عند الوصول إلى السؤال الأخير. وثانيهما، صياغة الجملة تؤدي إلى سؤال حول ما إذا كانت المثلية مبررة. بما أن المثلية حالة من الوجود (تماماً مثل العرق أو الأصل الإثني) أكثر من كونها عملاً جرمياً، يجب أن يكون السؤال حول الموافقة عليها أم لا.

مسح القيم العالمي

اخذ عن الدفعة الرابعة من المسوح التي أجريت في فرنسا.

أرجو أن تخبرني حول كل من الجمل التالية إذا كنت تظن بأنها دائماً مبررة، غير مبررة مطلقاً، أو أمر بين الإثنين. اقرأ الجمل. ضع إشارة على إجابة واحدة لكل جملة.

طلب منافع حكومية لا يحق لك بها	غير مبرر مطلقاً	مبرر دائماً
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10		

عدم دفع تعرفه في النقل العام	غير مبرر مطلقاً	مبرر دائماً
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10		

الغش في الضرائب إذا أتاحت لك الفرصة	غير مبرر مطلقاً	مبرر دائماً
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10		

قبول رشوة في إطار العمل	غير مبرر مطلقاً	مبرر دائماً
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10		

المثلية

غير مبرر مطلقاً	مبرر دائماً
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10	

مجموعة محددة (غير تمثيلية) من السكان. يمكن أن يكون ذلك مفيداً للأسئلة المتعلقة بتجارب مجموعات سكانية محددة. يمكن أن تكون تكاليف جمع البيانات اقل بسبب صغر حجم العينة، ولكن تحديد العينة بصورة صحيحة في البداية سيكون أعلى ثمناً من العينات العشوائية البسيطة.

المسوح العامة للسكان

يمكن اعتبار أن مسوح السكان العامة لها طابع تمثيلي (إذا نفذت بشكل صحيح). وإذا كانت العينة كبيرة بما يكفي من الممكن التوصل إلى إحصائيات مقارنة بين فئات سكانية مختلفة انطلاقاً من مثل هذه المسوح، مثلاً، مقارنة إجابات الرجال والنساء، سكان المدن والريف... الخ.

مناطق جغرافية محددة

إضافة إلى إمكانية حصر المسح بفئات معينة من الأشخاص الذين يتمتعون بالخصائص نفسها، يمكن أن تشمل المسوح مواقع محددة فقط. في سلسلة مسوح مقياس دول أمريكا اللاتينية Latinobarometro أجريت بعض المسوح في المدن فقط. يجب أن يفكر مستخدمو البيانات ومنتجوها ما إذا كان ذلك سيسبب مشكلة أم لا قبل استخدام النتائج. على سبيل المثال، هل ستكون التجارب والآراء المتعلقة بالحكم هي نفسها في المدن وفي المناطق الريفية؟ كيف يحصل الناس على الخدمات في المناطق الريفية، وكم يبعد اقرب مركز خدمات حكومية؟ كيف يمثل سكان الريف في العملية السياسية؟ هذه فقط بعض الأسئلة التي قد يود المستخدم طرحها من أجل زيادة فهمه للبيانات.

الأسئلة - هل هي خاصة بأشخاص معينين أو صالحة لجميع المجيبين على المسح؟

بنفس الطريقة التي تصمم فيها أدوات جمع البيانات لمفاهيم واسعة أو ضيقة، يمكن صياغة الأسئلة الفردية بحيث تهدف إلى تغطية واسعة أو ضيقة. يمكن أن يفهم أسئلة التغطية الواسعة غالبية الناس الذين يجيبون عليها. أما أسئلة التغطية الضيقة، فقد تصمم لمزيد من التفاصيل أو لمجموعة محددة من السكان فقط. يمكن أن تطرح هذه الأسئلة أيضاً من وجهة نظر "تملك" المسح. إذا كان المسح "مملوكاً" من قبل مجري المسح، ستكون الأسئلة أكثر ملاءمةً لحاجاته.

« الأسئلة الواسعة التغطية - يقدم مسح مقياس

دول افريقيا 2005 Afrobarometer مثالاً عن الاسئلة

ما هي البيانات التي بإمكاننا الحصول عليها؟

قد تكون لهم نظرة مختلفة عن الوضع ممن هم داخل البلد. قد يعود ذلك لكون أنماط ومعايير السلوك والتصرف تختلف من مكان إلى آخر.

الفرق بين الإدراك والواقع

عند النظر إلى مقاييس الإدراك، من المهم أن نتذكر عدداً من العوامل. أولاً قد يكون هناك فارق في الزمن. ترتكز المدركات على الأحداث التي يتذكرها الناس، والتي لديهم معلومات حولها. بالتالي، قد يكون الإدراك مختلفاً عن الواقع. وهذا سيكون له أثر كبير على طرفي المقياس. أولاً في الدول التي تديرها أنظمة قمعية، حيث يمنع النقاش ويُقمع المعارضون، قد تشير الإجابات إلى نظرة ايجابية للحكم.

مقياس الإرهاب السياسي

مثال على المقياس المحدود

1. البلدان الخاضعة لحكم القانون، لا يسجن الناس بسبب آرائهم والتعذيب نادر أو استثنائي. الاغتيالات السياسية نادرة جداً.
2. هناك حالات محدودة من السجن بسبب النشاط السياسي غير العنيف. ولكنها لا تطال سوى القليل من الأشخاص، التعذيب والضرب استثنائيان.
3. حالات السجن السياسي منتشرة جداً أو كانت كذلك قبل فترة قصيرة. الإعدام أو أنواع أخرى من الإغتيالات السياسية وأشكال العنف السياسي قد تكون مألوفة، الاعتقال لفترة غير محدودة مع أو دون محاكمة بسبب الآراء السياسية مقبول.
4. الممارسات المذكورة في البند 3 منتشرة لتطال أعداد أكبر. حالات القتل، الاختفاء القسري والتعذيب هي جزء اعتيادي من الحياة اليومية. بالرغم من انتشار هذه الممارسات، إلا أن الإرهاب على هذا المستوى يؤثر على المعنيين بمجال السياسة أو الأفكار.
5. أنواع الإرهاب المذكورة في المستوى الرابع تطال المجتمع بأسره. لا يتوانى قادة هذه المجتمعات عن اللجوء لأي وسائل أو طرق عنفية لتحقيق أهداف شخصية أو ايدولوجية.

مقاييس موضوعية

تتكون المقاييس الموضوعية من حقائق غير متنازع حولها. من الأمثلة النموذجية على ذلك توقيع المعاهدات، الإجراءات المالية ووجود هيئات محددة.

مقاييس ذاتية

الإدراك الداخلي

هي نتائج مبنية على وجهات نظر المجيبين داخل البلد. وتتضمن مقاييس من نوع استطلاعات الرأي. مقاييس الإدراك الداخلي مفيدة على وجه الخصوص لأنها تظهر وجهات نظر السكان.

الإدراك الخارجي

هي نتائج مبنية على تقييمات أشخاص غير مقيمين في البلد. التمييز مهم كونه يتعلق بدوافع القياس. تؤثر المقاييس الخارجية خاصة على القرارات المتخذة خارجياً. وهذه قد تتضمن قرارات استثمار أو تخصيص مساعدات. يلجأ العديد من مصادر تقييم الأعمال لمجيبين خارجيين، ويكون مطلوباً أن يتمتع المجيبون بخبرة في الأعمال بعمل في أكثر من بلد. ترى المنظمات أن ذلك يساعد على مقارنة البيانات. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الناس من خارج البلد

(8)

مثال على المسح المعتمد على الإدراك

برأيك هل يشكل الفساد مشكلة رئيسية للدولة؟ نعم/لا

هل لديك ثقة بالإدارات التالية؟

- الإدارة (بشكل عام)
- القضاء
- نظام الرعاية الصحية العامة
- نظام التعليم الرسمي
- الإدارة المالية (الضرائب، الجمارك)
- البرلمان
- الصحافة

بيانات مقارنة حول الدول الويبرية

مثال على الترميز المحدود

طُلب في السؤال السابق من المجيبين ذكر المؤسسات الأربع الأكثر أهمية في الحكومة المركزية حسب قدرتها على بلورة السياسة الاقتصادية العامة. وبناء على ذلك يتبع السؤال التالي: أي من الأوصاف التالية هو الأكثر ملائمة لدور هذه المؤسسات في بلورة السياسة الاقتصادية؟

الرموز:

1 = العديد من السياسات الاقتصادية الجديدة تشأ داخلها.

2 = تشأ بعض السياسات الجديدة بداخلها وهي تغربل الأفكار السياسية التي تأتي من الأحزاب السياسية والنخب والكوادر، وعادة ما تعيد تشكيل هذه الأفكار في العملية.

3 = نادراً ما تنتج سياسات جديدة، ولكنها مهمة في تحويل السياسات التي تشأ في الساحة السياسية إلى برامج قابلة للتنفيذ

في ما يلي نتائج بعض الدول:

الأرجنتين 1.33 البرازيل 2.25

تشيلي 2 ساحل العاج 1.6667

لا يسمح السؤال بفهم ما تعنيه هذه الأرقام. إنها معدلات الإجابات المتلقاة. كان الأجدى إظهار أي خيارات حصلت أكثر إجابات. هذا مثال على تجميع للبيانات يخفي المعنى المقصود من قبل المجيبين بسبب استخدام طريقة حسابية خاطئة.

بتقليص التباين - حصر الإجابات المتنوعة بعدد صغير من الإجابات الممكنة.

مسائل متعلقة بالترميز المحدود

احتساب المعدلات. إذا طلب من المجيبين على استبيان المسح أن يقيموا بلداً حسب مجموعة من المعايير المحددة مسبقاً، فمن المهم تجميع النتائج النهائية بحيث تكون صالحة وذات معنى. يجب تقديم نتائج المقاييس المحدودة بطريقة تمكّن المستخدم من فهم معناها باستخدام المجموعة الأصلية من الأسئلة.

المقاييس الجامعة

مسألة أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار عند فحص المنهجية المتبعة في أي مؤشر هي التأكد مما إذا كانت القياسات الجامعة مناسبة أم لا. المقياس الجامع بأبسط صوره هو أن يتم جمع الموضوعات لكل سؤال من الاستبيان. قد يكون هذا عادياً لوضع علامة على امتحان، الخ. ولكنه يصبح مشكلة عند تطبيقه على معايير مطلقة. قد يعود ذلك إلى أن وضع نقاط جيدة حول مقياس معين يمكن أن يخفي النقاط السيئة التي حصدها مقياس آخر. هذا مخالف لمبادئ حقوق الإنسان التي تنص على أنها جميعاً غير قابلة للتصرف والتجزئة. تجدر الإشارة إلى أن جميع المقاييس الجامعة مثقلة ضمناً. الأمر من المهم إيضاح حول التأثير الذي يحدثه ذلك على النتائج.

الحرية في العالم 2003

مثال على مقياس جامع

حدد لكل بلد من 0 إلى 4 نقاط على كل سؤال استناداً إلى الحقوق أو الحريات القائمة. أفضل نقطة هي صفر، والأسوأ هي 4.

1. هل حرية التجمع والتظاهر والنقاش العام المفتوح مضمونة؟
2. هل هناك حرية للمنظمات السياسية أو شبه السياسية؟
3. هل هناك نقابات حرة ومنظمات فلاحين أو ما يعادلها، وهل هناك تفاوض جماعي فعال؟ هل هناك منظمات مهنية حرة أو غيرها من المنظمات الخاصة؟

النقطة الأعلى في هذا السؤال هي 12. من الممكن لبلد أن يسجل 8، بالرغم من حظر المنظمات السياسية أو شبه السياسية. فيكون بالتالي أحد أشكال الحرية الأساسية غائباً، ولكن ذلك لا يظهر في العلامة الأخيرة لأن الحريات الموجودة تخفي نقصان الحريات الأخرى. البديل هو أن يكون الهدف هو الحصول على نقطة صفر مع احتساب كل حرية غائبة. تتلاءم هذه المقارنة مع الطريقة القضائية لمعالجة فقدان الحريات.

في الحقيقة، حسب المؤسسة التي تقوم بالتحقيق، قد يشعر الناس أنهم مجبرون على التعبير عن دعمهم للطريقة التي تُدار بها الدولة.

من جهة أخرى، في نظام معروف بفشله، قد يعبر عن نظرة سلبية بصورة غير متوقعة، لأن الخطوات الايجابية الأخيرة قد لا تحظى باعتراف أو توثيق واسع. يجب التمتع بفهم معين لواقع البلد لدى استخدام معلومات الإدراك. تذكر المقولة الشهيرة "نحتاج إلى العمر كله لبناء سمعتك، وإلى لحظة واحدة لفقدانها".

المقاييس المحدودة

وضع العديد من المؤشرات المتوفرة حالياً لتوفير تصنيفات للبلدان حسب مقياس معرف مسبقاً. تقدّم هذه المؤشرات عدداً محدوداً من التصنيفات الممكنة. النتيجة هي أنه يجب استيعاب أكثر من 200 دولة في العالم في مجموعة محدودة جداً من التصنيفات الممكنة. هذه المشكلة معروفة أيضاً

أسئلة تعتمد على التجربة لمراقبة الحكم

الجيد. استخدمت في مسح مقياس دول إفريقيا Afrobarometer، جنوب إفريقيا تموز-آب 2000

يحصل الناس على حاجاتهم الأساسية في الحياة مثل الطعام، السلامة، الرعاية الصحية، أو الدخل بعدة طرق. على سبيل المثال على بعض الناس أن:

- « يسرقوا أو يستجدوا
 - « يدعون بأنهم يستحقون مساعدة الحكومة
 - « يصنعون معروفًا أو يقدمون رشوة لمسؤول حكومي
- أناس آخرون يحصلون على هذه الأمور من:

- « الزعماء المحليين التقليديين
- « برامج الإغاثة الحكومية
- « مجموعات تعاونية محلية
- « الأصدقاء أو الأقارب

يبقى أناس آخرون يؤمنون بحاجاتهم بأنفسهم، أو يدفعون من أجل الحصول عليها إما نقداً أو عينا. أخيراً لا يستطيع بعض الناس الحصول عليها إطلاقاً.

إشرح كيف تؤمن الطعام الذي تأكله أنت وعائلتك كل شهر؟ هل هناك شئ آخر؟ إذا لم يعد بمقدورك الحصول على الطعام بهذه الطريقة، ما هي الأساليب الأخرى التي قد تستخدمها؟ صف الأشياء التي تقوم بها حالياً للحصول على الرعاية الصحية لك أو لعائلتك؟ إذا لم يعد بمقدورك الحصول على الرعاية الصحية بهذه الطرق، ما هي الأساليب الأخرى التي قد تستخدمها؟

المصدر: مسح مقياس دول إفريقيا Afrobarometer، نيجيريا، آب-أيلول 2001

في السنة الماضية كم مرة (إذا حصل ذلك) كان عليك أن تدفع رشوة، تعطي هدية، أو تسدي معروفًا لمسؤول حكومي من أجل أن:

أبداً مرة أو عدة مرات
أبداً مرة أو عدة مرات

تحصل على وثيقة أو رخصة
تسجّل طفلاً في المدرسة
تحصل على خدمة منزلية
تعبر الحدود
تجنب مشكلة مع الشرطة
أي شيء آخر؟

ماذا كنت ستفعل إذا كنت بانتظار رخصة أو تصريح من الحكومة، ولكنها تأخرت كثيراً؟

- لا تقلق، تنتظر فقط، سيأتي التصريح
- تعرض بتقشيراً أو هدية للمسؤول
- تستخدم العلاقات مع الأشخاص ذوي النفوذ
- تكتب رسالة إلى المكتب الرئيسي
- تعمل ما تشاء دون تصريح
- لا تفعل شيئاً، لأن لا شيء يمكن عمله
- لا تعرف

المؤشرات المركبة والإجمالية

تستعمل كلمة المؤشرات المركبة والإجمالية لوصف البيانات التي تجمع المعلومات من أكثر من مصدر واحد. بالمعنى الدقيق، المؤشر المركب هو الذي يجمع أشياء مختلفة في مقياس واحد. من أبرز الأمثلة عن ذلك مؤشر التنمية البشرية. أما المؤشر الإجمالي، فهو الذي يجمع مقاييس مختلفة للواقع ذاته ضمن مقياس واحد.

المؤشرات الإجمالية لها العديد من الإيجابيات بالنسبة لمجموعات البيانات المفردة. إذا تم قياس نفس المفهوم من قبل مصادر بيانات مختلفة، من الممكن زيادة التغطية والمصدقية بجمع المصادر. من الأمثلة الشهيرة على ذلك هو تقارير "مسائل الحكم"، الذي يجمع 31 مصدر بيانات ضمن ستة مؤشرات مركبة. (راجع صفحة 54) بإمكان المؤشرات المركبة أيضاً أن تكتسب أهمية سياسية لا تستطيع تحقيقها المؤشرات المنفردة وحدها.

الوجه السلبي للمؤشرات المركبة هو أنه ما لم يتم توضيح البيانات المتعلقة بعناصر المؤشر، لا يفهم كيف تم التوصل إلى التصنيف. إن انعدام مثل هذا الوضوح يعني أن المؤشر لا يقترح الإجراءات اللازمة لتحسين الوضع.

في ما يتعلق بمصادر البيانات ذات التباين الكبير (مثلما هو الحال بالنسبة للعديد من مؤشرات الحكم) فإن جمع مصادر البيانات سيسمح بزيادة "دقة" العيانات بسبب زيادة دروس الحالات الفردية. ولكن ذلك ينطلق من افتراض أن المفاهيم نفسها قد تم قياسها بصورة متناسقة.

الافتراضات المعيارية

يبني كل مؤشر على افتراض معياري أساسي، هو افتراض أن زيادة (أو خفض) ما يتم قياسه هو أمر جيد. في ما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

« عدد الأشخاص المعتقلين دون تهمة - الافتراض هو أن العدد الأقل أفضل.

« إدراك حالة الفساد - الافتراض هو أن المستوى الأقل من إدراك الفساد أفضل. مثال على ذلك هو مؤشر مدركات الفساد (راجع صفحة 32) ومؤشر الضبابية (راجع صفحة 64).

يجب التنبيه عند اختيار المؤشرات إلى أن الافتراض المعياري صالح. مثلاً:

« نسبة التصويت - إذا استخدمت كمقياس للديمقراطية، فإن الافتراض أن النسبة الأعلى أفضل، إذ تُظهر زيادة الاقتناع

بالعملية الديمقراطية والاهتمام بالنتيجة. إلا أن نسبة التصويت تكون أعلى عندما يكون التصويت إجبارياً كما هو الحال في كوبا والعراق وأستراليا.

« الفترة بين الاعتقال والمحاكمة – الافتراض الأساسي هو الفترة الأقصر أفضل، ولكن يجب الحرص على ألا تكون الفترة قصيرة جداً بحيث تمنع التحضير المناسب للقضايا على صعيد الإدعاء والدفاع.

« تقلب السياسات – يقاس عادة بالتغيرات في توزيع النفقات الحكومية. الافتراض هو أن استقرار البيئة السياسية يعزز الاستثمار والنمو. هنا أيضاً يجب الحصول على معلومات إضافية حول أسباب تقلب السياسات (مثل تغير الحكومة). الرغبة في أن يكون تقلب السياسات قليلاً قائمة على افتراض أن السياسات الصحيحة متبعة – وهي سياسات لا تحتاج إلى تغيير في الظروف الحالية.

المقاييس غير المباشرة (Proxy measures)

يستخدم المقياس غير المباشر للاستعاضة عن المعلومات التي يصعب الحصول عليها بطريقة أخرى. تسلك المقاييس غير المباشرة بشكل عام الطريق ذاتها لقياس الهدف الأصلي، على الرغم من إمكانية بعض الاختلاف في الوقت. أحد الأمثلة على المقاييس غير المباشرة هو استخدام مؤشر نسبة الولادات على أيدي طاقم صحي ماهر كمقياس غير مباشر لمعدلات وفيات الأمهات. من الصعب قياس وفيات الأمهات كونها نادرة نسبياً وتحتاج إلى عينات كبيرة. بالإضافة إلى أن التشخيص الصحيح لوفيات الأمهات أمر صعب. من المعترف به أن معدل وفيات الأمهات أقل بكثير بين الأمهات اللواتي يحظين بعناية لدى الولادة. بما أنه من الأسهل الحصول على بيانات حول الولادات التي تحظى بعناية، تستعمل هذه الأخيرة كمقياس غير مباشر لوفيات الأمهات.

« هل علينا استخدام المقاييس غير المباشرة؟ في الحالات التي تكون فيها البيانات محدودة، قد يكون من المفيد الأخذ بالمقاييس غير المباشرة. ولكن هذه المقاييس ليست مقبولة دوماً. المسألة الأساسية هي معرفة إلى أي مدى تقترب المقاييس غير المباشرة من الهدف الأصلي وكيف يتشابه سلوكهما. والمشكلة الأساسية هي إذا هدفت الجهود إلى تحسين النتائج التي تم قياسها بطريقة غير مباشرة أكثر من الهدف الأصلي.

إذا استخدمت مقياساً غير مباشر، عليك الحرص على أن يكون دائماً صالحاً بالنسبة للهدف الأصلي.

« هل المقاييس غير المباشرة مقبولة على نطاق واسع؟ – المقاييس غير المباشرة مقبولة على نطاق واسع في بعض القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. ولكن مثل هذه المقاييس مستخدمة على نطاق أصغر في مجال الحكم. السؤال الأساسي هو إلى أي مدى يبتعد الشيء الذي يمكن قياسه عن الموضوع الذي يراد قياسه، وإلى أي مدى يتبع سلوك المقياس غير المباشر سلوك المقياس المرغوب به. تُذكر إحصائيات قتل الصحفيين كمقياس لحرية الصحافة، ولكن كما يظهر المثال في المربع أدناه، تبين أن محاولات أخرى لاستخدام مقاييس غير مباشرة كانت أكثر إثارة للجدل.

مثال: محاولة لاستخدام مقياس غير مباشر لتقديم الخدمة الحكومية

(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، آذار 2000)

إن حق الاعتراف بهويتك في مكان إقامتك هو أحد حقوقك الأساسية. الأفضل هو تواجده مؤشر يقيس خصيصاً هذا الحق. يمكن أن تقاس الفترة المستغرقة للحصول على وثائق الهوية، أو الفترة اللازمة للحصول على إثبات ملكية أرض. حالياً لا تُعتمد هذه المؤشرات بصورة منهجية أو موسعة. وبالتالي فإن المقاييس غير المباشرة قد توفر تغطية أوسع وذي معايير أكثر. إذا اعتبرنا أن الحصول على الوثائق هو خدمة حكومية، عندها تكون بعض الخدمات الأخرى المقدمة من الحكومة بمثابة مقاييس غير مباشرة. حالياً الخدمة الوحيدة من الخدمات التي تقدمها الحكومة التي تم قياسها بشكل وقار هي وقت الانتظار للحصول على خط هاتف. هذا المقياس تم اختصاره من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD كمقياس ممكن لتقديم الخدمة الحكومية.

فحص أساسي لملاءمة المقياس هو ما إذا كان الهاتف لا يزال خدمة حكومية، أو أصبح متوفراً من خلال التزويد الخاص (بما فيها الهواتف المحمولة). عندما نصل إلى التزويد الخاص لا يعود المقياس مفيداً كمقياس غير مباشر لتقديم الخدمة الحكومية.

المسألة الثانية المتعلقة بهذا المقياس غير المباشر هي الخطر من أن ينصبّ الجهد على تقليص وقت انتظار الهاتف وابتعاد عن خدمات الحكومة الأساسية والتي هي الهدف الحقيقي. في تلك الحالة سيعمل المقياس غير المباشر والهدف بصورة مغايرة، وبالتالي لا يعود وقت انتظار خدمة الهاتف صالحاً كمقياس غير مباشر لتقديم الخدمة الحكومية.

في حالة هذا المثال المحدد هناك أيضاً بعد سياسي. لم يشعر بان المؤشر المقترح يمكن أن يستخدم كمقياس غير مباشر لتقديم الخدمة الحكومية بسبب الرسالة السياسية التي يحملها. هذه إحدى المحاولات الرفيعة المستوى القليلة لاستخدام مقياس غير مباشر. في اجتماع في آذار 2000، رفض استخدام هذا المقياس غير المباشر المقترح في منتدى خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

كيف نستخدم البيانات؟

القاعدة الذهبية 1: استخدم مجموعة كبيرة من المؤشرات

ما من مؤشر حكم وحيد يحدد جميع تعقيدات وتفصيل الأوضاع الوطنية بما يسمح بإجراء مقارنة عامة غير مرتكزة على القيمة. يمكن ان يؤدي استخدام مؤشر واحد فقط إلى تقييم خاطئ لأي بلد ونادراً ما يعكس الوضع بمجمله.

مثال: نسبة التصويت - غالباً ما يستخدم كمقياس إنابة لتقييم حالة الديمقراطية. ولكن، في بعض البلدان يكون (أو كان) التصويت إجبارياً، من بلجيكا إلى كوبا ومن العراق إلى استراليا، ولذلك تكون نسبة التصويت في هذه البلدان مرتفعة، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن مستوى الديمقراطية جيد.

بالمقابل، قد تؤدي كثرة المؤشرات إلى مجموعة مختلفة من المشاكل، بما فيها انعدام التركيز وعبء جمع وتحليل البيانات. الحل هو توفر مجموعة متوازنة من المؤشرات تتضمن معلومات كافية وأساسية.

مثال 1: مؤشر نسبة التصويت

يستخدم كمؤشر على الديمقراطية

نسبة التصويت - 85%

- « توضيح التعريف: نسبة التصويت هي نسبة من يقترح من مجموع الناخبين المؤهلين. من هم الناخبون المؤهلون؟
- « من هم الـ 15%؟
- « من هو غير مؤهل للتصويت؟
- « من قام بالتصويت؟
- « هل خيار عدم التصويت متاحاً؟
- « ما هي معيقات التأهيل للتصويت؟
- « هل التصويت إلزامي؟

ناقشنا في الأقسام السابقة كيف نحدد المشكلة أو المسألة في علاقتها بالمؤشرات، كيف يمكن جمع البيانات وعدد من المسائل التي يمكن جمعها مع البيانات. في هذا القسم الأخير نفترض أن البيانات متوفرة، ونقدم إرشاداً بسيطاً حول كيفية استخدامها بالطريقة الأفضل. يغطي هذا القسم هذه القواعد العامة التي قد تنطبق على أي مؤشر.

كأساس لاستخدام المؤشرات، قدمنا قائمة مرجعية بمواصفات المؤشر وكذلك ثلاث "قواعد ذهبية"، ستساعد على تخفيض إمكانات سوء التشخيص. كل نقطة موضحة بمثال عن بيانات "نسبة التصويت" المعدة من قبل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية International IDEA.

(12)

قائمة مرجعية لمواصفات المؤشر: f

1. الصلاحية (مثلاً، هل يقيس المؤشر ما يهدف قياسه؟)
2. المصدقية (مثلاً، هل يمكن إنتاج المؤشر من قبل أناس مختلفين يستخدمون نفس قواعد الترميز والمصادر؟)
3. تحيز القياس (مثلاً، هل هناك أخطاء منهجية في القياس؟)
4. افتقار الشفافية في إنتاج المؤشر.
5. التمثيل (مثلاً، بالنسبة لبيانات المسح، ما هي طبيعة عينة الأفراد المختارة؟)
6. تقليص التباين (مثلاً، مدى توجيه الملاحظات إلى مجموعات غير قابلة للتمييز)
7. تحيز المعلومات (مثلاً، ما هي أنواع مصادر المعلومات المستخدمة؟)
8. مشاكل التجميع (مثلاً، بالنسبة للعلامات المجموعة، إلى أي درجة تكون قواعد التجميع غير منطقية أو بالغة التعقيد)

القاعدة الذهبية 3: افهم المؤشر قبل أن تستخدمه
لعلها القاعدة الأهم على الإطلاق، لأنك عندما تستخدم مؤشر يمكن أن تُعتَبَر أنك موافق عليه ضمناً، بما في ذلك منهجيته وافتراضاته المعيارية.

مثال 3:

نسبة التصويت - كيف يتم تحديدها؟

قد تكون إما نسبة المقترعين من الناخبين المسجلين، أو نسبة المقترعين من السكان الذين هم في سن الإقتراع. هل تضمنت البيانات تقييمات أخرى- مثلاً هل يجب اعتبار الانتخابات "حرة ونزيهة" قبل نشر البيانات؟ كيف، من قبل من وأين يتم تجميع البيانات؟

القاعدة الذهبية 2: استخدم المؤشر كسؤال أول - لا أخير

كلما زاد المؤشر تفصيلاً، زاد احتمال أن يشير إلى الأفعال التي قد تؤدي إلى تحسينات في النتيجة. غالباً ما يمكن تطوير المؤشرات تدريجياً مع زيادة توقّر المعلومات. لدى استعمال المؤشر يمكن المرور بالخطوات التالية:

« **نعم/لا** - طرح السؤال الأساسي، هل هناك مشكلة؟

« **العدد** - بعد تحديد وجود مشكلة، يُحدّد حجم المشكلة.

« **النسبة** - وضع المشكلة في سياقها.

« **الدلالة** - اللجوء إلى اختبار الدلالة لمعرفة ما إذا كانت المشكلة منتشرة بشكل متساوٍ أو أن مجموعات محددة معنية أكثر من غيرها بالمشكلة.

مثال 2:

تطوير قوة مؤشر الحكم.

تدقيق حسابات الحكومة.

المبدأ المطبق - يجب أن تخضع حسابات الحكومة إلى تدقيق مستقل في الوقت المناسب مع اتخاذ إجراءات لمعالجة الوضع حيثما يكون ملائماً.

« هل يوجد مكتب تدقيق

« هل هو مستقل - هل الاستقلال منصوص عليه في القانون، من خلال تعيينات مستمرة لمدير المكتب ... الخ.

« هل يتمتع المكتب بموارد لتنفيذ وظيفته؟

« هل هذه الموارد محمية؟

« ما نسبة الحسابات الحكومية الخاضعة للتدقيق؟

« ما نسبة الحسابات المدقق فيها خلال X اشهر؟

« ما هي نسبة الحسابات المدقق فيها مع رفع تقارير للبرلمان خلال X اشهر؟

« ما هي نسبة الحسابات المدقق فيها خلال X اشهر والتي يدرسها البرلمان؟

المصادر

تحتوي الصفحات التالية على معلومات حول 35 مصدر معلومات متعلقة بالحكم. تم وصف كل مصدر وفق النموذج نفسه. الصفحة الأولى من المعلومات عن كل مصدر تشرح الخصائص الرئيسية للمصدر. تقدم الصفحة الثانية بعض الأمثلة عن البيانات وإرشادات حول استخدام المصدر.

الاسم:	اسم المصدر
المنتج:	الفرد أو المؤسسة التي أنتجت المصدر
الهدف المعلن:	الهدف الذي وضع من أجله مصدر المعلومات
مصدر التمويل:	المنظمة التي مولت المصدر
الاستخدام الحالي:	أين وكيف تستخدم البيانات حالياً
أين يمكن إيجاده:	عنوان الموقع الإلكتروني حيث يمكن إيجاد مجموعة البيانات أو قاعدة البيانات
نوع البيانات المستخدمة:	نوع البيانات التي تم استخدامها في مصدر البيانات (تقييم خبراء، مسح، أخبار من وكالات الأنباء... الخ)
التغطية:	عدد البلدان التي تمت تغطيتها
فترة التغطية:	السنوات التي جمعت فيها أول وآخر بيانات ووتيرة جمع البيانات
تفاصيل الاتصال:	عنوان المنتج
المنهجية:	تفسر كيف تم جمع البيانات وترتيبها، وتتضمن معلومات مهمة مثل مصادر البيانات، تقنيات جمع البيانات، تصميم وترميز الاستبيانات.
شكل النتائج:	يصف كيف تم عرض النتائج (نسب، علامات... الخ)
مثال على النتائج:	يقدم مثالاً على النتائج
الاستخدامات الممكنة:	يفسر كيف يمكن استخدام المصدر
الاستخدامات غير الممكنة:	يفسر متى لا يمكن استخدام المصدر
الافتراضات:	تصف الافتراضات التي وضعها المنتجون عند تطوير مصدر البيانات (بالنسبة لبعض المصادر تدرج هذه الافتراضات ضمن خانة "الاستخدامات غير الممكنة")

بيانات ACE (إدارة وتكلفة الانتخابات) المقارنة هي خليفة مشروع جمع معلومات العملية الانتخابية (EPIC) وقد أنتجتها شبكة ACE للمعرفة الانتخابية - كمشروع مشترك بين سبع منظمات: Elections Canada، ومنظمة تعزيز مصادقية الانتخابات والحكم الديمقراطي في إفريقيا (EISA)، والمعهد الانتخابي الفدرالي - المكسيك، والمؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابات (IFES)، و المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية International IDEA، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ودائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UN DESA).

المنتج:

هدف بيانات ACE المقارنة هو توفير بيانات مقارنة حول الممارسات الانتخابية في جميع أنحاء العالم.

الهدف المعلن:

المنظمات شركاء ACE: Elections Canada، ومنظمة تعزيز مصادقية الانتخابات والحكم الديمقراطي في إفريقيا (EISA)، والمعهد الانتخابي الفدرالي - المكسيك، والمؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابات (IFES)، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ودائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UN DESA).

مصدر التمويل:

يستعمل شبكة ACE للمعرفة الانتخابية مجموعة كبيرة من المستخدمين، مثل هيئات إدارة الانتخابات والعاملون في هذا المجال، والمحامون، والبرلمانيون، والأكاديميون، ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية (أكثر من 2.4 مليون زائر سنويا).

الاستخدام الحالي:

(16)

<http://ace.at.org.epic-en>

أين يمكن إيجاده:

تم تجميع البيانات في مسح متعدد-الخيارات حول الانتخابات الوطنية في كل دولة على حدى. تسمح الخيارات المتعددة في المسح بالتوصل إلى إحصائيات مقارنة. ولكن في الوقت نفسه يمكن إدخال معلومات أكثر عمقا في قسم مخصص للملاحظات بعد كل سؤال. ذكر مصدر البيانات تحت عينة كل بلد، مثل الدستور أو قانون الانتخابات. المعلومات متوفرة بالانجليزية والفرنسية والأسبانية.

نوع البيانات المستخدمة:

عالمية: أكثر من 180 دولة

التغطية:

أول بيانات: 2001 (مشروع جمع معلومات العملية الانتخابية EPIC)

فترة التغطية:

آخر بيانات: تم جمعها في العام 2006

الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: مستمرة

لمزيد من المعلومات اتصل بالمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA)، على: info@aceproject.org

تفاصيل الاتصال:



المنهجية:

جمع البيانات من مسوح الخيارات المتعددة باحثو المنظمات بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين ومؤسسات الإدارة الانتخابية (EMB) في البلدان المعنية. توفر قاعدة البيانات نتائج مقارنة ونتائج خاصة بكل دولة، حول 11 مجالاً متعلقاً بالانتخابات: الأنظمة الانتخابية، الإطار القانوني، الإدارة الانتخابية، تحديد الدوائر الانتخابية، تثقيف الناخبين، تسجيل الناخبين، عمليات التصويت، الأحزاب والمرشحو، فرز الأصوات، وسائل الإعلام والانتخابات، والديمقراطية المباشرة.

أكثر من 300 سؤال في 11 مجالاً ذي علاقة

شكل النتائج:

الجدول أدناه مثال على المعلومات المتوفرة حول الإطار القانوني

مثال على النتائج:

LF01. ما هو وضع قانون الانتخابات الذي يرمي الانتخابات الوطنية؟

LF02. متى صدرت آخر نسخة من قانون الانتخابات الوطنية (بما في ذلك آخر التعديلات)؟

LF03. قانون الانتخابات الوطني يغطي:

LF04. هل التصويت على المستوى الوطني اختياري أم إلزامي؟

LF05. هل هناك أحكام في القانون تسمح أو تتطلب إجراء انتخاب (ات) إقليمية و/أو محلية في نفس اليوم الذي تجري فيه الانتخابات العامة؟

LF06. هل هناك أحكام في القانون تسمح أو تفرض إجراء انتخابات رئاسية في اليوم نفسه الذي تجري فيه الانتخابات التشريعية الوطنية؟

LF07. ما هي الهيئة/الهيئات المسؤولة عن حل النزاعات الانتخابية الرسمية على المستوى الابتدائي؟

LF08. إذا كانت الهيئة/الهيئات المسؤولة عن تسوية النزاعات الرسمية معينة/منتخبة خصيصاً لهذا الغرض، فمن قبل من؟

LF09. من له الحق برفع قضايا إلى الشخص أو الهيئة/الهيئات المسؤولة عن تسوية النزاعات الرسمية؟

LF10. ما الهيئة (ات) التي تشكل السلطة الاستئنافية النهائية للنزاعات الانتخابية الرسمية؟

LF11. ما هي الهيئة (ات) التي تقترح التعديلات الانتخابية؟

الأنظمة الانتخابية

الإطار القانوني

الإدارة الانتخابية

تحديد الدوائر الانتخابية

تعليم الناخبين

تسجيل الناخبين

عمليات التصويت

الأحزاب والمرشحين

عد الأصوات

وسائل الإعلام والانتخابات

الديمقراطية المباشرة

(17)

توفر بيانات (أ سي ي ACE) المقارنة تجميعاً منهجياً للمعلومات المتعلقة بكيفية إدارة البلدان لانتخاباتها. ومع تقديم معلومات حول الأنظمة الانتخابية، الإدارة الانتخابية، الإطار التشريعي، تسجيل الناخبين، تعليم الناخبين وغيرها من القضايا ذات العلاقة في مجموعة كبيرة من البلدان، يتمكن المستخدمون من المقارنة بين البلدان وتحديد الممارسات المشتركة في إدارة الانتخابات.

الاستخدامات الممكنة:

لا تعتبر قاعدة بيانات (أ سي ي ACE) المقارنة مؤشراً للحقوق الانتخابية بحد ذاتها، رغم أنها تعطي فكرة عن مدى ضمان الحقوق القانونية "de jure" المتعلقة بالانتخابات في بلد معين، ولكنها لا تذكر أي شئ عن تطبيق هذه الحقوق.

الاستخدامات غير الممكنة:

المنتج:	مقياس دول إفريقيا Afrobarometer
الهدف المعلن:	إنتاج سلسلة من التحقيقات المقارنة حول رأي المواطنين بالديمقراطية والظروف الاقتصادية والمجتمع المدني في أفريقيا.
مصدر التمويل:	يتم تمويل الافروباروميتر من خلال هبات مقدّمة من عدد من الجهات المانحة والهيئات والمؤسسات الأكاديمية بما فيها وكالة التنمية الدولية السويدية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، وزارة خارجية المملكة الدنمركية وجامعة ولاية ميتشيفن.
الاستخدام الحالي:	يُذكر الافروباروميتر في الصحافة الدولية ويستخدم كمصدر لمؤشرات أخرى متعلقة بالحكم.
أين يمكن إيجاده:	www.afrobarometer.org
نوع البيانات المستخدمة:	مسوح على المستوى الوطني
التغطية:	دول مختارة في إفريقيا: الدورة الأولى (12 دولة): بوتسوانا، غانا، ليسوتو، ملاوي، مالي، ناميبيا، نيجيريا، جنوب إفريقيا، تنزانيا، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي. الدورة الثانية (16 دولة) 4 دول إضافية: الرأس الأخضر، كينيا، موزامبيق والسنغال. الدورة الثالثة (18 دولة) إضافة بينين ومدغشقر. تم أيضا جمع بيانات سلسلات زمنية إضافية في 5 دول.
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها بين العامين 1999 و2001 آخر بيانات: تم جمعها بين العامين 2005 و2006 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: كل ثلاث سنوات. يتوقع إجراء مسوح إضافية
تفاصيل الاتصال:	مزيد من المعلومات متوفرة من مركز التنمية الديمقراطية (CDD - غانا)، 95 شارع نورتي ابايو، المنطقة السكنية شمال المطار، ص.ب ال جي 404، ليجون-اكرا، غانا. أي. جيما بودي، نائب المدير (cdd@ghana.com).
المنهجية:	تجمع المنهجية نتائج المسح من 18 بلدا لتوفير نتائج لكل بلد ونتائج مقارنة حول أسئلة عديدة تتعلق بالديمقراطية والظروف الاقتصادية. توفر عينة الاستبيان إرشادات حول كيفية جمع البيانات بهدف إعطاء كل عنصر من العينة (مثلا مواطن بالغ) فرصة متساوية ليتم اختياره ليكون ضمن العينة. يبلغ حجم العينة العادي 1200 شخص لكل بلد. في بعض المسوح يعمل على البيانات لتصحيح زيادة أو نقص العينات لفئة معينة إما عن قصد (مثلا لتأمين عينة كافية من بعض المجموعات الفرعية لأغراض التحليل) أو عن إهمال. في هذه الحالات، يدرج متغير مثقل كأخر متغير في رزمة البيانات، مع شرح لتفاصيله في دليل الترميز. يجب استخدام عوامل التثقيل هذه عند احتساب جميع الإحصائيات على المستوى الوطني.

شكل النتائج:

تقدم النتائج كنسب من إجابة السكان على أسئلة معينة في جميع الدول التي أجري فيها المسح. ويمكن تفصيل البيانات على المستوى الفردي.

مثال على النتائج:

يعرض الجدول أدناه نتائج مسح العام 2005 حول "الرضا من الديمقراطية" في دول مختارة ضمن 18 دولة شملها المسح

جدول: إجمالاً، كم أنت راض عن سير الديمقراطية في (بلدك)

زيمبابوي	أوغندا	تنزانيا	ج.افريقيا	نيجيريا	موزمبيق	مدغشقر	ليسوتو	كينيا	بوتسوانا	بنين	
3	16	20	23	4	31	6	15	10	23	17	راض جدا
11	34	17	40	22	28	20	25	43	36	31	راض نسبياً
22	14	3	19	32	17	28	24	22	19	26	غير راض كثيراً
29	5	2	11	38	7	11	18	8	13	9	غير راض على الإطلاق
8	2	1	1	2	1	3	4	1	1	0	ليست ديمقراطية
27	28	58	5	3	16	32	13	16	8	16	لا أعرف

(19)

الاستخدامات الممكنة:

إن الافروباروميتر هو محاولة لإجراء مسح واسع لمواقف الناس من الديمقراطية والظروف الاقتصادية في بلدان افريقية مختارة. من المحتمل أن تستخدم المسوح في وسائل الإعلام الدولية والوطنية وكذلك لغايات المجتمع المدني. مع الوقت وبجولات جديدة من المسوح، باستطاعة الافروباروميتر أن يعطي صورة عن نظرة الناس لتقدم حكوماتهم في مجالات الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي. تقدّم العينات المأخوذة من البلدان المختارة بعض المعلومات عن اختلاف المواقف من الديمقراطية والظروف الاقتصادية بين البلدان. على المستخدمين مراجعة الأسئلة الفردية بتأن لمعرفة ما إذا كانت تتعلق بالإدراك أم بالتجربة.

الاستخدامات غير الممكنة:

لا يمكن استخدام نتائج مسح الافروباروميتر لجميع الدول الإفريقية. تتناسب النتائج مع 18 بلداً مختاراً فقط، تم اختيارها استناداً إلى إصلاحاتها السياسية والاقتصادية. يجب التنبيه لدى النظر إلى النتائج المقارنة إلى أنه لم يتم طرح الأسئلة نفسها في جميع البلدان وباللغة نفسها. الأمر سيان بالنسبة إلى رزم البيانات الوطنية التي لا تجمع دائماً في السنة ذاتها. بمعنى آخر، إن ملاحظات الناس المعبر عنها في المقياس غالباً ما اعتمدت على أسئلة طرحت في أوقات مختلفة.

<p>المنتج:</p> <p>بيت الحرية Freedom House</p>	<p>الهدف المعلن:</p> <p>تم تصميم المسح لقياس التقدم في تطوير الحريات السياسية</p>
<p>مصدر التمويل:</p> <p>مصادر التمويل الأساسية هي مؤسسات أمريكية وهيئات حكومية.</p>	<p>الاستخدام الحالي:</p> <p>يستخدم المؤشر بصورة واسعة من قبل وكالات الأنباء ومراكز الأبحاث. إضافة إلى ذلك فكرت الحكومة الأمريكية الإستناد إلى هذا المقياس في عمليات تخصيص المساعدات، تحديدا لحساب تحدي الألفية.</p>
<p>أين يمكن إيجاده:</p> <p>http://www.freedomhouse.org/research/survey2004.htm</p>	<p>نوع البيانات المستخدمة:</p> <p>يستخدم المسح حصرا آراء "الخبراء"</p>
<p>التغطية:</p> <p>192 دولة و18 منطقة مرتبطة بها</p>	<p>فترة التغطية:</p> <p>أول بيانات: تم جمعها عام 1955 آخر بيانات: تم جمعها عام 2004 الوثيرة المعلنه لجمع البيانات: سنويا</p>
<p>مكتب واشنطن دي.سي. 1319 18th Street, NW واشنطن دي.سي. 20036 هاتف: +1 202 296 5101، فاكس: +1 202 296 5078</p>	<p>تفاصيل الاتصال:</p>
<p>المنهجية:</p> <p>يصنّف الخبراء البلد استناداً إلى إجابات على سلسلة من الأسئلة. لا يقيم هؤلاء الخبراء عموماً في البلد المصنّف، بل إنهم يشاركون في تصنيف عدة بلدان. يتكون التصنيف الإجمالي من مؤشرين منفصلين للحقوق السياسية والمدنية. قائمة الأسئلة الكاملة التي سألها كل خبير متوفرة على الصفحة الالكترونية لبيت الحرية. تتطلب المنهجية تصنيف البلدان من قبل خبراء وتحول هذه النقاط إلى مؤشر الحريات السياسية والحريات المدنية. ثم يحتسب معدل العلامة لكل من المؤشرين للتوصل إلى تصنيف إجمالي للحرية في البلد. تم وضع علامة لكل سؤال من 0 إلى 4 نقاط حيث تمثل النقطة 0 الأقرب إلى الوضع المثالي وتمثل النقطة 4 الأبعد عنه. تأثير هذا التحويل المضاعف للتصنيف هو دفع البلدان أقرب قليلاً من وضع "غير حر"، رغم أن هذا يؤثر فقط على المراكز الدنيا من التصنيفات لكل نوع من الحرية.</p>	<p>شكل النتائج:</p> <p>تتراوح علامة الحقوق السياسية والحريات المدنية ومؤشر الحرية الموحد من 1 إلى 7 حيث يكون 1 الأكثر حرية و 7 الأقل حرية. باستخدام معدل الحقوق السياسية ومؤشر الحريات المدنية، تعتبر البلدان "حرة"، إذا سجلت النقاط 1-2.5، و"حرة جزئياً" 3-5.5، و"غير حرة" إذا كانت 5.5-7.</p>

الحقوق المدنية

الحقوق السياسية

- « العمليات الانتخابية
« المشاركة السياسية والتعددية
« سير شؤون الحكومة
« أسئلة انتقائية (الأنظمة الملكية، التطهير العرقي)
« حرية التعبير والمعتقد
« حقوق التجمع والتنظيم
« سيادة القانون
« الاستقلال الذاتي والحقوق الفردية

مثال على النتائج: يعرض الجدول أدناه بعض النتائج المختارة عام 2003 لعدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبعض الدول النامية

يُبسّط المؤشر موضوعاً معقداً فيحوّله إلى تصنيف سهل يفهمه. الاستخدامات الممكنة:

أظهرت العديد من الدراسات أن في هذا المؤشر انحياز أيديولوجي ضد الدول الشيوعية أو الدول الشيوعية السابقة، إن اعتماد المنهجية على تقييمات خارجية يعني أنه لا يجب أن يستخدم هذا المؤشر على أنه يعكس وجهات نظر المواطنين داخل البلد. كما أن نظام وضع العلامات يقصي إمكانية استخدامه كمؤشر على التمتع الواقعي أو القانوني بالحقوق. الاستخدامات غير الممكنة:

يعتبر نظام وضع العلامات أنه يمكن إضافة الحقوق إلى بعضها البعض. الأثر الناتج عن ذلك هو اعتبار أن العلامة المدنية في أحد جوانب الحقوق يمكن أن تعوّض بعلامات مرتفعة في جانب آخر. هذا مخالف لمبادئ معايير حقوق الإنسان الدولية. الافتراضات:

(21)

إضافة إلى ذلك هناك أسئلة تتعلق بالحرية المدنية أكثر من الحقوق السياسية. أثناء التحويل أعطي كل واحد منها قيمة متساوية، النتيجة هي أن نقطة واحدة بعيداً عن المعيار المثالي للحقوق السياسية يدفع البلدان أكثر نحو "غير حرة" من نقطة بعيدة عن المعيار المثالي للحرية المدنية. الأثر الإجمالي أكبر بـ 50% لكل نقطة حول الحقوق السياسية من الحرية المدنية.

يعود ذلك لوجود 10 أسئلة أساسية (حتى 40 نقطة) للحقوق السياسية و15 سؤالاً أساسياً (حتى 60 نقطة) للحرية المدنية. في التصنيف الإجمالي، تساوي نقاط الحقوق السياسية نصف العلامة الإجمالية والحقوق المدنية النصف الآخر.

التصنيف الإجمالي	الحرية المدنية	الحقوق السياسية	تصنيف عام 2004
البرتغال	1	1	حرّة
إسبانيا	1	1	حرّة
المملكة المتحدة	1	1	حرّة
أوغندا	4	5	حرّة جزئياً
الهند	3	2	حرّة
الصين	6	7	غير حرّة
الجزائر	5	6	غير حرّة

التصنيف الإجمالي	الحرية المدنية	الحقوق السياسية	تصنيف عام 2004
النمسا	1	1	حرّة
بلجيكا	1	1	حرّة
الدنمرك	1	1	حرّة
فرنسا	1	1	حرّة
ألمانيا	1	1	حرّة
اليونان	2	1	حرّة
هولندا	1	1	حرّة

مؤشر تحوّل بيرتلزمان، (بي تي آي | BTI)

BertelsmannStiftung

C.A.P

المنتج:	مؤسسة بيرتلزمان ومركز الأبحاث السياسية التطبيقية (C.A.P.) في جامعة ميونخ
الهدف المعلن:	يهدف مؤشر تحوّل بيرتلزمان إلى تقييم التقدم والتطور والتحول في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.
مصدر التمويل:	مؤسسة بيرتلزمان
الاستخدام الحالي:	يستخدم مؤشر بيرتلزمان للتحويل لتزويد اللاعبين في المجال السياسي والعام بنظرة موحدة شاملة عن وضع الديمقراطية واقتصاد السوق وكذلك جودة الإدارة السياسية في كل من هذه البلدان.
أين يمكن إيجاده:	www.bertelsman-transformation-index.de
نوع البيانات المستخدمة:	بيانات إدارية، مصادر أولية، تقييمات الخبراء.
التغطية:	119 بلدا ناميا وفي مرحلة انتقالية من حول العالم
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها عام 2003 آخر بيانات: تم جمعها عام 2005 الوثيرة المعلنة لجمع البيانات: كل سنتين
تفاصيل الاتصال:	بيرتلزمان ستيفنتغ شارع كارل - بيرتلزمان 256 33311 غوتسلو info@bertelsmann-transformation-index.de
المنهجية:	يقيم خبراء بيانات مجمعة ذاتيا من كل بلد مشاركون. تقدم تقارير مفصلة متعلقة بالبلد معلومات عن العوامل الأساسية للتقييم في كل بلد، بما فيها وضع التنمية، وإطار وإدارة الأداء. يضع عادة التقارير المتعلقة بكل بلد خبراء خارجيون ثم تتم مراجعتها من قبل خبير ثان من البلد المعني.
شكل النتائج:	تدرج النتائج في جدولين تصنيفيين؛ الأول هو مؤشر الوضع في ما يتعلق بالتحوّل السياسي والاقتصادي، والثاني مؤشر الإدارة الذي يستند إلى جودة الحكم. يستعمل نظام نقاط يتراوح من 1 (التسجيل الأسوأ) إلى 10 (التسجيل الأفضل) في مؤشر الوضع. بالنسبة لمؤشر الإدارة، تم تصنيف جميع البلدان في الدراسة حسب التقدم الذي كان فيه التحوّل نتيجة الإدارة الحكيمة للبلد، حيث يحصل البلد الأفضل على التسجيل/التصنيف الأعلى.



مؤشر تحوّل بيرتلزمان، (بي تي آي BTI) 2006 أفضل عشر دول

مؤشر الوضع 2006	مؤشر الوضع 2003	مؤشر الإدارة 2006	مؤشر الإدارة 2003
1. سلوفانيا	المرتبة 2	1. ماريشيوس	لم يجرى تحليل عام 2003
2. استونيا	المرتبة 6	2. تشيلي	المرتبة 3
3. جمهورية تشيك	المرتبة 2	3. بوتسوانا	المرتبة 4
4. تايوان	المرتبة 8	4. سلوفانيا	المرتبة 10
5. هنجريا	المرتبة 1	5. تايوان	المرتبة 11
6. سلوفاكيا	المرتبة 2	6. سلوفاكيا	المرتبة 6
7. ليتوانيا	المرتبة 2	7. استونيا	المرتبة 1
8. كوريا الجنوبية	المرتبة 8	8. كوريا الجنوبية	المرتبة 8
9. بولندا	المرتبة 7	9. ليتوانيا	المرتبة 2
10. تشيلي	المرتبة 8	10. جمهورية تشيك	المرتبة 12

(23)

يعرض الجدول أعلاه مثالا على تصنيف BTI

مثال على النتائج:

الهدف الأساسي هو مراجعة وتقييم وإصلاح السياسات نحو ديمقراطية تعتمد على السوق.

الاستخدامات الممكنة:

لا يمكن استعمال النتائج المستخلصة من مؤشر BTI للإيحاء بأن جميع البلدان تتجه نحو الديمقراطية المعتمدة على السوق أو أن هذا هو بالضرورة الطريق الذي تسلكه جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في توجهها نحو التنمية.

الاستخدامات غير الممكنة:

الافتراضات المعيارية لمؤشر BTI هي أنه يمكن اعتبار الديمقراطية في ظل سيادة القانون واقتصاد السوق الذي يتمتع بمسؤولية اجتماعية على أنهما معيارين مشروعين لقياس نمو الدولة.

الافتراضات:



مؤشر دافعو الرشوة (BPI)

المنتج:	منظمة الشفافية الدولية Transparency International
الهدف المعلن:	تصنيف أهم الدول المصدرة حسب مدى إمكانية أن تدفع الشركات الدولية التي يكون مقرها في هذه الدول رشاوى لكبار المسؤولين الحكوميين في أبرز اقتصادات السوق الناشئة.
مصدر التمويل:	منظمة الشفافية الدولية
الاستخدام الحالي:	مذكور كثيراً في وسائل الإعلام كمقياس لمساهمة الدول المتطورة في مشاكل الفساد في الدول النامية.
أين يمكن إيجاده:	http://transparency.org/policy_research/surveys_indices/bpi
نوع البيانات المستخدمة:	مسوح/إدارية، أولية/ثانوية، مصادر داخلية/خبراء/خارجية. إدراكية أو موضوعية.
التغطية:	30 من أهم الدول المصدرة.
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها عام 1999 آخر بيانات: تم جمعها عام 2006
تفاصيل الاتصال:	الوثيرة المعلنة لجمع البيانات: غير مذكورة. يتوقع تنفيذ مسوح أخرى ti@transparency.org
المنهجية:	استخدم السؤال التالي: "في قطاع الأعمال الذي تعرفه الأكثر، الرجاء تحديد كم هو احتمال أن تدفع أو تعرض شركات من الدول التالية رشاوى لكسب أو الاحتفاظ بأعمال في هذا البلد؟" لتحديد التصنيف في مؤشر دافعي الرشوى. يسأل المسح المجيبين في الإقتصادات الناشئة أن يصنفوا سلوك دفع الرشوى من قبل شركات من الدول المتقدمة.
شكل النتائج:	المقياس المستخدم يتراوح من 0 (يشير إلى التأكد من الرشوة) إلى 10 (يشير إلى انه لن يتم عرض أي رشوة).

مثال على النتائج:

الجدول التالي يظهر نتائج لأربع بلدان مختارة في 2006

الاستخدامات الممكنة: الهدف الأساسي وراء المؤشر هو تشجيع البلدان على التطبيق الكامل لمعاهدة محاربة الرشوة الموقعة من قبل أعضاء المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (أو أي سي دي OECD).

الاستخدامات غير الممكنة: لا يمكن استخدام نتائج المسح كإعلان نهائي حول سلوك البلدان المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. لهذا الغرض، يجب تغطية بلدان أكثر في الاستبيان، واعتماد تثقيف لكل بلد نسبة إلى حجم التجارة بين أي بلدين.

الافتراضات: التجارة مع البلدان النامية المختارة تمثل السلوك التجاري عموماً.

معطيات مؤشر دافعو الرشوة (BPI): لا رابحين

المرتبة	الدولة/الأراضي	معدل العلامة (10-0)	النسبة من الصادرات العالمية (2005)	المصادقة على اتفاقية المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية OECD	المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC
1	سويسرا	7.81	1.2	X	
2	السويد	7.62	1.3	X	
3	أستراليا	7.59	1.0	X	X
4	النمسا	7.50	0.5	X	X
5	كندا	7.46	3.5	X	
25	ماليزيا	5.59	1.4		
26	تايوان	5.41	1.9	**	
27	تركيا	5.23	0.7	X	
28	روسيا	5.16	2.4	X	X
29	الصين	4.94	5.5	X	X
30	الهند	4.62	0.9		

المنتج:	البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية ومجموعة البنك الدولي
الهدف المعلن:	صمم مسح أداء بيئة الأعمال والشركات BEEPS لإيجاد مقاييس مقارنة لجودة الحكم ومناخ الاستثمار والبيئة التنافسية التي يمكن عند ذلك ربطها بالمواصفات المختلفة للشركات وأداء الشركات.
مصدر التمويل:	البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية ومجموعة البنك الدولي
الاستخدام الحالي:	يستخدم مسح أداء بيئة الأعمال والشركات BEEPS من قبل القطاع الخاص ومنظمات التنمية الدولية، كما يستخدم أيضا كمصدر بيانات لمؤشرات الحكم الأخرى.
أين يمكن إيجاده:	http://info.worldbank.org/govenance/beeps/
نوع البيانات المستخدمة:	مسح حول الاعمال
التغطية:	22 دولة من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق وتركيا
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها بين عام 1999 و2000 آخر بيانات: تم جمعها عام 2002 الوثيرة المعلنة لجمع البيانات: غير مذكورة.
تفاصيل الاتصال:	لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بمدير المشروع، ستيفن فرايز (fries@ebrd.com)
المنهجية:	أجرى مسح BEEPS لعام 1999 استبيانات لحوالي 4000 شركة في 22 دولة وتناولت الأسئلة العقبات المتعلقة بالحكم التي تعيق تنمية التجارة والأعمال. قدمت البيانات التي جمعت من هذه المسوح في "صفحة مدخلات Input Sheet" تسمح للمستخدم أن ينشئ جداول خاصة في 6 مجالات: "معين العقبات" و "شريط العقبات" (وصف لحجم العقبات التي تواجه في بلد معين). "معين الفساد والاستيلاء" و "شريط الفساد والاستيلاء" هما وصف بديل لدرجة الفساد الكبير والفساد الإداري في البلد. جداول "معين الاستيلاء" و "شريط الاستيلاء" هي وصف بديل لعناصر استيلاء الدولة. تعتمد جداول المعينات على معدل التقديرات فقط، يعاد قياسها من 0 إلى 1، وتجري مقارنات مع معدل أداء أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. تمثل جداول الشريط دائماً تصنيفات بالنسبة المئوية، (وعليه، الأكثر يعني أداء "أفضل") وقد تم تصميمها لتوضيح الأخطاء النموذجية في ما يتعلق بالتقديرات. كما تذكر الأخطاء النموذجية المرتبطة بهذه التقديرات، إضافة إلى عدد الشركات التي اعتمدت عليها التقديرات.

شكل النتائج:

تقاس درجة تأثير أداء الشركة تقاس على مقياس 1 (غير متأثر على الإطلاق) إلى 4 (متأثر جداً). المعدل الأعلى للبلد يعني أداء أسوأ من قبل الحكومة وعقبة أكبر لأداء الأعمال.

مثال على النتائج:

يعرض الجدول أدناه نتائج المسح للدول الـ 22 على سؤال: لأي درجة يمكن توقع التغيير في القواعد والقوانين والأنظمة؟

الاستخدامات الممكنة:

أداة للمدراء ووكالات التنمية الدولية لمقارنة البلدان في ما يتعلق بمناخ الاستثمار، المنافسة والحكم في مجالات محددة.

الاستخدامات غير الممكنة:

لا يجب استخدام مسح BEEPS كمؤشر عام للحكم أو الديمقراطية. في مجال الفساد، على سبيل المثال، تعكس النتائج نظرة الشركات التجارية للفساد في حقل الأعمال. في مواقف البلدان النسبية حول هذه المؤشرات هوامش خطأ، ولذا لا يمكن الإستناد إليها لوضع تصنيفات دقيقة.

نتائج جميع الشركات والدول:

لا يمكن توقعه على الإطلاق	لا يمكن توقعه إلى حد كبير	لا يمكن توقعه نسبياً	يمكن توقعه نسبياً	يمكن توقعه إلى حد كبير	يمكن توقعه بالكامل	جميع الشركات والدول
19.8%	17.9%	32.6%	22.9%	4%	2.8%	



قاعدة بيانات سينغرانيللي-ريتشارد لحقوق الإنسان (CIRI)

المنتج:	ديفيد سينغرانيللي، جامعة بينغامتون، بينغامتون، نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية. ديفيد ل. ريتشارد، إي تي أس ETS، برنكتون، نيو جيرسي- الولايات المتحدة الأمريكية	
الهدف المعلن:	تم تصميم رزمة البيانات لتوفير مؤشر عن الممارسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان.	
مصدر التمويل:	مؤسسة العلوم الوطنية (الولايات المتحدة الأمريكية)، البنك الدولي.	
الاستخدام الحالي:	يمكن أن يستخدم هذه البيانات العلماء المهتمين بتحليل علاقات ومحددات ونتائج احترام الحكومة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.	
أين يمكن إيجاده:	المنشورات، نسخ البيانات، أوراق العمل، والمراجع المستخدمة متوفرة الآن على www.humanrightsdata.com . ستكون جميع بيانات CIRI لحقوق الإنسان متوفرة مجاناً للعامة على هذا الموقع في 1 آب، 2004. يتم حالياً تنظيم قاعدة بيانات سينغرانيللي لحقوق الإنسان وتحضيرها لتوزيع الواسع النطاق.	
نوع البيانات المستخدمة:	ترميز الخبراء لمصادر أولية من وزارة الخارجية الأمريكية ومنظمة العفو الدولية. تم استخدام بيانات وزارة الخارجية الأمريكية لمعظم المؤشرات، وأدلة منظمة العفو الدولية كمصدر أولي للمعلومات حول حقوق السلامة الجسدية (الحرية من القتل الخارج عن اختصاص المحاكم، الاختفاء القسري، التعذيب، والسجن السياسي).	
التغطية:	161 دولة	
فترة التغطية:	أول بيانات: 1981-2000 آخر بيانات: 2004	
تفاصيل الاتصال:	ديفيد ل. سينغرانيللي دائرة العلوم السياسية جامعة بينغامتون بينغامتون، نيويورك 6000-13902 (607) 777-2435 davidc@binghamton.edu	ديفيد ل. ريتشارد أي تي أس ETS شارع روزدالي أم أس ن-36 برينكتون، نيو جيرسي 08541 (609) 683-2246 drichards@ets.org
المنهجية:	يستخدم المقياس التراكمي الجزئي الاحتمالي لبناء فهارس إضافية ترتيبية من مؤشرات بيانات CIRI لحقوق الإنسان الترتيبية.	
المقاييس:	المؤشرات الفردية: تتراوح معظم المؤشرات الفردية في قاعدة بيانات CIRI لحقوق الإنسان من 0 (لا احترام للحق) إلى 2 (احترام كامل للحق). تأكد من نطاق العلامة لكل مؤشر فردي على الموقع الإلكتروني، لأن بعض المؤشرات لها نطاق علامات أكبر.	
المؤشرات الإجمالية:	يتكون مقياس "حقوق السلامة الجسدية" من أربعة مؤشرات فردية (حقوق الحرية من القتل الخارج عن اختصاص المحاكم، الاختفاء القسري، التعذيب، والسجن السياسي)، ويتراوح من 0 (لا احترام لأي من هذه الحقوق الأربعة) إلى 8 (احترام كامل لجميع هذه الحقوق).	



يتكون مقياس " حقوق التمكين" من خمس مؤشرات فردية (حقوق حرية الحركة، والمشاركة السياسية، وحقوق العمال، وحرية التعبير وحرية الدين)، ويتراوح من 0 (لا احترام لأي من هذه الحقوق الخمسة) إلى 10 (احترام كامل لجميع هذه الحقوق الخمسة).

يعرض الجدول أدناه عدد من المؤشرات الفردية لحقوق السلامة الجسدية لبعض الدول لعام 1987.

مثال على النتائج:

يمكن أن يستخدم هذه البيانات العلماء المهتمين بتحليل علاقات ومحددات ونتائج احترام الحكومة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

الاستخدامات الممكنة:

لا يمكن استخدام بيانات CIRI لحقوق الإنسان لتحليل الوضع الإجمالي لحقوق الإنسان - بل فقط ممارسات الحكومة في مجال حقوق الإنسان. يعنى بوضع حقوق الإنسان المستوى الإجمالي لتمتع المواطنين بحقوق الإنسان، ويمكن أن تؤثر جهات غير حكومية على هذا المستوى. تشير ممارسات حقوق الإنسان إلى أفعال الحكومات التي تؤثر على تمتع المواطن بحقوق الإنسان. بيانات CIRI فقط.

الاستخدامات غير الممكنة:

بما أن بيانات CIRI لحقوق الإنسان تعتمد على المعايير (باستثناء الحقوق الاقتصادية)، فإن منهجية ترميزها توحى بأن المصادر التي أخذت منها هذه البيانات هي كاملة وصحيحة.

الافتراضات:

(29)

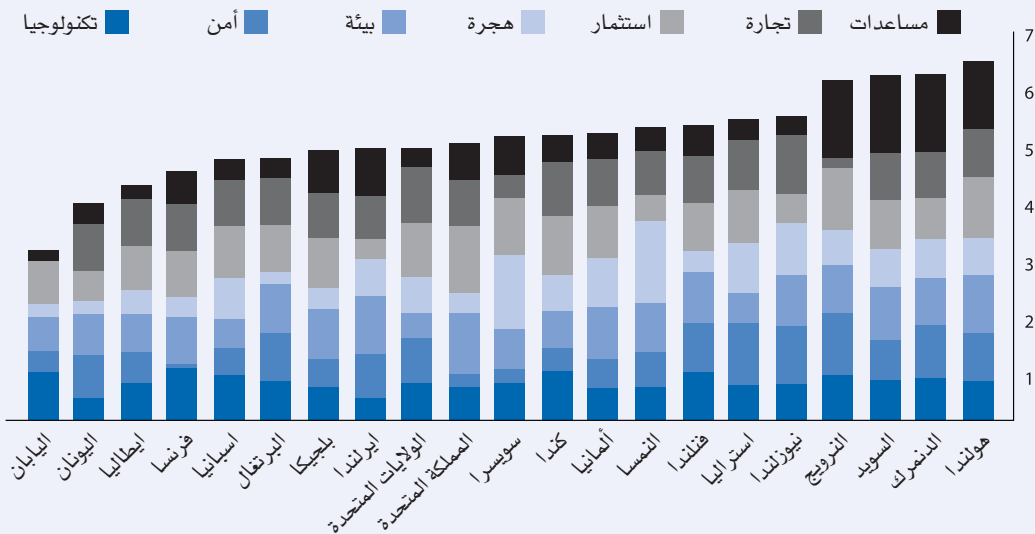
السجن السياسي	التعذيب	الاختفاء القسري	القتل الخارج عن اختصاص المحاكم	السنة	الدولة
0	0	0	0	1987	أفغانستان
0	1	2	2	1987	ألبانيا
1	1	2	1	1987	الجزائر
0	1	2	0	1987	أنغولا
1	2	2	1	1987	الأرجنتين
2	2	2	2	1987	أستراليا
2	2	2	2	1987	النمسا
0	1	2	2	1987	البحرين
1	1	2	0	1987	بنغلادش
2	2	2	2	1987	بلجيكا
2	1	2	2	1987	بيليز
1	1	2	1	1987	بنين
2	2	2	2	1987	بوتان
1	1	2	2	1987	بوليفيا
2	1	2	2	1987	بوتسوانا
1	1	2	0	1987	البرازيل
1	2	2	2	1987	بروني
0	0	2	1	1987	بلغاريا
0	2	2	1	1987	بوركينا فاسو
0	1	2	1	1987	بوروندي
0	0	1	1	1987	كمبوديا
1	2	2	1	1987	كامبيرون

<p>المنتج:</p> <p>الهدف المعلن:</p> <p>مصدر التمويل:</p> <p>الاستخدام الحالي:</p> <p>أين نجدها:</p> <p>نوع البيانات المستخدمة:</p> <p>التغطية:</p> <p>فترة التغطية:</p> <p>تفاصيل الاتصال:</p> <p>المنهجية:</p> <p>شكل النتائج:</p> <p>مثال على النتائج:</p> <p>الاستخدامات الممكنة:</p> <p>الاستخدامات غير الممكنة:</p> <p>الافتراضات:</p>	<p>مركز التنمية العالمية</p> <p>لفت النظر إلى الطرق العديدة التي تستطيع الدول الغنية من خلالها أن تؤثر إيجاباً في التنمية.</p> <p>مؤسسة روكفلر و11 حكومة مانحة هي جزء من اتحاد مركز التنمية العالمية Center for Global Development Consortium.</p> <p>مذكور على نطاق واسع كمقياس على تأثير سياسات المانحين على الدول النامية.</p> <p>http://www.cgdev.org/cdi</p> <p>متنوع. استخدمت خاصة البيانات الإدارية. لم تستخدم تقريباً أي بيانات متعلقة الإدراك.</p> <p>21 دولة (أعضاء لجنة مساعدة التنمية في منظمة التعاون والتنمية الأوروبية OECD باستثناء لوكسمبورغ)</p> <p>أول بيانات: جمعت بين عامي 1995 و2001</p> <p>آخر بيانات: جمعت في عام 2004 ونشرت في عام 2006</p> <p>الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: يتم تحديثها سنوياً</p> <p>cgd@cgdev.org</p> <p>1776 ميدان ماساكوسيف شمال غرب واشنطن دي سي 20036، الولايات المتحدة الأمريكية</p> <p>يتكون المؤشر من 7 عناصر. يستخدم كل منها أفضل البيانات المتوفرة ويثقلها حسب المعرفة السائدة المتعلقة بفعالية المساعدات والسياسة. المؤشر الأجمالي هو معدل النقاط المحرزة لكل عنصر.</p> <p>تقدّم النتائج النهائية على شكل نقاط والمعدل هو 5 (لكل عنصر على امتداد جميع الدول التي تم تقييمها). من المحبذ تسجيل نقطة أعلى. لا حدود لنطاق العلامة ويمكن إحراز نقطة سلبية.</p> <p>يعرض الجدول التالي نتائج مختارة</p> <p>هذا مؤشر غير عادي في انه يجمع العديد من جوانب السياسات والنفقات التي يمكن أن تؤثر على التنمية. وبذلك يشكل أداة دفاعية عن المقاربة المفصلية للتنمية.</p> <p>المؤشر فيه بعض نقاط الضعف، أهمها عدم وضوح الأهمية النسبية للسياسات المختلفة.</p> <p>تم تجميع المؤشر استناداً إلى سلسلة من الافتراضات. الأساسية منها حسب كل عنصر هي:</p> <p>« المساعدة - يفترض هذا العنصر انه تم استهداف الوضع الأفضل (بلدان فقيرة ولكنها جيدة الحكم)، تقدّم المساعدة بكثافة وعلى نطاق واسع (المشاريع الصغيرة اقل فعالية وأثقل عبئاً على المتلقي). تم تحديث قيمة المساعدات المقدمة للبلدان باستخدام مؤشرات البنك الدولي حول الحكم KKZ. وهذا يفترض أن نوعية الحكم الوطني تؤثر على نوعية المساعدات.</p>
---	---

- « التجارة – تعتبر الإعانات الزراعية لأعضاء الاتحاد الأوروبي متلائمة مع مساهمتهم في صندوق السياسة الزراعية المشتركة.
- « يعتبر الاستثمار في البلدان النامية مرتبطاً بسياسات الحكومة التي تراقب وتمنع فرض الضرائب المزدوج، تمنع ممارسات الفساد في الخارج ولديها سياسات مفتوحة تتعلق بالاستثمار في صناديق التقاعد في البلدان النامية.
- « الهجرة – اعتبرت الهجرة جيدة للتنمية من خلال الوصول إلى أسواق العمل والتحويلات المالية لعمال المهاجرين إلى بلدهم الأميشكل المهاجرون 65% من العلامة الناتجة المتعلقة بالهجرة، الطلاب الأجانب 15% و20% لمساعدة اللاجئين.
- « البيئة – مقيمة حالياً بالشكل التالي: 50% مناخ عالمي، 10% مصائد أسماك مستدامة، 40% للتنوع لبيولوجي والأنظمة البيئية العالمية.
- « الأمن – تم تقييم هذا العنصر بتكاليف متنوعة تتعلق بعمليات السلام والأمن. يعتبر أن فقط ما تم المصادقة عليه من مجلس الأمن، منظمة حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الإفريقي هي لأغراض تنمية. تم استثناء جميع التكاليف الأخرى. أن أي مصادقة متأخرة للأمم المتحدة (كما هو الحال في العراق) ترفع كثيراً مؤشر الالتزام بالتنمية CDI لهذه البلدان.
- « التكنولوجيا – يفترض أن يحصل الاستثمار في البحث والتطوير لأغراض عسكرية على 50% من قيمة الأغراض غير العسكرية.
- « المؤشر الإجمالي – يعتبر كل واحد من العناصر السابقة متساوي الأهمية في قياس الالتزام النهائي.

(31)

مؤشر الالتزام بالتنمية 2006





مؤشر مدركات الفساد (CPI)

المنتج:	منظمة الشفافية الدولية Transparency International
الهدف المعلن:	توفير بيانات حول "الفساد في العمليات التجارية الدولية"
مصدر التمويل:	مؤسسات مختلفة والقطاع العام والخاص
الاستخدام الحالي:	يستخدم المؤشر من قبل عدد كبير من المؤسسات كقياس للفساد. تحظى النتائج بدعاية كبيرة كل سنة، وتتصدر عناوين الصحف في العديد من البلدان. كما يستخدم بعض المانحين المؤشر أيضا ضمن نماذج التوزيعات المعتمدة لديهم.
أين يمكن إيجاده:	متوفرة من الصفحة الالكترونية لمنظمة الشفافية الدولية: http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi
نوع البيانات المستخدمة:	انه مؤشر مركب، يستند إلى 12 استطلاعا ومسحا من تسع مؤسسات مستقلة جمعت آراء رجال الأعمال والمحللين المحليين

« المتندى الاقتصادي العالمي	« بيت الحرية Freedom House – البلدان
« مسح قدرات الدولة – جامعة كولومبيا	التي تمر بمرحلة انتقالية
« Gallup International نيابة عن	« وحدة الاستطلاعات الاقتصادية
منظمة الشفافية الدولية Transparency International	« Price Waterhouse Coopers – مؤشر
« بنك التنمية متعددة الأطراف	عدم الشفافية
« مسح أداء بيئة الأعمال والشركات BEEPS	« معهد تطوير الإدارة، لوزان
« مركز أبحاث أسواق العالم	« استشارات حول المخاطر الاقتصادية
« Information International	والسياسية
	« مسح بيئة الأعمال الدولية (البنك الدولي)

(32)

المعيار الأساسي لاستخدام مصدر البيانات هو تقديمه لتصنيف للدول. وهذا يعني إمكانية المقارنة المنهجية بين البلدان لأي مصدر مدخل.

التغطية:	163 دولة عالميا
فترة التغطية:	أول بيانات: استخدمت البيانات بدءا من 1980 آخر بيانات: تم جمعها في 2006 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: سنويا
تفاصيل الاتصال:	بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية الدولية، يمكن الحصول على المزيد من المعلومات حول المنهجية من: د. جون لامبسدروف (مستشار منظمة الشفافية الدولية ومدير العمل الإحصائي في مؤشر مدركات الفساد) جامعة باساو، ألمانيا، هاتف: +49-851-5092551

المنهجية:

إن تفاصيل الأسئلة التي سئلت من قبل كل مصدر بيانات متوفرة ضمن ورقة تفصيلية على الموقع الإلكتروني، تم إصدارها في نفس وقت إصدار المؤشر. الافتراض الأساسي المستخدم هو أن المستويات الإجمالية للفساد لم تتغير عالمياً من سنة إلى أخرى. تطرح جميع مصادر البيانات أسئلة نوعية لتحديد مستوى الفساد. تجدر الإشارة إلى أن بعض مصادر البيانات (وحدة الاستخبارات الاقتصادية، بيت الحرية) تستخدم حصراً مقيمين خارجيين يقيمون خارج البلد المصنف.

شكل النتائج:

يتراوح المقياس من 0 إلى 10 حيث يكون 10 "نظيف جداً" و0 "فاسد جداً". يظهر الجدول أدناه "البلدان النظيفة" في 2006 مع الـ 5 بلدان "الأكثر فساداً" المحددة في مؤشر مدركات الفساد

مثال على النتائج:

سيكون هذا المقياس مؤثراً في ما يتعلق بقدرة البلدان على استقطاب استثمارات أجنبية. هدفه هو قياس الفساد في العمليات التجارية الدولية. يركز العديد من المصادر على الحالات التي يحدث الفساد فيها أثناء القيام بالأعمال التجارية - مثل الحصول على ترخيص للتصدير. في تقرير التنافسية العالمية، يسأل عن الحاجة للقيام بدفعات إضافية غير موثقة في ما يتعلق بالمؤسسات العامة. هذا السؤال المحدد يفقد بعض أهميته مع تخلي الدول عن توفير الخدمات العامة.

الاستخدامات الممكنة:

(33)

لا يمكن استخدام هذا المؤشر كمقياس للأداء الوطني في محاربة الفساد. وذلك لأن البلدان نفسها لا تستطيع تغيير درجة تصنيفها. يدلّ المؤشر على أوضاع نسبية. إذا قامت جميع البلدان بمحاربة الفساد بالدرجة نفسها، فضمن الافتراض المنهجي الأساسي المستخدم، ستحتفظ البلدان بالتصنيف ذاته.

الاستخدامات غير الممكنة:

مرتبة الدولة	الدولة	نقاط مؤشر مدركات الفساد CPI	المسوح المستخدمة	مدى الفضة
1	فتلندا	9.6	7	9.4 - 9.7
1	أيسلندا	9.6	6	9.5 - 9.7
1	نيوزيلندا	9.6	7	9.4 - 9.6
4	الدنمرك	9.5	7	9.4 - 9.6
5	سنغافورة	9.4	9	9.2 - 9.5
156	السودان	2.0	4	1.8 - 2.2
160	غينيا	1.9	3	1.7 - 2.1
160	العراق	1.9	3	1.6 - 2.1
160	ميانمار	1.9	3	1.8 - 2.3
163	هايتي	1.8	3	1.7 - 1.8

المنتج:	البنك الدولي
الهدف المحدد:	يهدف تقييم سياسة الدولة ومؤسساتها (CPIA) إلى تقييم نوعية السياسة الحالية والإطار المؤسساتي في الدول. "النوعية" تعني مدى مساهمة ذلك الإطار في الحد من الفقر وتشجيع النمو المستدام والاستخدام الفعال للمساعدة التنموية.
مصدر التمويل:	البنك الدولي
الاستخدام الحالي:	يستخدم تصنيف CPIA أو العلامة الإجمالية للدولة، في تقديم المعلومات لاستراتيجيات مساعدة الدول ونشاطات الإقراض للبنك الدولي. نشرت علامات الدول CPIA في حزيران 2006 وهي تستخدم بشكل متزايد من قبل وسائل الإعلام والمعنيين بالتممية.
أين يمكن إيجاده:	صنيف CPIA، أو العلامة الإجمالية للدول المبنية على نتائج CPIA يسمى مؤشر مؤسسة التنمية الدولية لتخصيص الموارد IRAlg. يمكن ايجاد تصنيف عام 2005 للدول على الرابط التالي: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTABOUTUS/IDA/0,,contentMDK:20933600~menuPK:2626968~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:73154,00.html
نوع البيانات المستخدمة:	تعتمد سياسة (سي بي أي اي CPIA) على العمل التحليلي الذي يقوم به البنك وكذلك المعلومات التي تأتي من مصادر أخرى والتي أنتجتها منظمات داخل الدول (بيانات إدارية... الخ) بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية. كما تجمع البيانات أيضاً من الاستشارات مع الجهات المعنية على المستوى الوطني داخل الدول التي يجري تقييمها.
التغطية:	78 دولة
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها في 1970 (لكن لم تنشر علناً) آخر بيانات: تم جمعها في 2006 (أول مرة نشرت علناً) الوتيرة المعلنة لجمع المعلومات: سنويا
تفاصيل الاتصال:	البنك الدولي شارع 1818 هـ، شمال غرب واشنطن، دي سي 20433 الولايات المتحدة الامريكية هاتف: +1 (202) 473-1000
المنهجية:	تصنف CPIA الدول حسب رزمة من 16 معيارا موزعة في أربع مجموعات: (أ) الإدارة الاقتصادية، (ب) السياسات البنوية، (ج) سياسات الدمج الاجتماعي والعدالة، و (د) إدارة القطاع العام ومؤسساته. يتم تصنيف الدول حسب مقياس من 1 (متدني) إلى 6 (مرتفع)، وذلك لكل من المعايير الـ 16. تعتمد النقاط على مستوى الأداء في سنة معينة وفقاً للمعايير المحددة أكثر من اعتمادها على التغيرات في الأداء مقارنة مع السنة السابقة.

يقيّم موظفو البنك أداء الدول الفعلي تبعاً لكل معيار ويضعون علامة. يتم احتساب معدل هذه النقاط من أجل – أولاً لجمع نقاط المجموعة، ومن ثم لتحديد تصنيف الدولة المركّب كمعدل للمجموعات الأربع. يعكس التصنيف مجموعة من المؤشرات المتنوعة، والملاحظات والأحكام المعتمدة على معرفة الدولة، التي تتشابه في البنك أو أي مكان آخر، وعلى المؤشرات ذات العلاقة والمنشورة علناً. يعتمد التصنيف على السياسات الفعلية والأداء الفعلي أكثر من اعتماده على الوعود أو النوايا. يتوفر نسخة من استبيان العام 2005 على: <http://siteresources.worldbank.org/IDA/Resources/CPIA2005Questionnaire.pdf>

مثال على النتائج: يعرض الجدول أدناه النتائج في مجموعتين: "السياسات البنوية" و "إدارة القطاع العام ومؤسساته" لدول مختارة في 2005.

الاستخدامات الممكنة: يقدم مؤشر تخصيص الموارد (IRAI) نظرة شاملة حول الصفات الأساسية للإطار السياسي والمؤسسي للدولة.

الاستخدامات غير الممكنة: تركز تصنيفات CPIA على السياسات والمؤسسات أكثر من تركيزها على النتائج. كما أنها تعتمد على السياسات الفعلية وليس على ما هو مخطط منها وتعطي صورة عن سياسات الدولة ومؤسساتها في نقطة معينة من الزمن. ينتج طاقم البنك الدولي تصنيفات CPIA التي تعكس افتراضات حول ما تشكله السياسة والمؤسسات الجيدة بالنسبة للمنظمة التي ينتمون إليها.

(35)

مؤشر مؤسسة التنمية الدولية IDA لتخصيص الموارد IRAI

الرقم	الدولة	ب. السياسات البنوية			د. إدارة القطاع العام والمؤسسات					
		4	5	6	12	13	14	15	16	
1	ألبانيا	4.5	4.0	3.5	4.0	3.0	4.0	3.5	3.0	3.0
2	انغولا	4.0	2.5	2.0	2.8	2.0	2.5	2.5	2.5	2.4
3	ارمينيا	4.5	3.5	4.0	4.0	3.5	4.0	4.0	4.0	3.8
4	اذربيجان	4.0	3.0	3.5	3.5	3.0	4.0	3.5	3.0	3.2
5	بنغلادش	3.0	3.0	3.5	3.2	3.0	3.0	3.0	3.0	2.9
6	بينين	4.5	3.5	4.0	4.0	3.0	4.0	3.5	3.0	3.4
7	بوتان	3.0	3.0	3.5	3.2	3.5	3.5	4.0	4.0	3.8
8	بوليفيا	5.0	3.5	3.0	3.8	2.5	3.5	4.0	3.5	3.3
9	اليوسنة	4.0	4.0	3.5	3.8	3.0	3.5	4.0	3.0	3.3

<p>المنتج:</p> <p>شبكة مقياس شرق آسيا التي تتضمن شبكة من العلماء من جامعات محلية وعالمية ترعاها مؤسسات وطنية ودولية.</p>	<p>الهدف المعلن:</p> <p>صمم المشروع لتقديم مسح منهجي مقارنة حول المواقف تجاه القيم السياسية، الديمقراطية والحكم في منطقة شرق آسيا. بالتالي، يهدف المشروع أيضاً إلى تعزيز القدرة على إجراء دراسات حول الديمقراطية، وتشجيع إنشاء شبكة من هذا النوع في المنطقة.</p>
<p>مصدر التمويل:</p> <p>يتم تمويل الجوانب المتعلقة بالتنسيق وأرشفة البيانات والتعاون من خلال هبات للأبحاث تقدمها وكالة تايوان الحكومية. كل فريق وطني مشارك مسؤول عن التكلفة الجزئية أو الإجمالية لنشاطات جمع البيانات.</p>	<p>الاستخدام الحالي:</p> <p>تقييم مستويات الدعم الشعبي لأشكال الحكم الديمقراطي والإيمان بشرعيتها على امتداد المنطقة. تقييم العملية التي يكتسب من خلالها المواطنون القيم والتوجهات الديمقراطية. إطلاق النقاش حول القيم الآسيوية داخل وخارج المنطقة.</p>
<p>أين يمكن إيجاده:</p> <p>البيانات متوفرة عند الطلب على الموقعين الإلكترونيين لمقياس شرق آسيا: http://eacsurvey.law.ntu.edu.tw/chinese/index.htm ومسح مقياس آسيا http://www.asianbarometer.org/</p>	<p>تم نشر البيانات أيضاً في إصدارات أكاديمية</p>
<p>نوع البيانات المستخدمة:</p> <p>آراء ومواقف المجيبين الأفراد</p>	<p>التغطية:</p> <p>هونج كونج، الصين، اليابان، اندونيسيا، تايلند، تايوان، كوريا الجنوبية، الفلبين، منغوليا، سنغافورة، كمبوديا، فيتنام.</p>
<p>فترة التغطية:</p> <p>الدفعة الاولى من البيانات تم جمعها في 2001-2002 الدفعة الثانية: تم جمعها في 2005-2007 الوثيرة المعلنه لجمع البيانات: سيتم إجراء المزيد من المسوح</p>	<p>تفاصيل الاتصال:</p> <p>البروفوسور يون-هان تشو مدير دائرة العلوم السياسية، جامعة تايوان الوطنية NTU، تايبي، تايوان 10020 بريد الكتروني: yunhan@ntu.edu.tw, asianbarometer@ntu.edu.tw</p>
<p>المنهجية:</p> <p>تجمع البيانات من خلال مقابلات وجها لوجه. تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من المسوح متوفر في العديد من المناطق. هذا المسح بالذات صمم حسب الوضع في شرق آسيا. هذا يعني ان الأسئلة المطروحة في مناطق أخرى ليست بالضرورة مشمولة هنا. مثلاً، السؤال حول "الثقة بالكنايس" ليس مغطى في آسيا أو أفريقيا.</p>	<p>شكل النتائج:</p> <p>قدمت النتائج كنسبة مئوية (%) ايجابية دائماً (مثلاً: نسبة الموافقة على، الثقة ب، المشاركة في... الخ).</p>

مثال على النتائج:

يعرض الجدول أدناه نتائج دول مختارة من العام 2005

الاستخدامات الممكنة:

تعطي المسوح لمحة واسعة عن الآراء في مختلف الدول المشاركة وحول مختلف المواضيع. تغطي بعض أسئلة الاستبيان التجارب المباشرة، ولكن ليس من السهل الحصول على النتائج بهذا الخصوص في الوقت الحاضر. الأسئلة حول المشاركة السياسية أعمق من المسوح المشابهة وتقدم مجموعة أوسع من النتائج المتعلقة بالسلوك الديمقراطي.

الاستخدامات غير الممكنة:

اعرف جيداً السؤال المحدد الذي تستخدم البيانات من أجله. مثلاً، هناك سؤالين مختلفين حول الفساد. يسأل الأول يسأل المجيب عن رأيه في مدى استئراء الفساد، والثاني يسأل ما إذا شهد المبحوث يوماً أي عمل فساد.

افتراضات:

تتضمن بعض الأسئلة خيارات "خاطئة". مثلاً، "ما الأهم برأيك، الديمقراطية أم التنمية الاقتصادية؟" قد توحي هذه الخيارات أن أحد العنصرين ممكن من دون الآخر.

الدولة	سنة آخر مسح	نسبة الاشخاص الذين يعبرون عن ثقتهم في (%)						
		البرلمان	الشرطة	الاحزاب السياسية	المحاكم	الجيش	التلفاز	الصحف
هونغ كونج	2005/6	62	غير متوفر	29	82	82	67	غير متوفر
اليابان	2005/6	14	50	10	68	54	52	غير متوفر
كوريا	2005/6	15	50	15	51	59	77	75
منغوليا	2005/6	61	48	42	47	68	80	40
الصين	2005/6	99	74	99	82	98	91	85
الفلبين	2005/6	45	46	35	50	54	64	54
تايوان	2005/6	24	49	19	51	70	48	39
تايلند	2005/6	60	58	50	74	80	80	57

الكويت الانتخابية لقاعدة بيانات النساء

- المنتج:** المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية International IDEA وقسم العلوم السياسية في جامعة ستوكهولم
- الهدف المعلن:** تقديم بيانات عن الحصص المخصصة للنساء (الكويت) في الانتخابات العامة، بالإضافة إلى نسبة المقاعد التي تحتلها المرأة. كما يقدم دراسات حالة تفصيلية حول استخدام الكويت في ثلاثين بلدا حول العالم.
- مصدر التمويل:** المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية International IDEA
- الاستخدام الحالي:** يجمع الموقع الالكتروني البيانات من جميع البلدان المعروفة باستخدام الكويت لرفع مشاركة النساء في المؤسسات التشريعية. يعرض تفاصيل متعلقة بأنواع الكويت (القانون الانتخابي، الحزب السياسي أو الدستوري + الكويت الدستورية أو التشريعية للحكومات الفرعية او دون الوطنية).
- أين يمكن إيجاده:** متوفرة على الصفحة الالكترونية: <http://www.quotaproject.org>
- نوع البيانات المستخدمة:** هذه قاعدة بيانات مركبة تجمع بيانات من أفضل المصادر المتوفرة. جميع الكويتات المعروفة مشمولة فيها، بغض النظر عن آخر انتخابات في الدولة المعنية. المراقبون والمستخدمون مدعوون لتقديم أية معلومات جديدة لديهم لإمكانية تضمينها في قاعدة البيانات.
- فترة التغطية:** اول بيانات وآخر بيانات: تعتمد على تاريخ إجراء آخر انتخابات في الدولة المعنية
- الوتيرة المعلنة لجمع البيانات:** سيتم تحديثها بصورة متواصلة حتى عام 2006
- تفاصيل الاتصال:** المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية International IDEA
سترومسبورغ، أس - 103 34 ستوكهولم
السويد
بريد الكتروني: info@idea.int او quotas@statsvet.su.se
- المنهجية:** البيانات مأخوذة من الدساتير والقوانين الانتخابية ومن المواقع البرلمانية والمصادر الثانوية. لم يتم إجراء حسابات لأن الهدف هو جمع البيانات. يظهر مصدر البيانات الفردي لكل بلد في كل حالة.
- شكل النتائج:** تتخذ الكويت شكل نسب وعدد معين من المقاعد المحجوزة للنساء. إضافة إلى ذلك تحدد بعض الأحزاب السياسية نسبة المرشحين الذين يجب أن يكونوا من النساء.
- مثال على النتائج:** يعرض الجدول أدناه نتائج مختارة لبعض الدول
- الاستخدامات الممكنة:** تسهل المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات على دراسة الكويت وتأثيراتها. يأمل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية أن تكون قاعدة البيانات مفيدة للذين يعملون لرفع مستوى تمثيل المرأة السياسي. كما أعدت سلسلة دراسات حالة للدول تعرض معلومات إضافية حول الأسباب زيادة (أو تراجع) تمثيل المرأة السياسي.

الدولة	سنة آخر الانتخابات	النظام الانتخابي	نوع الكوتا	النتيجة	نسبة النساء في البرلمان (%)
رواندا	2003	الاجلبيية (الفأئر الاول والذي يليه)	كوتا دستورية للبرلمانات الوطنية، نظام الكوتا في القانون الانتخابي، البرلمان الوطني، كوتا تشريعية أو دستورية، المستوى الفرعي	39 من 80	48.8%
السويد	2002	قائمة التمثيل النسبي	كوتا الحزب السياسي لمرشحي الانتخابات	157 من 349	45.0%
الدنمرك	2001	قائمة التمثيل النسبي	الكوتا القائمة مسبقاً أو تم اقتراح تشريع كوتا	68 من 179	38.0%
هولندا	2003	قائمة التمثيل النسبي	كوتا الحزب السياسي لمرشحي الانتخابات	55 من 150	36.7%
النرويج	2001	قائمة التمثيل النسبي	كوتا الحزب السياسي لمرشحي الانتخابات	60 من 165	36.4%
كوستاريكا	2002	قائمة التمثيل النسبي	نظام الكوتا في القانون الانتخابي، البرلمان الوطني، كوتا الحزب السياسي لمرشحي الانتخابات	20 من 57	35.1%
اندونيسيا	1999	قائمة التمثيل النسبي	نظام الكوتا في القانون الانتخابي، البرلمان الوطني	44 من 500	8.8%
اليونان	2000	قائمة التمثيل النسبي	المستوى الفرعي (شبه الوطني)، كوتا الحزب السياسي لمرشحي الانتخابات	26 من 300	8.7%
الجزائر	2002	قائمة التمثيل النسبي	كوتا الحزب السياسي لمرشحي الانتخابات	24 من 389	6.2%
سيراليون	2002	الاجلبيية (الفأئر الاول والذي يليه)	الكوتا القائمة مسبقاً أو تم اقتراح تشريع كوتا	غير متوفر من 80	غير متوفر
العراق	2004	الاجلبيية (نظام الدورتين)	كوتا دستورية للبرلمانات الوطنية، نظام الكوتا في القانون الانتخابي، البرلمان الوطني	0	0.0%
أفغانستان	2004	الاجلبيية (الفأئر الاول والذي يليه)	كوتا دستورية للبرلمانات الوطنية	غير متوفر	غير متوفر

(39)

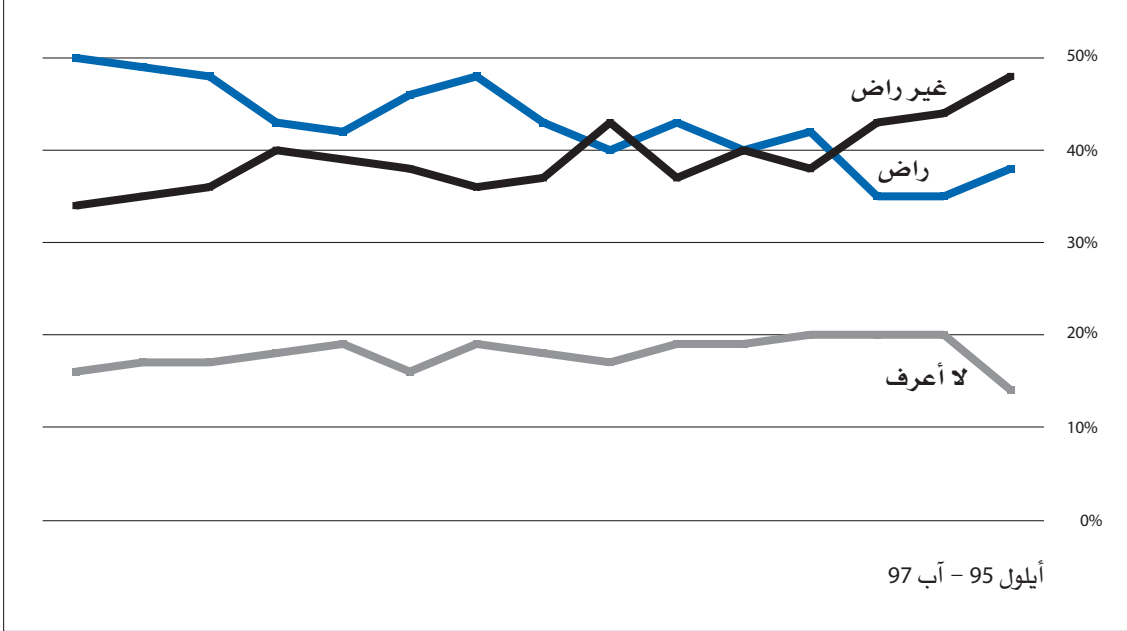
الاستخدامات غير الممكنة: لا يمكن استخدام هذا المؤشر لإطلاق استنتاجات حول سير العملية الديمقراطية من دون معلومات إضافية. سيكون من المهم أن نعرف عن وجود مرشحات إناث والبرنامج الذي يستندن إليه (إذا كان مختلفاً عن المرشحين الذكور). إضافة إلى ذلك، فإن مسائل مثل نسبة التصويت يمكن أن تكون قد أثرت في نتائج قاعدة البيانات.

افتراضات: إن استخدام قاعدة البيانات هذه كمؤشر غير مباشر لتمثيل قضايا النساء داخل النظام الديمقراطي للدولة، قد يوحي أن قضايا النساء فريدة أو أنها مغطاة بشكل أفضل من قبل ممثلات إناث.

المقياس الأوروبي (يوروباروميتر)

المنتج:	المفوضية الأوروبية
الهدف المعلن:	مراقبة الرأي العام في الاتحاد الأوروبي حول قضايا تتعلق بالاندماج الأوروبي، المواقف تجاه الاتحاد الأوروبي، مؤسساته وسياساته.
مصدر التمويل:	المفوضية الأوروبية
الاستخدام الحالي:	استشهد بالمقياس الأوروبي على نطاق واسع في وسائل الإعلام. غالباً ما يأخذ صانعو القرار في الاتحاد الأوروبي نتائج المقياس الأوروبي بعين الاعتبار عند تحضير القرارات.
أين يمكن إيجاده:	تم نشر المقياس الأوروبي من خلال المفوضية الأوروبية: http://europa.eu.int/comm/public_opinion/
نوع البيانات المستخدمة:	مسوحات وطنية
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها في 1974 آخر بيانات تم جمعها في 2006 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: تقارير سنوية (ونصف سنوية أيضاً)
تفاصيل الاتصال:	المفوضية الأوروبية دي جي برس ب 1- قطاع تحليل الرأي العام ب-1094 بروكسل eurobarometer@cec.eu.int
المنهجية:	يستخدم فريق المقياس الأوروبي عدة أدوات. يعتمد المقياس العادي على عينات عشوائية من 1000 شخص (أعمارهم 15 سنة وما فوق) في كل بلد تتم مقابلتهم في بيوتهم. تتضمن العينات عدة مجموعات من الأسئلة المصممة لقياس توجهات الآراء عبر الزمن، وكذلك أسئلة حول شؤون الساعة. مقياس الاتحاد الأوروبي الخاصة شبيهة من الناحية المنهجية بالمقياس العادي، ولكن مضمونها وتبنيها يختلفان كونها تجري بناء على طلب إحدى الإدارات العامة للمفوضية متى دعت الحاجة لذلك. "المقياس الأوروبي السريع" يتم بواسطة الهاتف. عند استهداف الجمهور بشكل واسع، يتم اعتماد عينات عشوائية من 500 شخص لكل بلد، وذلك بناء على طلب الإدارة العامة. أحياناً، لا يستهدف المقياس الأوروبي السريع الجمهور العام بل فئة مستهدفة محددة، مثل المدراء، المزارعين، المعلمين، الأطباء العاميين... الخ.
شكل النتائج:	الرأي العام شكل كنسبة مئوية من السكان
مثال على النتائج:	يظهر الجدول التالي الرأي العام حول الرضا عن سير الديمقراطية خلال العشر سنوات الماضية وتعود آخر بيانات إلى عام 2006 (المقياس الأوروبي المعياري Nr.65).

نسبة الرضا عن سير الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي (%)



(41)

يستخدم المقياس الأوروبي في الصحف الوطنية والدولية كاستطلاع رأي حول مواقف مواطني الاتحاد الأوروبي تجاه عدد من المسائل.

الاستخدامات الممكنة:

لا تمثل نتائج استطلاعات الرأي في المقياس الأوروبي كل أوروبا (رغم أن انضمام الدول الأعضاء الـ 10 الجدد يجعله أكثر تمثيلاً). تجدر الإشارة إلى أن هذا المسح مبني على الإدراك.

الاستخدامات غير الممكنة:

يفترض المقياس الأوروبي أن أسئلة المسح تحمل المعنى نفسه والدلالات نفسها في جميع اللغات التي تم فيها المسح.

افتراضات:

الفجوات في حقوق العمال

المنتج:	روجر بوننج Roger Bohning
الهدف المعلن:	نظام مؤشر جديد لقياس كمية احترام حقوق الإنسان الأساسية في عالم العمل من حيث المبدأ والممارسة.
مصدر التمويل:	خاص
الاستخدام الحالي:	يقيس الفجوات في التقيّد في معايير العمل الأساسية وتطبيقها. تم جمع هذين البعدين معا في فكرة واحدة، تسمى فجوات الحقوق الجوهرية.
أين يمكن إيجاده:	نشر في البداية عام 2003 في ورقتي عمل لمنظمة العمل الدولية. ثم نشر روجر بوننج أفكاره في كتاب: - حقوق العمّال في أزمة: قياس تطبيق حقوق الإنسان الأساسية في مجال العمل (باسنجستوك، بالجريف-ماكملان، 2005)، وفي فصلين: - "مقاييس منمّطة لتطبيق معايير العمل الأساسية"، in Senghaas-Knobloch, E., ed. Welweit geltende Arbeitsstandards, in globalen Strukturen: Erfahrungen und Einblicke (Münster, Lit Verlag, 2005) الصفحات 49-62، و "نحو مؤشر فجوات الحقوق الجوهرية"، في كوسيرا، د.، أي دي، مؤشرات نوعية لمعايير العمل (سبرنجر، 2007)، الصفحات 211-236. http://www.ilo.org/dyn/declaris/DECLARATIONWEB.WORKINGAPERS?var_language=EN
نوع البيانات المستخدمة:	المصادقة، التقارير المتعلقة بالإتفاقيات المصادق وغير المصادق عليها، التعبير عن الاهتمام والرضا أو المطالب المباشرة والملاحظات الصادرة عن لجنة خبراء منظمة العمل الدولية الخاصة بتطبيق المعاهدات والتوصيات، بالإضافة إلى تقارير لجنة منظمة العمل الدولية الخاصة بحرية التجمّع.
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها في 1985 آخر بيانات: تم جمعها في 2004 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: سنويا
تفاصيل الاتصال:	يمكن الاتصال بالمؤلف على: worbohning@bluewin.ch
المنهجية:	تعطي المصادقة على الإتفاقيات الأساسية قيمة معينة حجمها ليس مهماً بحد ذاته لأن جميع المتغيرات الأخرى التي تشكل جزءاً من النظام الجديد مذكورة كنسبة من قيمة المصادقة. لذا فان مقياس التطبيق الحاسم يحدد لكل طلب مباشر أو ملاحظة سلبية من قبل لجنة الخبراء نسبة 10% و 20% على التوالي، من قيمة الإتفاقية كقيم سنوية. يمكن أن تنتقل النقاط في كلا الاتجاهين بمعنى أن التعبير عن الاهتمام أو الرضا من قبل لجنة الخبراء لديه نفس التثقل ولكن من الجهة المقابلة أي 10% و 20% من قيمة المعاهدة على التوالي. يغطي النظام (i) حرية التجمع والتفاوض الجماعي، (ii) الحرية من العمل القسري، (iii) الحرية من عمالة الأطفال و (iv) الحرية من التمييز، فردياً وجماعياً.
شكل النتائج:	يتراوح سلّم المقياس من 0 إلى 1. كما تظهر أيضاً الفجوات في التقيّد بالاتفاقيات وتنفيذها. تظهر النتائج على شكل قيمة بثلاثة أرقام بعد الفاصلة العشرية. الهدف هو النقطة 0 وتعني عدم وجود فجوة. النقطة 1 تعني ان الدولة لم توقع الإتفاقيات المعنية، ولم ترفع تقارير حولها.
مثال على النتائج:	يعرض الجدول التالي نتائج دول مختارة في العام 2004

الاستخدامات الممكنة:

على جميع مؤشرات حقوق الإنسان أن تتضمن بُعديْن. الأول هو الالتزام بالحقوق في القانون، والثاني هو الأثر الحقيقي المعطى لهذه الحقوق في التطبيق. هذا ما يفعله نظام المؤشر الجديد تماما، ويقوم به بالشكل الصحيح، بشفافية، والاهم من ذلك بموضوعية. علاوة على ذلك، انه يضمن إعادة إنتاجه وعدم تجزئته وفائدته بمعنى سهولة وقلة كلفة جمع البيانات، إضافة إلى الصوابية بمعنى ربط البيانات المجموعة بالسياسات الممارسة في الواقع.

سيكون احد الاستخدامات الرئيسية لهذا المؤشر هو فحص مدى تقيّد الدول وتطبيقها لمعايير منظمة العمل الدولية. إضافة إلى ذلك، يمكن استخدامه كمقياس للمستوى الإجمالي لحقوق العمّال.

الاستخدامات غير الممكنة:

من نتائج نظام النقاط المستخدم هو أن المصادقة على معاهدة إضافية يؤدي إلى قفزة مفاجئة في النقاط الممنوحة. في الحقيقة من المحتمل أن تكون الدولة تبذل جهوداً لوقت طويل قبل التوقيع لضمان إمكانية تنفيذ الالتزامات التي تتصّل عليها الإتفاقية. لذلك يجب استخدام المؤشر على مدى سنوات طويلة كوسيلة لتحديد التوجهات.

افتراضات:

الافتراض الرئيسي المتعلق بقياس حقوق الإنسان في مجال العمل وعلى النطاق الأوسع بشكل عام، يتعلق بالموضوعية. ينتقد المؤلف مؤسسات مثل بيت الحرية و Polity، ويتجنب التحيز الجيوسياسي والثقافي باستناده إلى الأحكام – السلبية والإيجابية – للجنة خبراء منظمة العمل الدولية، إضافة إلى تقارير لجنة منظمة العمل الدولية حول "حرية التجمع". يتعلق الافتراض الآخر بالقيمة المعطاة للمؤشرات، فالقيمة المعطاة مثلاً في فجوات الحقوق الجوهرية لبعْد التطبيق تساوي أربعة أضعاف القيمة المعطاة لبعْد التقيّد.

(43)

المجال	معدل النقاط 2004-2000	فجوة في التقيّد	فجوة في التطبيق	فجوات في الحقوق الجوهرية
حرية أربع بمجمّلها				
إيطاليا	0.000	0.080	0.074	
نيكاراغوا	0.000	0.117	0.108	
الولايات المتحدة الأمريكية	0.164	0.050	0.248	
مايمار	0.171	0.137	0.337	
حرية التجمع				
إيرلندا	0.000	0.000	0.000	
جنوب أفريقيا	0.006	0.033	0.037	
الباكستان	0.025	0.385	0.385	
غواتيمالا	0.000	0.435	0.413	
الحرية من التمييز				
كينيا	0.050	0.067	0.136	
ألمانيا	0.000	0.151	0.136	
نيجيريا	0.063	0.333	0.398	
الهند	0.000	0.467	0.423	

مقياس تمكين النوع الاجتماعي

<p>المنتج:</p> <p>الهدف المعلن:</p> <p>مصدر التمويل:</p> <p>الاستخدام الحالي:</p> <p>أين يمكن إيجاده:</p> <p>نوع البيانات المستخدمة:</p> <p>التغطية:</p> <p>فترة التغطية:</p> <p>تفاصيل الاتصال:</p> <p>المنهجية:</p> <p>شكل النتائج:</p> <p>مثال على النتائج:</p>	<p>برنامج الامم المتحدة الانمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية</p> <p>حصر عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة مجالات أساسية: المشاركة السياسية للمرأة ومساهمتها في صنع القرار، المشاركة الاقتصادية وتمتعها بسلطة صناعة القرار والسلطة الممارسة من قبل النساء على الموارد الاقتصادية.</p> <p>برنامج الامم المتحدة الانمائي</p> <p>جزء من تقرير التنمية البشرية المستشهد به بشكل واسع في وسائل الإعلام الدولية.</p> <p>تقرير التنمية البشرية، سنوي.</p> <p>http://hdr.undp.org/hdr2006</p> <p>يستخدم المقياس الدخل المكتسب المقدر المعتمد على رواتب غير زراعية، نسب المقاعد البرلمانية حسب النوع الاجتماعي، نسب المناصب التقنية التي تشغلها نساء ونسبة المشرعين، كبار المسؤولين والمدراء من النساء.</p> <p>يشمل مقياس تمكين النوع الاجتماعي جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي تتوفر عنها بيانات</p> <p>اول بيانات: 2003</p> <p>آخر بيانات: تم جمعها في 2004</p> <p>الوثيرة المعلنة لجمع البيانات: سنويا</p> <p>مكتب تقرير التنمية البشرية</p> <p>304 اي. شارع 45، الطابق 12، نيويورك 10017</p> <p>هاتف: +1 (212) 906-3661</p> <p>فاكس: +1 (212) 906-3677</p> <p>تم احتساب القياس في 3 أجزاء. أولاً، تم احتساب الحصة النسبية من المقاعد البرلمانية، مقارنة بالوضع المثالي وهو 50% لكل جنس. ثانياً، تم استخدام أسلوب مشابه لكل من مقياس المشاركة الاقتصادية. وأخيراً تم احتساب مقياس للدخل. وبعد ذلك تم دمج الثلاثة في مؤشر واحد. مقياس الدخل هو مقياس غير مباشر تم احتسابه بناء على معلومات حول حصص النساء/الرجال من الرواتب غير الزراعية ونسبة النساء/الرجال من السكان الناشطين اقتصادياً.</p> <p>يتراوح سلم المؤشر من 0 إلى 1 علماً أن 1 هو الحد الأقصى. النقاط الأعلى هي الأفضل.</p> <p>يعرض الجدول التالي نتائج بعض الدول</p>
--	---

الاستخدامات الممكنة:

يجب استخدام هذا المؤشر للمطالبة بفرص إضافية للنساء. إن إنتاج البيانات الداعمة ونشرها بشكل منتظم يعني ان المؤشر قابل للتقسيم لفحص العوامل الكامنة خلف أي نتيجة.

الاستخدامات غير الممكنة:

ينتج تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر تنمية النوع الاجتماعي بصورة منفصلة، وهو يركز أكثر على إمكانيات النساء. لم يصمم مقياس التمكين كمقياس تنموي.

افتراضات:

الافتراض الضمني الجوهري هو أن النساء المتمكنات يقمن بنفس الخيارات كالرجال. أي أنهن يخترن نفس الوظائف، يسعين وراء مقاعد برلمانية بالوتيرة ذاتها ويعملن على مستويات مشابهة. ذلك يعني أن التمكين لا يتعلق فقط بالقدرة والفرصة لاتخاذ خيارات فحسب، بل أن هذه الخيارات ستمارس بطريقة محددة. تجدر الإشارة إلى أن بيانات التمكين التي تتعلق فقط بالخيارات (وليس بنتائجها) غير متوفرة.

لاحتساب حصة المرأة من الرواتب، افترض المقياس أن معدل رواتب الإناث إلى رواتب الذكور في الوظائف غير الزراعية ينطبق على الاقتصاد برمته. بالنسبة للبيانات الناقصة، يستعويض المؤلفون بقيمة 0.75 لنسبة رواتب الإناث إلى الذكور في الوظائف غير الزراعية، مما يعنب أنه بغياب أي بيانات أخرى متوفرة يُعتَبَر أن رواتب النساء تساوي تقريباً ¼ من رواتب الذكور.

(45)

الدولة	مقياس تمكين النوع الاجتماعي		حصة النساء من مقاعد البرلمان (كنسبة من المجموع) %	المشروعات، كبار المسؤولين والمدراء من النساء (كنسبة من المجموع) %	العاملات المهنية والتقنيات من النساء (كنسبة من المجموع) %	معدل دخل النساء المقدر نسبة إلى الرجال
	الدرجة	القيمة				
النرويج	1	0.932	37.9	29	50	0.75
ايسلند	3	0.686	33.3	29	55	0.71
استراليا	8	0.833	28.3	37	40	0.70
ناميبيا	26	0.623	26.9	30	53	0.57
ماليزيا	55	0.500	13.1	23	40	0.36
بوتسوانا	54	0.501	11.1	31	53	0.36
بنغلادش	67	0.374	14.8	23	12	0.46
مصر	73	0.262	3.8	9	30	0.23
اليمن	75	0.128	0.7	4	15	0.30

"One World Trust"	المنتج:
من أجل تعزيز المسائلة العالمية، وتحقيق تغيير منظماتي، وتحسين فعالية صناعة القرار العالمي والمساهمة في الحد من الفقر من خلال قرارات تأخذ بالحسبان احتياجات الناس المتأثرين، بما في ذلك الأكثر فقراً في العالم.	الهدف المعلن:
تمول مؤسسة One World Trust من خلال الهبات والتوريث والتبرعات الفردية. تلقت المؤسسة دعماً من أجل عملها الأخير حول موضوع المسائلة، من مؤسسة فورد، ومؤسسة بارنج والتجمع الخيري الآن نستا فيرجسون.	مصدر التمويل:
صمم التقرير والبيانات المرفقة مبدئياً كأداة لتحديد المفاهيمي والعملية لفرص تحسين سياسة المسائلة وأنظمتها وممارستها في المنظمات التي خضعت للتقييم وقطاعاتها الأوسع.	الاستخدام الحالي:
تقرير المسائلة العالمية متوفر من خلال الصفحة الالكترونية:	أين يمكن إيجاده:
Http://www.oneworldtrust.org/accountability	
وضعت نقاط المؤشرات بناء على البيانات المتوفرة علناً، الاستبيانات المملوءة من قبل المنظمات التي خضعت للتقييم، الوثائق الداخلية ومعلومات أخرى تم جمعها من خلال مقابلات شبه منظمة مع ممثلي المنظمات الخاضعة للتقييم وخبراء خارجيين أو الجهات المعنية بالمنظمات.	نوع البيانات المستخدمة:

التغطية:

يغطي التقرير منظمات عالمية حكومية وغير حكومية وشركات. في تقرير المساءلة العالمية لعام 2006، تم تقييم المؤسسات التالية:

منظمات عالمية غير حكومية	منظمات عالمية حكومية
(AAI) ActionAid International	بنك التسويات الدولية (BIS)
منظمة العفو الدولية (AI)	منظمة التغذية والزراعة (FAO)
(HLI) Human Life International	البيئة العالمي (GEF)
غرفة التجارة العالمية (ICC)	منظمة العمل الدولية (ILO)
الاتحاد الدولي لاتحادات التجارة الحرة (ICFTU)	صندوق النقد الدولي (IMF)
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر (IFRC)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
The Nature Conservancy	منظمة الصحة العالمية (WHO)
(OI) Oxfam International	منظمة الملكية الفكرية العالمية (WIPO)
(WVI) World Vision International	البنك الدولي - البنك الدولي لاعادة البناء والتنمية (IBRD)
World Wildlife Fund International	منظمة التجارة العالمية (WTO)
صندوق الحياة البرية الدولي (WWF)	

شركات متعددة الجنسيات

Anglo American plc
Dow Chemical Company
Exxon Mobil Corporation
Microsoft Corporation
Nestlé
News Corporation
Pfizer Inc
RWE
Toyota Motor Corporation
Wal-Mart Stores Inc

(47)

فترة التغطية:

البيانات الأولى/الأخيرة: اعتمد التقرير على وثائق أساسية من كل مؤسسة تمت دراستها. نشر التقرير التجريبي عام 2003. اعتمد تقرير 2006 على بيانات توفرت ابتداء من حزيران 2006.

الوثيرة المعلنة لجمع البيانات: من المتوقع أن ينشر تقرير المتابعة الذي سيقم مجموعة جديدة من 30 مؤسسة مطلع 2008.

تفاصيل الاتصال:

مونيك بلاجسكو
مدير برنامج المسائلة
One World Trust
وايت هول كورت 3، لندن، SW1A 2EL، المملكة المتحدة
هاتف: +44 (0)20 7766 3470
فاكس: +44 (0)20 7839 7718
بريد الكتروني: accountability@oneworldtrust.org

المنهجية:

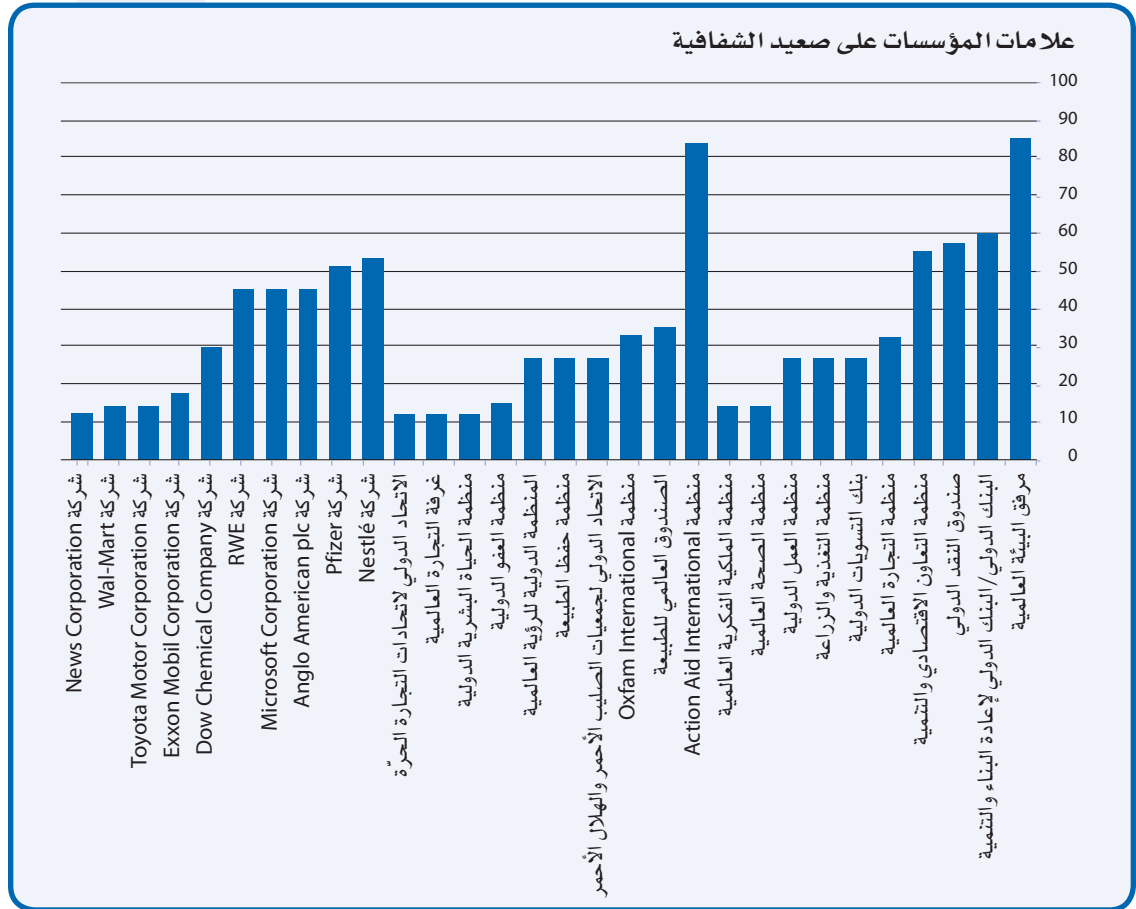
يقيّم المؤشر مدى تمتّع السكرتاريا الدولية للمؤسسات التي تم تقييمها بالإمكانات التي تضمن مساءلتها واستجابتها لكل من المجتمعات التي تؤثر عليها والجمهور عموماً. تستخدم الأبحاث، الاستبيانات، المقابلات، تقارير الخبراء والملاحظات من المؤسسات والجهات المعنية لتقييم الإمكانيات المؤسسية (السياسات والأنظمة) استناداً إلى مجموعة من مبادئ الممارسة الجيدة للمساءلة، والتي تم تطويرها من خلال عملية تشاركية. يتم تثقيف المؤشرات حسب أهميتها للمساءلة.

شكل النتائج:

في تقرير المساءلة العالمي لسنة 2006، تمّ تقييم المؤسسات حسب أربعة أبعاد رئيسية من المساءلة: الشفافية، المشاركة، التقييم وآليات تقديم الشكاوى ومعالجتها. تمّ جمع نقاط كل مؤسسة ووضع علامة من أصل 100 لكل بُعد ولكن لم تجمع جميع هذه النقاط ببعضها. النقاط الأعلى في الأبعاد الأربعة تشير إلى إمكانيات أعلى لتمكين ودعم وتعزيز المساءلة.

يوضح الرسم البياني ادناه النتائج الخاصة ببعد الشفافية:

مثال على النتائج:



الاستخدامات الممكنة:

يمكن استخدام مصدر البيانات هذا وملفات المؤسسات المرافقة له لتسليط الضوء على الممارسات الجيدة، وتحديد الثغرات في المساءلة، وتشجيع التعلم بين القطاعات وتشجيع الإصلاحات الواقعية ضمن مساءلة المؤسسات المغفلة.

الاستخدامات غير الممكنة:

العينة محدودة بعينة من 30 منظمة. حتى الآن، لا يمكن استخدامه لتحديد أصحاب أفضل وأسوأ أداء إجمالي في مجال الحكم العالمي فيما يتعلق بالمسائلة. مع زيادة التغطية في التقرير القادم، قد يصبح هذا التحديد ممكناً.

افتراضات:

يعكس التقرير وجود والالتزام بمبادئ المسائلة في السكرتاريا الدولية للمنظمة؛ والقدرة الداخلية على تطبيق هذه المبادئ على النطاق الواسع في المنظمة أو الشبكة أو الاتحاد أو المجموعة وذلك لتعزيز المسائلة تجاه المجتمعات المعنية والجمهور ككل. إن وجود ونوعية أنظمة وسياسات المسائلة على هذا المستوى يؤخذ اما كانعكاس للالتزام فعلي بهذه القضية على مستوى المنظمة، او كمؤشر على ان المقر الرئيسي/ السكرتاريا العالمية تعترف ان هذه المبادئ والقيم يجب ان يتم تطبيقها في المنظمة تعبيراً عن النزاهة على صعيد المفاهيم والتطبيق الجيد.

لا يحاول التقرير قياس الاختلافات الحتمية بين الالتزامات المعبر عنها في الوثائق المؤسسية في المكتب الدولي وما يحدث على ارض الواقع على المستوى الميداني. فاستناداً إلى نوعية المنظمة وبنية الحكم المعتمدة، يمكن أن تعكس مثل هذه الاختلافات تنظيمياً لامركزياً، ضعف الروابط بين المكاتب الدولية والميدانية، أو عدم تناسب ممارسات الإدارة والاتصال. بالتالي فان الدراسة لا تدعي تقديم تقييماً شاملاً ونهائياً لحالة المسائلة الإجمالية في المنظمات التي تم تقييمها. فما يحدث بالممارسة وعلى المستوى الميداني هو أساسي لإجراء تقييم أعمق لمساءلة أي منظمة.

هناك اعتراف بان المساءلة هي مفهوم يخضع لتفسيرات ثقافية متعددة وتفسيرات خاصة بكل قطاع. لا يدعي التقرير نقل جميع المظاهر المتنوعة التي قد تتخذها المساءلة في مختلف المنظمات.

مؤشر التنافسية العالمي (GCI)

المنتج:	المنتدى الاقتصادي العالمي مع جامعة كولومبيا
الهدف المعلن:	يحاول مؤشر المنافسة العالمي قياس أثر عدد من العوامل الأساسية التي تساهم في خلق الظروف للتنافس، مع تركيز خاص على مناخ الاقتصاد الكلي ونوعية المؤسسات في الدولة وحالة التكنولوجيا والبنية التحتية المساندة.
مصدر التمويل:	شركات القطاع الخاص ورسوم الاشتراك من الاجتماعات السنوية.
الاستخدام الحالي:	يستشهد بمؤشر التنافسية العالمي كثيرا في الاعلام والابحاث الاكاديمية.
أين يمكن إيجاده:	ينشر مؤشر التنافسية العالمي كجزء من تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. http://www.weforum.org/site/homepublic.nsf/Content/Global+Competitiveness+Programme%5CGlobal+Competitiveness+Report
نوع البيانات المستخدمة:	بيانات إدارية (متوفرة للجمهور) واستطلاع آراء كوادر الشركات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
التغطية:	125 دولة عالميا
فترة التغطية:	البيانات الاولى: جمعت في 1979 البيانات الاخيرة: جمعت في 2005 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: سنويا
تفاصيل الاتصال:	لمزيد من المعلومات حول الدراسة، اتصل: gcp@weforum.org
المنهجية:	يقيس مؤشر التنافسية العالمي "مجموعة المؤسسات ولعوامل والسياسات التي ترسي أسس الازدهار الاقتصادي المستدام حالياً وعلى المدى المتوسط" (بمعنى آخر، ما يسهل أو يدفع الإنتاجية). يتألف المؤشر من تسع ركائز:
	<ol style="list-style-type: none"> 1. المؤسسات 2. البنية التحتية 3. الاقتصاد الكلي 4. الصحة والتعليم الابتدائي 5. التعليم العالي والتدريب 6. فعالية السوق (سوق السلع، سوق العمل، والأسواق المالية) 7. الاستعداد التكنولوجي 8. تطوّر الأعمال 9. الابتكار
	يحاول المؤشر الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الدول تعيش مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية، فينظم الركائز التسع إلى ثلاث تصنيفات فرعية محددة:
	1. المتطلبات الأساسية (الأهم بالنسبة إلى الدول في مرحلة التنمية المبنية على العوامل).

2. معززات الفعالية (الأهم بالنسبة إلى الدول في مرحلة التنمية المبنية على الفعالية).
 3. عوامل الابتكار والتطور (الأهم بالنسبة إلى الدول في مرحلة التنمية المبنية على الابتكار).
 تمّ التوصل إلى التصنيفات انطلاقاً من مجموعة من البيانات المطبوعة المتوفرة للجمهور ومن نتائج استطلاع آراء كوادر الشركات، وهو استطلاع سنوي يجريه المنتدى الاقتصادي العالمي وشبكة المؤسسات الشريكة له (مراكز أبحاث ومنظمات تجارية) في الدول التي يغطيها التقرير. عام 2006، تم استطلاع رأي 11.000 رجل اعمال في 125 دولة من حول العالم. صممت أسئلة الاستطلاع لتغطية مجموعة واسعة من العوامل التي تؤثر على مناخ الأعمال في اقتصاد معيّن وتحدّد النمو الاقتصادي المستدام.

استخدام مقياس من 1-7 درجات (أعلى معدل يعني درجة أعلى من التنافسية)

شكل النتائج:

يعرض الجدول ادناه نتائج من دول مختارة في 2006

مثال على النتائج:

مؤشر المنافسة العالمي هو أداة مفيدة لتقييم التنافسية الاقتصادية.

الاستخدامات الممكنة:

رغم أن مؤشر التنافسية العالمي يقيّم جوانب عديدة مرتبطة بالحكم مثل الثقة العامة بالمؤسسات واستقلالية القضاء والفساد، إلا أن هذه المقاييس تعتبر محدودة لقياس حالة الحكم. كما أن هناك انحياز قوي لمجال الأعمال في المسائل المتعلقة بالحكم، انعكس في الأسئلة وفي إجابات المجيبين على استطلاع آراء كوادر الشركات. لذلك، يجب التنبيه كثيراً إزاء استخدام مؤشر التنافسية العالمي كمؤشر لحالة الحكم بحد ذاته. يشير مؤشر التنافسية العالمي إلى أن التصنيف يعتمد على وضعيات نسبية، أي أن تغيير تصنيف بلد ما على القائمة قد لا يعود بالضرورة إلى تغييرات في البلد ذاته بل إلى تغييرات في بلدان أخرى (مثلاً تحسّن تصنيف دولة ما سيؤدي تلقائياً إلى تراجع تصنيف دولة أخرى).

الاستخدامات غير الممكنة:

إن نظام التثقيف المستخدم لبناء المؤشر ملائم.

افتراضات:

الدولة/الاقتصاد	مؤشر التنافسية العالمي GCI	مؤشر التنافسية العالمي GCI
	المرتبة لعام 2006	العلامة لعام 2006
تركيا	59	4.14
جمايكا	60	4.10
السلفادور	61	4.09
روسيا الاتحادية	62	4.08
أذربيجان	64	4.06
زيمبابوي	119	3.01
اثيوبيا	120	2.99
موزمبيق	121	2.94
تيمور الشرقية	122	2.90
تشاد	123	2.61
بوروندي	124	2.59
انغولا	125	2.50

الدولة/الاقتصاد	مؤشر التنافسية العالمي GCI	مؤشر التنافسية العالمي GCI
	المرتبة لعام 2006	العلامة لعام 2006
سويسرا	1	5.81
فنلندا	2	5.76
سنغافورة	5	5.63
قطر	38	4.55
مالطا	39	4.54
ليتوانيا	40	4.53
إيطاليا	42	4.46
الهند	43	4.44
الكويت	44	4.41
جنوب أفريقيا	45	4.36
قبرص	46	4.36
بولندا	48	4.30

المنتج:	منظمة النزاهة العالمية Global Integrity
الهدف المعلن:	تقييم وجود وفعالية الآليات التي تمنع استغلال السلطة وتعزز النزاهة العامة، وكذلك وصول المواطنين إلى حكومتهم.
مصدر التمويل:	تموّلهُ مؤسسات Legatum Global Development, Sunrise Foundation, Wallace Global Fund والبنك الدولي.
الاستخدام الحالي:	يحدّد آليات الحكم الجيد والمؤسسات اللازمة لمحاربة الفساد، إضافة إلى تقارير استقصائية عالية النوعية حول الفساد في الدول.
أين يمكن إيجاده:	http://www.globalintegrity.org/data/2006index.cfm
نوع البيانات المستخدمة:	تقييم خبراء محليون، يعزّز من خلال آلية مراجعة النظراء.
التغطية:	43 بلداً حول العالم، وبشكل خاص أكثر الدول تلقياً للمساعدات والأسواق الناشئة.
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها في 2003؛ نشرت في 2004 آخر بيانات: تم جمعها في 2006 الوثيرة المعلنة لجمع البيانات: سنوياً، بدءاً من 2006
تفاصيل الاتصال:	Global Integrity 910 17 th St., NW Suite 1040 Washington DC 20006 هاتف 4100 - 449 (2029) +1
المنهجية:	جمعت Global Integrity بين تقارير استقصائية عالية النوعية ومقاربة قياس وتصنيف معمّقة لتقييم المؤسسات والممارسات التي يمكن أن يلجأ إليها المواطنون لمساءلة حكوماتهم. يقيم مؤشر النزاهة العالمية نقيض الفساد: أي وجود القوانين والمؤسسات والآليات الهادفة لمنع أو كبح الفساد، إضافة إلى تطبيقاتها وتنفيذها. يقيم مؤشر النزاهة العالمية من خلال 300 مؤشر منفصل أبعاد الحكم التالية:

آليات الإشراف والتنظيم	5
5.1 أمين المظالم (الأمبدمان)	
5.2 المؤسسة العليا للتدقيق	
5.3 الضرائب والجمارك	
5.4 تنظيم القطاع المالي	
5.5 تنظيم وترخيص الأعمال التجارية	
6 آليات محاربة الفساد وسيادة القانون	
6.1 قانون محاربة الفساد	
6.2 وكالة محاربة الفساد	
6.3 سيادة القانون	
6.4 تطبيق القانون	

1 المجتمع المدني، المعلومات العامة ووسائل الإعلام	
1.1 منظمات المجتمع المدني	
1.2 وسائل الإعلام	
1.3 الوصول العام إلى المعلومات	
2 الانتخابات	
2.1 التصويت ومشاركة المواطنين	
2.2 نزاهة الانتخابات	
2.3 التمويل السياسي	
3 مساءلة الحكومة	
3.1 مساءلة السلطة التنفيذية	
3.2 مساءلة السلطة التشريعية	
3.3 مساءلة السلطة القضائية	
3.4 عمليات الموازنة	
4 الإدارة والخدمة المدنية	
4.1 أنظمة الخدمة المدنية	
4.2 إجراءات التبليغ عن العمل غير المشروع	
4.3 التزويدات	
4.4 الخصخصة	

جمعت البيانات من خلال منهجية يطبقها خبراء من داخل الدولة يتمتعون بخبرة في مسائل الفساد والحكم، وتقييم المؤشرات المنفصلة لإجراءات منع الفساد الواقعية والقانونية وترتبط بمعايير تصنيف لضمان صوابية التصنيف لمختلف الأفراد والثقافات. تمت مراجعة العلامات والتقارير من قبل النظراء لضمان الدقة والمطابقة. تشكل كل رزمة من الاسئلة مؤشراً فرعياً، علامة للفئة وعلامة إجمالية. يدقق في النتائج لضمان دقتها. يستخدم نظام وضع نقاط موحد لكل سؤال. يحتسب معدل العلامات عند كل مستوى. تتوفر البيانات عن علامات كل فئة وكل فئة فرعية وكذلك على المستوى المنفصل. الاستبيان متوفر على:

شكل النتائج:

تتراوح النقاط من 0 إلى 100 مصنفة ضمن خمسة مستويات: قوي جدا (90-100)

« قوي (80-90)

« معتدل (70-80)

« ضعيف (60-70)

« ضعيف جدا (اقل من 60)

يجد مستخدم الموقع أيضا مراجع وملاحظات توضيحية (اختياري) مرفقة بالبيانات. ويتوفر أيضاً تقرير شامل لكل بلد مشارك على: <http://www.globlaintegrity.org/reports/2006/index.cfm>

مثال على النتائج:

يعرض الجدول ادناه نتائج الدول الـ 43

الاستخدامات الممكنة:

هذا المقياس هو اضافة هامة في مجال مؤشرات الفساد، إذ أنه يركز بوجه خاص على الاجراءات الوقائية في القطاع العام اكثر من تركيزه على الفساد بحد ذاته. تهدف عملية مراجعة النظراء الى التأكد من صحة المعلومات، ويقدم السرد الصحفي ملاحظات توضيحية اضافية مفيدة.

الاستخدامات غير الممكنة:

يقرّ المؤلفون بإمكانية وجود مكامن ضعف في مصادر بياناتهم. ويشيرون إلى ان التغطية تركز على اطر الحكم الوطنية (مثلا، لا تغطي المقاييس دون الوطنية). اضافة الى ذلك، يستثني المؤشر فساد القطاع الخاص (باستثناء بعض الجوانب الاساسية). يعمل جامعو البيانات على تضمين مقاييس اضافية بالاضافة الى تلك التي تركز حالياً على وجود القوانين والمؤسسات. تجدر الإشارة إلى أن البحث الذي قام به معهد البنك الدولي بدأ يشك بالحاجة إلى مؤسسات محاربة الفساد وفعاليتها في مكافحة الفساد، وهي من بين الضمانات المؤسساتية التي يقيّمها المؤشر [ملاحظة: نحن لا نعطي أهمية أكبر من البنك إلى لجان محاربة الفساد، فمعايير تصنيفنا تركز على أنظمة لا مركزية حيث تؤدي آليات متعددة (مثل المدعين الخاصين + وزارة العدل + اللجان البرلمانية.. الخ) مجموعة دور منظمة محاربة الفساد "المركزية". كذلك هناك وفرة من الأبحاث الأخرى عدا أبحاث معهد البنك الدولي، التي تشك بفعالية اللجنة المركزية].

افتراضات:

يفترض معدل المقياس البسيط أن جميع الفئات المدروسة متساوية الأهمية. الفئات الست الأولى هي المجتمع المدني، المعلومات العامة ووسائل الإعلام، الانتخابات، مساءلة الحكومة، الإدارة والخدمة المدنية، آليات الإشراف والتنظيم، آليات محاربة الفساد وسيادة القانون.

مؤشر النزاهة العالمية 2006

ضعيف. تصنيف (+60)		قوي جدا. تصنيف (+90)	
69	الباكستان	لا يوجد في هذه العينة	
68	اندونيسيا		
65	المكسيك	قوي. تصنيف (+80)	
65	السنغال	87	الولايات المتحدة
64	غواتيمالا	86	رومانيا
64	جمهورية قرقيزيا	83	اسرائيل
64	صربيا	81	جنوب افريقيا
64	زيمبابوي		
63	روسيا	معتدل. تصنيف (+70)	
62	نيكاراغوا	80	بلغاريا
60	موزامبيق	79	الارجنتين
		79	بينين
		78	جورجيا
		78	غانا
		77	اثيوبيا
		76	أوغندا
		75	الهند
		75	نيجيريا
		73	البرازيل
		73	الفلبين
		71	كينيا
ضعيف جدا. تصنيف (اقل من 60)			
60	اذربيجان		
59	السودان		
59	تنزانيا		
58	مونتينيغرو		
57	مصر		
57	ليبيريا		
56	سيراليون		
54	ارمينيا		
51	لبنان		
50	نيبال		
50	طاجيستان		
49	اليمن		
47	فيتنام		
44	جمهورية الكونغو الديمقراطية		

ملاحظة: تم احتساب التصنيف قبل التدوير.
يظهر تسجيل نقاط 79.9 على انه 80، ولكن
تم تصنيفه كمعتدل

مسائل الحكم V (2005-1996)



THE WORLD BANK

المنتج:	معهد البنك الدولي
الهدف المعلن:	تقديم تقديرات دورية عن ستة أبعاد للحكم في دول مختلفة، ووضع رزمة كبيرة من المصادر الفردية الأساسية لبيانات الحكم في متناول الجمهور.
مصدر التمويل:	معهد البنك الدولي، وكالات تمويل ثنائية
الاستخدام الحالي:	هذا المصدر لمؤشرات الحكم هو الأكثر استخداماً في وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية. يستخدم حساب تحدي الألفية (MCA) 5 من مقياس مسائل الحكم، إضافة إلى معايير أخرى، لتحديد أهلية حساب الدول ذات الدخل المتدني لتحدي الألفية.
أين يمكن إيجاده:	http://www.govindicators.org
نوع البيانات المستخدمة:	تعتمد مؤشرات "مسائل الحكم" على 276 متغيراً يقيس مدركات الحكم، من 31 مصدر بيانات منفصل وضعتها 25 منظمة مختلفة. من بين مصادر البيانات الحرية في العالم، مؤشر الحرية الاقتصادية، المنتدى الاقتصادي الدولي، المقياس الإفريقي واللاتيني، مؤشر تحوّل بيرتلزمان، مسح جالوب Gallup، مسح بيئة الأعمال والشركات، إضافة إلى بيانات من عدد من مؤسسات التصنيف التجاري وخزانات الفكر والمنظمات المتعددة الأطراف. مصادر البيانات الفردية الأساسية والمؤشرات الإجمالية متوفرة على الإنترنت.
التغطية:	213 دولة من حول العالم
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها في 1996 آخر بيانات: تم جمعها في 2005 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: سنوياً منذ 2002، كل سنتين بين 1996-2002
تفاصيل الاتصال:	Governancewbi@worldbank.org معهد البنك الدولي شارع 1818 هـ، شمال غرب واشنطن، دي سي 20433 الولايات المتحدة هاتف: +1 202-473-0992 فاكس: +1 202-522-1492
المنهجية:	هناك ستة مؤشرات حكم إجمالية (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، النوعية التنظيمية، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد)، تعتمد على عدد كبير من مصادر البيانات الأساسية الفردية. أعيد تصنيف مصادر المؤشرات الفردية وتخصيصها لواحد من المؤشرات الإجمالية الستة، وتم استخدام نموذج العناصر غير المراقبة لبناء المؤشرات الإجمالية، بالإضافة إلى هوامش خطأ تشير بوضوح إلى جانب الشك المحتم المرتبط بأي مقياس لتقييم حالة الحكم بين مختلف الدول.

شكل النتائج:

تستخدم مؤشرات "مسائل الحكم" تصنيفاً من -2.5 إلى 2.5 (تشير النقطة الأعلى إلى نوعية حكم أفضل). وتعرض النتائج أيضاً على شكل تصنيفات نسبية.

مثال على النتائج:

يعرض الجدول أدناه علامات بعض دول أمريكا اللاتينية في ما يتعلق ببعدهم "الصوت والمساءلة" في 2005

الاستخدامات الممكنة:

هذا أكثر مؤشرات الحكم شمولية ويسمح بمقارنة الدول في مجالات الحكم الستة (طالما تسمح هوامش الخطأ بالمقارنة).

الاستخدامات غير الممكنة:

يجب تفسير تصنيفات الدول بحذر بسبب وجود هوامش خطأ في عنصرَي الدول والبيانات في العلامات. هذا يصحّ خاصة في الحالات التي تكون على حدود فئتين، حيث باستطاعة هامش الخطأ تحديد ما إذا كانت الدولة "جيدة" أم "متوسطة" الأداء. يتفهم معهد البنك الدولي صراحة المخاوف المتعلقة بنوعية البيانات ويشجع التنبه إلى هوامش الخطأ المرتبطة بتقديرات الحكم. هوامش الخطأ الأساسية هذه ليست محصورة بهذا المؤشر فحسب، بل تطال جميع مقارنات الحكم عبر الدول. ولكن الإستثنائي في مؤشر "مسائل الحكم" هو أنه يحدد هوامش الخطأ المذكورة بشكل واضح.

افتراضات:

الافتراض الأساسي في مؤشر "مسائل الحكم" هو أن جميع مصادر البيانات في كل بعد من أبعاد الحكم تعطي دلالة عن مفهوم الحكم الأساسي الذي خصصت له. في ذلك افتراض، على سبيل المثال، أن منظمات بيت الحرية Freedom House، ومنظمة العفو الدولية "أمستي" انترناشيونال و "Human Rights Watch" وهيومان رايتس ووتش " جميعها تقدم معلومات تتعلق بـ "الصوت والمساءلة". هناك افتراض بأن مصادر البيانات الفردية، التي تستخدم منهجيات مختلفة، مثل المقاييس وتغطية الدول والتثقيف، يمكن جمعها في مقياس كمّي واحد بعد إجراء التعديلات المناسبة.

جدول احصائي: الصوت والمساءلة، مقارنة بين دول مختارة

الدولة	السنة	التصنيف النسبي (100-0)	الخطأ النموذجي المسوح/الاستطلاعات	عدد
الارجنتين	2005	59.4	0.14	11
البرازيل	2005	57.0	0.14	10
تشيلي	2005	82.6	0.14	10
كولومبيا	2005	36.7	0.12	12
جمهورية الدومينيكان	2005	51.7	0.14	10
الاكوادور	2005	41.5	0.12	11
جواتيمالا	2005	35.7	0.14	10
المكسيك	2005	54.1	0.14	11
بيرو	2005	48.8	0.12	11
فنزويلا	2005	31.9	0.14	11

المنتج:	المركز الدنمركي لحقوق الانسان
الهدف المحدد:	لقياس التزام الدول الفعلي والرسمي بمعايير حقوق الإنسان
مصدر التمويل:	الحكومة الدنمركية
الاستخدام الحالي:	تهدف قاعدة البيانات إلى المساهمة في تطوير الاستراتيجية وعملية تقييم الدول في مشروع المركز الدنماركي لحقوق الإنسان.
أين يمكن إيجاده:	http://www.humanrights.dk/departments/international/PA/Cocept/Indicato/Ind2000
نوع البيانات المستخدمة:	البيانات الإدارية (قواعد بيانات الأمم المتحدة حول المصادقة على معاهدة حقوق الإنسان وتقرير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، المصادر الأولية (مثل، تقارير حقوق الإنسان من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، منظمة العفو الدولية ومنظمة Human Rights Watch) ومصادر آراء الخبراء (مثل، بيت الحرية، منظمة الشفافية الدولية).
التغطية:	150 دولة حول العالم
فترة التغطية:	اول البيانات: غير محدد آخر البيانات: تم جمعها في 2000 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: غير محددة
تفاصيل الاتصال:	يمكن الاتصال بالمؤلفين على العنوان الإلكتروني التالي: center@humanrights.dk أو hos@humanrights.dk
المنهجية:	تستخدم مؤشرات حقوق الإنسان أربعة مؤشرات: مؤشر الالتزام الرسمي: المصادقة والتحفظات على مواثيق حقوق الإنسان وتنفيذها. مؤشر الالتزام بالحقوق المدنية والسياسية: قياس انتهاكات حقوق الإنسان: القتل خارج اختصاص المحاكم، التعذيب، المشاركة والتمييز. الالتزام بمؤشر الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية: نسبة إنفاق الحكومة على الصحة والتعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. إجمالي الدخل القومي مع التقدم في مؤشرات الصحة والتعليم في مؤشر التنمية البشرية "HDI". مؤشر تمييز النوع الاجتماعي: توظيف الحكومة للنساء على جميع المستويات مع مؤشر تنمية النوع الاجتماعي "GDI" وقياس التمكين "GEM".

شكل النتائج:

يستخدم مؤشر الالتزام الرسمي مقياساً من 0-6 نقاط بينما تستخدم المؤشرات الأخرى مقياساً بين 0-8 (الأقل هو الأفضل).

مثال على النتائج:

لمحة عن الوضع الاقليمي في ما يتعلق بالالتزام بحقوق الانسان

الاستخدامات الممكنة:

يمكن استخدام البيانات لتقييم وضع حقوق الإنسان والدراسات التقييمية. تسمح البيانات للمستخدمين بالمقارنة بين الدول في ما يتعلق بالالتزام الرسمي بحقوق الإنسان.

الاستخدامات غير الممكنة:

تعترف الدراسة نفسها أن بيانات الالتزام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومؤشرات النوع الاجتماعي غير دقيقة ويجب توخي الحذر عند استخدامها بالانابة.

افتراضات:

تعتبر مؤشرات حقوق الإنسان أن مصادر البيانات متلائمة فيما يتعلق بتقييم حقوق الإنسان الفعلي (مثلاً، تقارير Human Rights Watch، وزارة الخارجية الأمريكية... الخ). تحصل دول مثل جنوب أفريقيا على نقاط أدنى بسبب عدم المصادقة على الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رغم الاعتراف الواسع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قوانينها الوطنية. كما هناك افتراض بأن الحصول على علامة المتدنية في مؤشر التنمية البشرية يعني التزاماً أقل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساواة الاجتماعية.

(59)

الدول	1 الالتزام الرسمي	2 الالتزام بالحقوق المدنية والسياسية (انتهاكات فعلية)	3 الالتزام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	4 الالتزام بمحاربة التمييز على أساس الجنس
دول افريقيا الجنوبية	1.6	4.2	5.4	3.7
البحيرات العظمى	1.6	6.7	4.6	4.1
دول غرب افريقيا	1.5	5.1	5.1	3.4
دول البحر المتوسط	2.3	6.3	3.9	5.3
البلقان	0.2	5.4	3.8	4.3
اوربوا الشرقية	0.3	1.9	2.8	4.9
روسيا	0.4	5.6	4.0	5.6
دول الاطلسي	0.5	5.6	6.0	5.7
وسط آسيا	..	5.8	5.0	6.7
شرق وجنوب شرق آسيا	3.6	6.2	5.0	5.8
جنوب آسيا	3.4	5.0	4.8	4.6
امريكا الوسطى	1.3	4.2	4.0	3.8
الولايات المتحدة	2.5	4.0	4.0	3.5
الدنمرك	2.0	1.0	3.0	4.5

مؤشر الحرية الاقتصادية

مؤسسة هيريتيج "Heritage Foundation" و "Wall Street Journal"	المنتج:		
تطوير قياس منهجي وتجريبي للحرية الاقتصادية في دول العالم.	الهدف المعلن:		
مؤسسة Heritage Foundation و Wall Street Journal	مصدر التمويل:		
يستخدم مؤشر الحرية الاقتصادية من قبل صانعي السياسات ووسائل الاعلام والدراسات الاكاديمية	الاستخدام الحالي:		
المؤشر منشور على الصفحة الالكترونية لمؤسسة هيريتيج: http://www.heritage.org/research/features/index/countryFiles/English/2004Index.pdf	أين يمكن إيجاده:		
بيانات ادارية (مثلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)	نوع البيانات المستخدمة:		
161 دولة	التغطية:		
اول بيانات: تم جمعها في 1994	فترة التغطية:		
آخر بيانات: تم جمعها في 2004			
الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: سنويا			
The Wall Street Journal	Foundation Heritage	تفاصيل الاتصال:	(60)
Dow Jones & Company, Inc.	214 Massachusetts Ave NE		
200 Liberty Street	Washington DC 20002-4999		
New York, NY 10281	هاتف: 202.546.4400 / فاكس: 202.546.8328		
www.wsj.com	بريد الكتروني: info@heritage.org		
يقيس مؤشر 2004 حول الحرية الاقتصادية أداء الدول على قائمة من 50 متغيراً مقسماً إلى 10 عوامل عامة للحرية الاقتصادية: السياسة التجارية، العبء الضريبي للحكومة، تدخل الحكومة في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق رأس المال والاستثمار الأجنبي، المصارف والمالية، الرواتب والأسعار، حقوق الملكية، الأنظمة، ونشاط السوق غير الرسمي. تعطى جميع العوامل الأهمية نفسها لدى احتساب علامة الدولة. كلما كانت العلامة التي تنالها الدولة على عامل ما عالية، يكون مستوى تدخل الحكومة في الاقتصاد أعلى وتكون الحرية الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة اقل.	المنهجية:		
اعتمد مقياس من 1-5 وصنفت الدول على أنها "حرة"، "حرة عموماً"، "غير حرة عموماً"، أو "مجموعة". العلامة الأدنى هي الأفضل.	شكل النتائج:		

مثال على النتائج:

يعرض الجدول أدناه نتائج عائدة لبعض الدول في 2004.

الاستخدامات الممكنة:

يمكن استخدام المؤشر لتقييم درجة تنظيم السوق وتدخل الحكومة.

الاستخدامات غير الممكنة:

رغم أن المؤشر يقيّم بعض جوانب الحكم (مثل حقوق الملكية والفساد)، لا يصح استخدامه كمقياس عام للحكم. كما لا يجب استخدامه كمقياس لمستوى المعيشة.

افتراضات:

يفترض المؤشر أن الناس يتمتعون بـ "حرية اقتصادية" أكبر عندما يكون تنظيم السوق والتدخل الحكومي أقل. كما يعتبر أنه يمكن اختصار العوامل العامة العشرة التي تحدد الحرية الاقتصادية في مقياس من 1 إلى 5 مع التصنيف المناسب "حر"، "حر عموماً" ... الخ.

المرتبة	حقوق الملكية	الاستثمار الأجنبي	تدخل الحكومة	العبء الضريبي	السياسة التجارية	العلامة 2004	الدولة	الدرجة عام 2004
1.0	1.0	1.0	2.0	1.9	1.0	1.34	هونج كونغ	1
2.0	1.0	2.0	2.0	3.9	2.0	1.79	المملكة المتحدة	7
2.0	1.0	2.0	2.0	4.0	2.0	1.85	الولايات المتحدة	10
2.0	3.0	2.0	1.5	3.4	2.0	2.24	السلفادور	24
3.0	1.0	3.0	3.5	4.0	2.0	2.35	النرويج	28
2.0	2.0	2.0	4.5	3.0	3.0	2.55	بوتسوانا	39
3.0	4.0	2.0	2.0	3.8	5.0	2.93	المغرب	66
4.0	3.0	3.0	2.0	4.5	3.0	3.00	السنغال	72
3.0	3.0	4.0	4.5	2.0	4.0	3.05	العربية السعودية	74
3.0	4.0	3.0	2.0	3.8	4.0	3.48	الارجنتين	116

المنتج:	لجنة حماية الصحفيين (CPJ)
الهدف المعلن:	تقديم لمحة عن الصحفيين الذين تم اغتيالهم بسبب عملهم.
مصدر التمويل:	يم تمويل لجنة حماية الصحفيين من خلال مساهمات أفراد وشركات ومؤسسات. لا تقبل لجنة حماية الصحفيين تمويلا حكوميا.
الاستخدام الحالي:	إلقاء الضوء على المخاطر التي يواجهها الصحفيون حول العالم، والمطالبة بتعزيز حرية صحافة.
أين يمكن إيجاده:	تنشر لجنة حماية الصحفيين إحصائيات قتل الصحفيين في نيويورك- الولايات المتحدة. تتوفر قائمة الصحفيين الذين تم اغتيالهم بسبب عملهم خلال العقد الماضي على الرابط التالي: http://www.cpj.org/killed/killed06.html . يمكن الإطلاع على قائمة الصحفيين الذين قتلوا هذا العام على الصفحة: www.cpj.org
نوع البيانات المستخدمة:	بشكل خاص أخبار وكالات الانباء والصحف المحلية
التغطية:	عالمية
فترة التغطية:	اول بيانات: تم جمعها في 1992 آخر بيانات: تم جمعها في 2006 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: سنويا
تفاصيل الاتصال:	CPJ 330 7th Ave., 12 Floor, New York, NY 10001 USA info@cpj.org
المنهجية:	تقدّم إحصائيات قتل الصحفيين قائمة بالعدد الإجمالي "المؤكد" للصحفيين المغتالين في سنة محددة. تعتبر الحالات "مؤكدة" عندما تؤكد أبحاث لجنة حماية لصحفيين أو يوحى بشدة أن الصحفي قتل كانتقام مباشر بسبب عمله/ها أو خلال تبادل لإطلاق النار أثناء تأدية مهمة خطيرة. لا تتضمن القائمة الصحفيين الذين يقتلون في الحوادث، إلا إذا تسبب في الحادث فعل إنساني حربي، مثلاً إذا أطلق النار على طائرة فأسقطت. إذا كانت الدوافع غير واضحة، ولكن من الممكن أن يكون الصحفي قد قتل بسبب عمله أو عملها، تصنّف لجنة حماية الصحفيين الحالة على أنها "غير مؤكدة".
شكل النتائج:	العدد الكلي للصحفيين الذين قتلوا في سنة محددة في كل دولة.

مثال على النتائج:

يعرض الجدول أدناه النتائج حول عدد الصحفيين الذين قتلوا في إطار تأديتهم واجبهام في دول مختارة من 1992-2006

الاستخدامات الممكنة:

يمكن استخدام إحصائيات قتل الصحفيين لتحديد البلدان التي تشكل خطراً أمنياً على طواقم وسائل الإعلام في سنة محددة.

الاستخدامات غير الممكنة:

انه ليس مؤشراً على حرية الصحافة أو حرية التعبير. فكما تشير لجنة حماية الصحفيين، هناك العديد من الدول التي لا تتمتع بحرية صحافة ولكنها تسجل معدلات منخفضة من قتل الصحفيين، مثل كوبا والصين.

افتراضات:

الافتراض هو أنه يمكن ربط عدد الصحفيين القتلى بالحالة العامة لحرية الصحافة. رغم أن البيانات تتخذ تدابير للتأكيد أن الوفيات هي اغتالات، إلا أنها لا تحدد سبب قتل الصحفيين أو من الذي قتلهم.

أين الدول المميتة

المرتبة	الدولة	العدد
12	الصومال	14
	البرازيل	14
14	افغانستان	12
	بنغلادش	12
	باكستان	12
17	المكسيك	11
18	سيريلانكا	9
19	أنغولا	8
	يوغوسلافيا	8

المرتبة	الدولة	العدد
1	العراق	78
2	الجزائر	60
3	روسيا	42
4	كولومبيا	37
5	الفلبين	29
6	الهند	22
7	البوسنة	19
8	تركيا	18
9	رواندا	16
	سيراليون	16
	طاجكستان	16

الاحصائيات تغطي الفترة: 1992 حتى آب 2006

المنتج:	مجلس الأبحاث والتبادل الدولي IREX
الهدف المعلن:	تم تصميمه كأداة لقياس تطور وسائل الإعلام، وكذلك لتقييم التغيرات في أنظمة الإعلام مع الوقت.
مصدر التمويل:	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID
الاستخدام الحالي:	مستعمل كأداة للدفاع عن القضايا.
أين يمكن إيجاده:	نشر المؤشر على صفحة IREX: http://www.irex.org/msi/index.asp ، وهو متوفر كإصدار منفصل
نوع البيانات المستخدمة:	اعتمدت النتائج على تقييمات هيئة من الخبراء وتقييمات فريق عمل مجلس الأبحاث والتبادل الدولي وفق رزمة معايير محددة مسبقا.
التغطية:	يغطي المؤشر 20 دولة من أوروبا وأوراسيا
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها في 2001 آخر بيانات: تم جمعها في 2005 الوثيرة المعلنة لجمع البيانات: غير محددة
تفاصيل الاتصال:	2121 K Street NW Suite 700 واشنطن، دي سي 20037 هاتف: +1 (202) 628-8188 بريد الكتروني: irex@irex.org
المنهجية:	تم تجميع المؤشر باستخدام نظام يصنف الدول حسب مجموعة محددة من الحريات. تم احتساب معدل النقاط لكل من الجوانب الخمسة التي تم قياسها، تحديدا: « حرية التعبير « الصحافة المهنية « تعدد مصادر الأخبار « إدارة الأعمال « المؤسسات الداعمة
	تشكلت هيئة خبراء من ممثلين عن وسائل الإعلام المحلية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والجهات المانحة الدولية ومؤسسات تطوير وسائل الإعلام. تضع الهيئة علامة فردية لكل جانب، ثم تجتمع لتتفق على تقييم موحد. من ثم يحتسب المعدل بين هذا التقييم وتقييم فريق عمل مجلس الأبحاث والتبادل الدولي للتوصل إلى التصنيف النهائي.

شكل النتائج:

مقياس من 0 إلى 4. العلامة الأدنى هي صفر وتعني أن "الدولة تلبى مؤشرات قليلة؛ الحكومة والمجتمع يعارضان التغيير بقوة". بالمقابل، تدل علامة 3 وما على وجود وسائل إعلام مستدامة وحررة ومستقلة.

مثال على النتائج:

يعرض الرسم البياني ادناه نتائج بعض الدول المختارة

الاستخدامات الممكنة:

يمكن أن يعطي المؤشر وتقارير الدولة المرفقة به صورة مفيدة عن عمل وسائل الإعلام الحرة بمعنى أوسع من بعض المؤشرات الأخرى المشابهة.

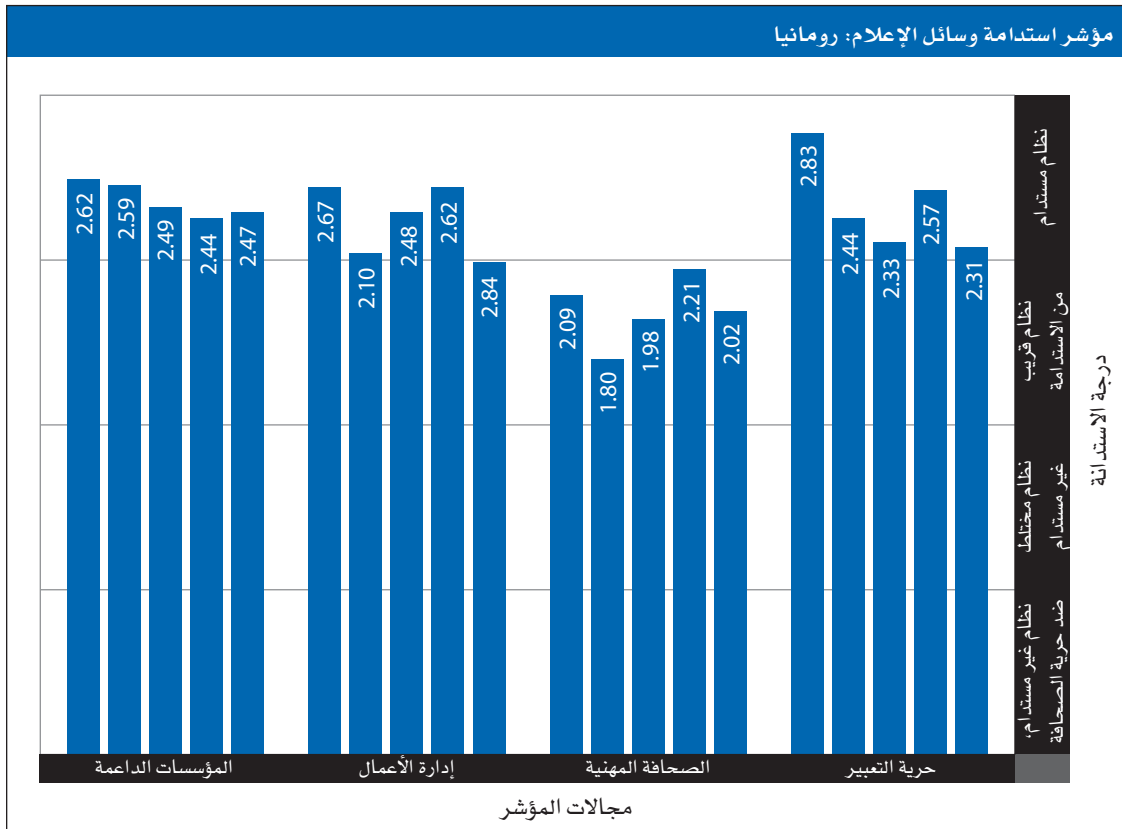
الاستخدامات غير الممكنة:

يجب ألا يستخدم هذا المؤشر وحده كمقياس لحرية التعبير. فالحرريات التي تم قياسها تشمل وسائل الإعلام فقط، وليس الأفراد. علاوة على ذلك، فإن طريقة وضع العلامات توحى بأن الحصول على علامة عالية في مجال ما قد يعوّض عن غياب الحريات في مجال آخر.

افتراضات:

لآراء فريق عمل مجلس الأبحاث والتبادل الدولي قيمة كبيرة في المؤشر. بالتالي، يفترض المستخدمون أن معرفة ممثلي مجلس الأبحاث والتبادل الدولي للموضوع تساوي أو تفوق معرفة هيئة خبراء البلدان. كما أن المعايير المستخدمة توحى بأن استدامة الإعلام تقتض وجود اقتصاد سوق فعال. فمن العوامل الأساسية مثلاً عائدات الإعلان ومنتجو التحاليل من القطاع الخاص.

(65)



مؤشر الضبابية

المنتج:	مجموعة كورتزمان (Kurtzman)
الهدف المعلن:	الحث على الابتعاد عن الضبابية، بسبب كلفتها على الدول على صعيد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر.
مصدر التمويل:	مجموعة كورتزمان (Kurtzman)
الاستخدام الحالي:	يستخدم المؤشر لتقدير التكاليف الإضافية التي تتكبدها الدول لخدمة ديونها بسبب الضبابية.
أين يمكن إيجاده:	http://www.kurtzmandgroup.com/opacity_index.htm
نوع البيانات المستخدمة:	اعتمدت التصنيفات على تقييمات الخبراء من رجال الأعمال.
التغطية:	مؤشر 2004 يغطي 48 دولة من حول العالم
فترة التغطية:	اول بيانات: تم جمعها في 2001 آخر بيانات: 2004
تفاصيل الاتصال:	الوثيرة المعلنة لجمع البيانات: غير محددة info@kurtzmandgroup.com
المنهجية:	تقيس المنهجية الضبابية استنادا بناء على خمسة عناصر مختلفة: فساد وسط الأعمال والحكومة (التكاليف الناتجة عن الفساد، استنادا إلى منظمة الشفافية الدولية ومصادر أخرى)؛ عدم فعالية النظام القانوني (سير النظام القانوني بمجمله، الفعالية في حل النزاعات وحماية الأعمال)؛ التكلفة الاقتصادية لممارسة الأعمال (بما فيها الخسائر الناتجة عن المعاملات البيروقراطية والنظام الضريبي غير الشفاف والتكاليف الناتجة عن الجريمة المنظمة والإرهاب)؛ عدم ملاءمة المحاسبة وممارسات الحكم (مدى تلاؤم المحاسبة والقوانين المصرفية مع المعايير الدولية)؛ وسوء البنى التنظيمية (أمن استثمارات رأس المال).

تم التوصل إلى التصنيف النهائي من خلال إعادة تصنيف كل المجموعات أعلاه واحتساب المعدل البسيط للمؤشرات الفرعية الخمسة. بصورة منفصلة، يمكن أن تظهر تصنيفات كل مؤشر فرعي للشركات أين تكمن المخاطر في كل دولة وما إذا كانت قادرة على السعي إلى إصلاح قانوني.

شكل النتائج:

الاستخدامات الممكنة:

الاستخدامات غير الممكنة:

يعرض الجدول ادناه نتائج دول مختارة

يجب استخدام المؤشر للمساعدة في تحديد العوائق المحتملة للاستثمار الأجنبي في بلد ما. يعتمد المؤشر على مؤشرات قائمة. لذا من المهم أن يراجع المستخدمون هذه المؤشرات للإطلاع على مكامن ضعفها وحدودها المنهجية وكذلك على افتراضاتها الأساسية.

احد الافتراضات الأساسية للمؤشر هو أن تغيير السياسة يجب أن يكون قابلا للتوقع ومستجيبا للظروف الاقتصادية السائدة. لم تؤخذ الظروف السياسية بعين الإعتبار.

افتراضات:

الدولة	الضبابية القانونية	الضبابية الإقتصادية	ضبابية المحاسبة	الضبابية التنظيمية	عامل الضبابية
الارجنتين	64	33	30	27	44
البرازيل	48	32	40	35	40
الصين	39	39	56	43	50
الجمهورية التشيكية	35	32	44	35	41
مصر	37	39	40	51	48
اليونان	30	36	50	30	41
الهند	44	49	30	46	48
اليابان	24	31	22	22	28
روسيا	44	39	40	31	46
جنوب افريقيا	34	28	33	18	34
تركيا	41	27	44	36	43
الولايات المتحدة الامريكية	19	27	20	10	21

مؤشر الموازنة المفتوحة

المنتج:	مركز أولويات الموازنة والسياسات
الهدف المعلن:	تقييم توفّر وثائق الحكومة الأساسية وكمية المعلومات التي تقدّمها ومدى وصولها إلى المواطنين في الوقت المناسب، من أجل تقديم معلومات موثوقة حول التزام كل دولة بالموازنة المفتوحة.
مصدر التمويل:	مؤسسة فورد Ford Foundation، ومعهد المجتمع المفتوح (OSI) Open Society Institute ومؤسسة وليام وفلورا هيولت William and Flora Hewlett Foundation.
الاستخدام الحالي:	لتعزيز وصول الجمهور إلى معلومات موازنة الحكومة. ذلك سيزيد من شفافية أنظمة الموازنة ومن مساءلة الجمهور لهذه الأنظمة، بإعطاء الفرصة للجمهور كي يشارك في النقاش حول سياسات الموازنة، ما يزيد من فرصة استجابة هذه الأنظمة لحاجات المجتمع.
أين يمكن إيجاده:	http://www.openbudgetindex.org/
نوع البيانات المستخدمة:	تقييم الخبراء لمعلومات علنية
التغطية:	59 دولة حول العالم
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها في 2005 الوثيرة المعلنة لجمع البيانات: كل سنتين
تفاصيل الاتصال:	مشروع الموازنة الدولي في مركز أولويات الموازنة والسياسات 820 First Street, NE Suite 510 Washington, DC 20002 هاتف: +1 202 408 1080 / فاكس: +1 202 408 8173 بريد الكتروني: communications@openbudgetindex.org
المنهجية:	تحصل الدولة على علامة نسبية على الشفافية الإجمالية في عملية الموازنة كمعدل للإجابات على واحد وتسعين سؤالاً مطروح في استبيان الموازنة المفتوحة. تغطي هذه الأسئلة مشروع موازنة السلطة التنفيذية، والوثائق الداعمة، و"موازنة المواطنين"، و"البيانات المالية التحضيرية للموازنة"، وتقارير السنة الجارية، وتنقيح منتصف العام، وتقارير نهاية العام وتقارير المدققين.
شكل النتائج:	يصنف المؤشر الدول حسب وثائق الموازنة المنشورة علناً كل سنة ويعطيها علامة نسبية على الشكل التالي.
	« تقدم معلومات مفصّلة: بين 81-100% »
	« تقدم معلومات مهمة: بين 61-80% »
	« تقدم بعض المعلومات: بين 41-60% »
	« تقدم الحد الأدنى من المعلومات: بين 21-40% »
	« تقدم معلومات شحيحة أو لا تقدم معلومات: 0-20% »

مثال على النتائج:

يظهر الرسم التالي نتائج بعض الدول المختارة في 2006

الاستخدامات الممكنة:

يمكن استعمال البيانات لتزويد منظمات المجتمع المدني في البلدان التي تمت دراستها، والدائنين، والمؤسسات الدولية لتعزيز التنمية ومنظمات منح المساعدات، بالمعلومات المفيدة لتقديم النصح حول إصلاحات الموازنة المطلوبة في الدول المحددة.

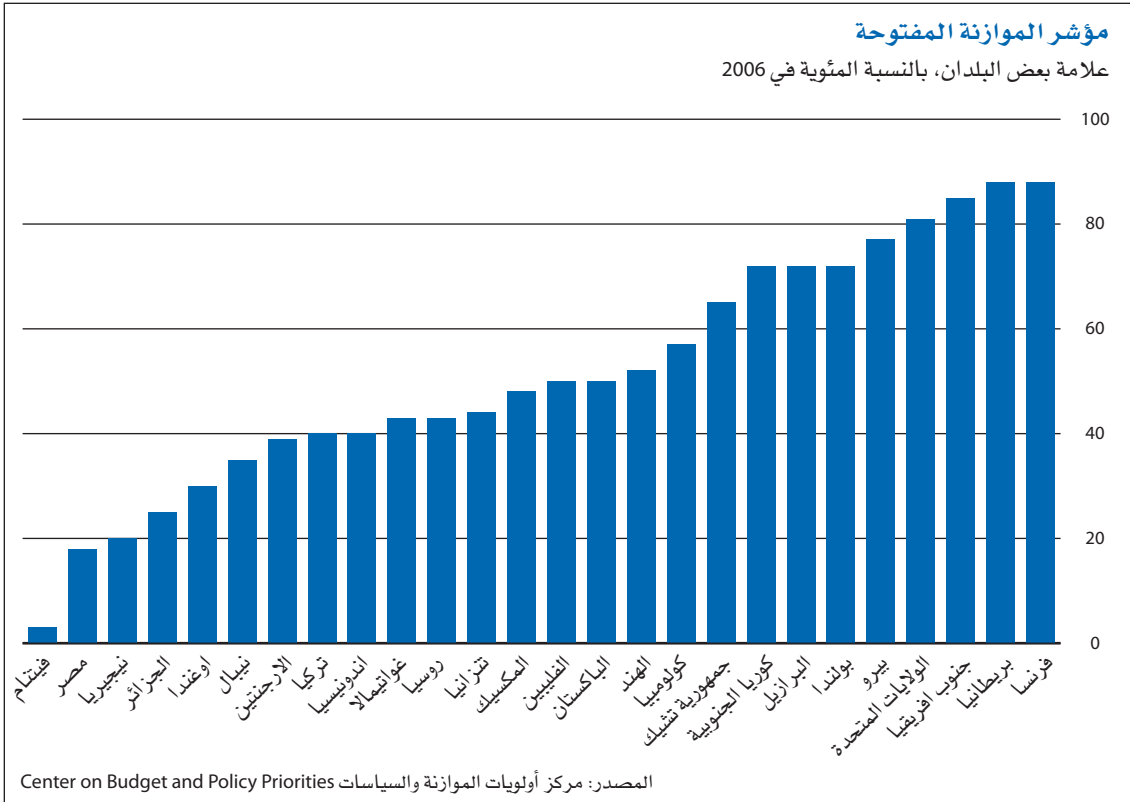
الاستخدامات غير الممكنة:

وضع المؤشر تحديدا لإلقاء الضوء على مدى إمكانية الوصول إلى الوثائق الحكومية الأساسية، ولكن ليس بالضرورة على نوعية أو مصداقية المعلومات المقدمة. لا دلالة في التصنيف على نوعية المعلومات.

افتراضات:

يعتبر المؤشر أن على الحكومات أن تضع بمتناول الجمهور الوثائق الأساسية السبع المتعلقة بالموازنة والتي يجب على جميع الدول إصدارها. انه يقيس الفترة الزمنية لنشر هذه الوثائق استنادا إلى الممارسات الجيدة المعترف بها عموما والمتعلقة بالإدارة المالية العامة الجيدة.

(69)





مؤشر التقييد السياسي

المنتج:	Henisz هنسز ، جامعة بينسلفانيا
الهدف المعلن:	قياس جدوى تغيير السياسة حسب تركيبة المؤسسات السياسية الوطنية وأولويات العاملين فيها .
مصدر التمويل:	جامعة بينسلفانيا
الاستخدام الحالي:	يستخدم مؤشر التقييد السياسي لتحليل المخاطر السياسية لأغراض الاستثمار ولتوقع التغير في السياسات بصورة عامة .
أين يمكن إيجاده:	http://www.management.wharton.upenn.edu/henisz/_vti_bin/shtml.dll/POLCON/ContactInfo.html
نوع البيانات المستخدمة:	البيانات الإدارية المتوفرة للجمهور حول المؤسسات السياسية في البلدان (يستخدم رزمة بيانات لكل دولة حسب الفترة الزمنية) . http://www.databanks.stehosting.net/
التغطية:	عالمية: 234 دولة
فترة التغطية:	اول بيانات: تم جمع بعض البيانات منذ 1815 آخر بيانات: تم جمعها في 2004 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: سنويا
تفاصيل الاتصال:	henisz@wharton.upenn.edu
المنهجية:	يستخدم المؤشر بيانات كمية حول عدد الهيئات الحكومية الإدارية المستقلة التي تتمتع بحق النقض على تغيير السياسات، وتوزع الافضليات بين هذه الهيئات. تم تحليل هذه البيانات بنظام مكاني بسيط للتفاعل السياسي لتقييم قدرة أي لاعب على إحداث تغيير في الوضع الراهن.
شكل النتائج:	التصنيف 0 (الأكثر خطورة) إلى 1 (الأكثر تقييدا) .

مثال على النتائج:

يعرض الجدول ادناه نتائج بعض الدول المختارة

يمكن استخدام المؤشر لتحديد القيود التي يواجهها السياسيون الراغبون في تغيير سياسة
الوضع الراهن في دولة ما في سنة محددة.

الاستخدامات الممكنة:

المؤشر مقياس ضيق للمؤسسات السياسية ولا يجب استخدامه كمقياس للديمقراطية أو
الحكم الرشيد.

الاستخدامات غير الممكنة:

الدولة	بيانات الدولة	رمز رزمة بيانات السلاسل الزمنية	رمز الدولة	سنة بيانات السلاسل الزمنية	سنة بيانات الدولة	مؤشر التصيد
فنوتوا	1243		VUT	2001	2001	0.165418
مالطا	780		MLT	2001	2001	0.338181
الولايات المتحدة	1220	2	USA	2001	2001	0.404226
هايتي	490	41	HTI	2001	2001	0.147623
جامايكا	590	51	JAM	2001	2001	0.203023
ايرلندا	1212	205	IRL	2001	2001	0.446852
بلجيكا	80	211	BEL	2001	2001	0.718112

مقياس الإرهاب السياسي

المنتج:	مارك جيبني
الهدف المعلن:	تقييم ظروف حقوق الإنسان حسب تقارير وزارة الخارجية الأمريكية ومنظمة العفو الدولية
مصدر التمويل:	جامعة اشفيل شمال كارولينا
الاستخدام الحالي:	يستخدمه الأكاديميون لدراسة العلاقة بين حقوق الإنسان والمساعدة أو التنمية.
أين يمكن إيجاده:	http://www.unca.edu/politicalscience/images/Colloquim/faculty-staff/gibney.html
نوع البيانات المستخدمة:	ترميز الخبراء لمصادر أولية من وزارة الخارجية الأمريكية ومنظمة العفو الدولية
التغطية:	أكثر من 175 دولة في العالم
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها في 1980 آخر بيانات: تم جمعها في 2005 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: سنويا
تفاصيل الاتصال:	مارك جيبني جامعة اشفيل شمال كارولينا ك هـ 106 هاتف: +1 828 250-3870 mgibney@unca.edu
المنهجية:	تصنّف الدول على مقياس من 1-5 حسب مستوى الإرهاب فيها خلال السنة السابقة، حسب وصف هذه الدول الوارد في تقارير وزارة الخارجية الأمريكية ومنظمة العفو الدولية.
شكل النتائج:	تردج الدول في واحد من مستويات "الإرهاب" الخمسة التي تكوّن المؤشر: 1. البلدان الخاضعة لحكم القانون، لا يسجن الناس بسبب آرائهم والتعذيب نادر أو استثنائي. 2. هناك حالات محدودة من السجن بسبب النشاط السياسي غير العنيف. ولكنها لا تطلأ سوى القليل من الأشخاص، التعذيب والضرب استثنائيان. 3. حالات السجن السياسي منتشرة جداً أو كانت كذلك قبل فترة قصيرة. الإعدام أو أنواع أخرى من الإغتيالات السياسية وأشكال العنف السياسي قد تكون مألوفة، الاعتقال لفترة غير محدودة مع أو دون محاكمة بسبب الآراء السياسية مقبول. 4. الممارسات المذكورة في المستوى 3 منتشرة لتطلأ أعداد أكبر. حالات القتل، الاختفاء القسري والتعذيب هي جزء اعتيادي من الحياة. بالرغم من انتشار هذه الممارسات، إلا أن الإرهاب على هذا المستوى يؤثر على الذين يصبون اهتمامهم في السياسة أو الأفكار.

5. أنواع الإرهاب المذكورة في المستوى الرابع تطلال المجتمع بأسره. قادة هذه المجتمعات يتوانون عن اللجوء لأي وسائل أو طرق عنفية لتحقيق أهداف شخصية أو إيدولوجية.

يعرض الجدول ادناه نتائج دول مختارة

مثال على النتائج:

إجراء تقييمات إحصائية للعلاقة بين حالات الإرهاب السياسي والتنمية والمساعدة. هذا مقياس ترتيبي - المسافات بين المستويات ليست متساوية، ولكن وضع دولة عند المستوى "1" أفضل من أخرى عند المستوى "2".

الاستخدامات الممكنة:

لا تشير البيانات إلى أسباب الإرهاب السياسي. يجب أن يبحث المستخدمون عن توجهات أكثر من تغيرات قصيرة المدى. كما هي الحال بالنسبة للمقاييس الأخرى، لا تدل البيانات على ترتيب لحجم الإرهاب. وهذا يعني انه لا يمكن مثلاً اعتبار أن التصنيف 4 يساوي 2x2.

الاستخدامات غير الممكنة:

الافتراض هو أن مصادر البيانات نزيهة وتمثيلية. تحدد المقاييس بصورة موثوقة حكم وزارة الخارجية الأمريكية ومنظمة العفو الدولية على ظروف حقوق الإنسان.

افتراضات:

الدولة	1980		1985		1990		1995	
	منظمة العفو الدولية	وزارة الخارجية الأمريكية	منظمة العفو الدولية	وزارة الخارجية الأمريكية	منظمة العفو الدولية	وزارة الخارجية الأمريكية	منظمة العفو الدولية	وزارة الخارجية الأمريكية
افغانستان	5	5	5	5	4	4	5	5
الجزائر	2	1	2	2	2	2	5	5
انغولا	3	3	3	5	4	4	4	5
الارجنتين	5	4	2	1	3	2	2	2
بورما	9	3	3	4	4	4	4	5
تشيلي	4	4	4	3	3	3	2	2
كوبا	3	3	3	3	3	3	4	3
مصر	3	1	3	2	3	3	4	4
ارتيريا	9	9	9	9	9	9	2	1
اثيوبيا	4	5	4	4	4	4	3	4
هايتي	4	3	3	3	4	4	2	3
الكويت	9	9	3	2	5	5	3	2
الباكستان	3	3	3	3	4	3	5	4
رواندا	9	9	9	2	5	4	5	5
العربية السعودية	3	2	3	2	3	2	4	3
تركيا	4	3	4	3	4	3	4	5
الاتحاد السوفياتي	3	3	3	3	3	3	9	9
يوغوسلافيا	3	2	3	3	3	3	9	9
زائير	4	3	3	4	3	3	4	4

جامعة جورج ماسون وجامعة ميريلاند	المنتج:
توفير مصادر بيانات حول مواصفات نظام الحكم والسلطة لكل الدول المستقلة التي يزيد عدد سكانها عن 500,000، لأغراض التحليل الكمي المقارن. يوفر قاعدة بيانات مواصفات نظام الحكم.	الهدف المعلن:
حكومة الولايات المتحدة	مصدر التمويل:
يقدم قاعدة بيانات حول خصائص أنظمة الحكم	الاستخدام الحالي:
www.cidcm.umd.edu/polity	أين يمكن إيجاده:
ترميز أكاديمي لخصائص أنظمة الحكم استنادا إلى مواد منشورة.	نوع البيانات المستخدمة:
161 دولة حول العالم	التغطية:
اول بيانات: تم جمعها في 1800	فترة التغطية:
آخر بيانات: تم جمعها في 2004	
الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: بنوى حالياً تحديث قاعدة البيانات سنويا	
د. مونتي ج. مارشال	تفاصيل الاتصال:
مدير مشروع نظام الحكم IV، مركز السياسة العالمية Center for Global Policy	
جامعة جورج ماسون	
Mmarsha5@gmu.edu	
هاتف: +1 (703) 993-8177	
تقييمات أكاديميين بناء على الأدبيات المتوفرة. وحدة التحليل هي نظام الحكم – منظمة سياسية أو حكومية، مجتمع أو مؤسسة تتمتع بحكومة منظمة، دولة، الجسم السياسي. صممت مجموعة البيانات لتتلاءم مع مجموعة البيانات حول قصور الدولة التي تتجها أيضاً المؤسسة نفسها.	المنهجية:
لكل متغير نظام قياس مختلف. انظر دليل مستخدم مجموعة البيانات. لمزيد من المعلومات	شكل النتائج:
راجع: http://www.cidcm.umd.edu/polity/data/variables.asp	

مثال على النتائج:

يعرض الجدول ادناه نتائج مثيرة للاهتمام لبعض الدول.

الاستخدامات الممكنة:

يوفر مصدر البيانات قيمة رقمية لتقييم مواصفات نظام الحكم في مرحلة من الزمن. تسمح قاعدة البيانات بتحليل تطوّر أنظمة الحكم في الزمان والمكان.

الاستخدامات غير الممكنة:

لا يمكن للبيانات التي رُمّزت على مقياس محدود أن تمنح إلا عدداً محدوداً من العلامات لكل دولة (تقليص التفاوت). إضافة إلى ذلك، يؤدي استخدام الفترات القصيرة (سنوياً) إلى مبالغة التغييرات.

افتراضات:

كما هي الحال بالنسبة لجميع مصادر البيانات التي تعتمد على ترميز مصادر أولية أخرى، فإن الافتراض الأساسي هو أن هذه المواد صحيحة، تمثيلية وغير منحازة. الافتراض الثاني هو أن الترميز قد تم بطريقة محايدة ومنطقية، رغم أنه لم يعتمد بعد نظام تحقق ومقارنة مفصّل لمصادر البيانات.

الدولة	السنة	ديمقراطية مؤسسية	اتوقراطية مؤسسية	نظام الحكم	مدة استمرار نظام الحكم
الولايات المتحدة	2004	10	0	10	195
رواندا	1992	0	7	-7	31
جنوب افريقيا	2004	0	3	-3	10
	1991	7	2	5	81
المملكة العربية السعودية	2004	9	0	9	10
	2004	0	10	-10	78
اليابا	1989	0	9	-9	42
اندونيسيا	2004	7	0	7	7
	1997	0	7	-7	30
الصين	2004	8	0	8	5
	2004	0	7	-7	55
جيبوتي	1991	0	8	-8	14
اوغندا	2004	3	1	2	5
	1984	4	1	3	4
	2004	0	4	-4	11

سلم المقاييس العائدة للعلامات المبينة في الجدول

« ديمقراطية مؤسسية: صفر، أي غير مؤسسية و10 مؤسسية بالكامل

« اتوقراطية مؤسسية: صفر، غير مؤسسية و10 مؤسسية بالكامل

« نظام: علامة تجمع بين الديمقراطية والاتوقراطية. يتم احتسابها من خلال طرح العلامة العائدة للاتوقراطية المؤسسية من العلامة العائدة للديمقراطية المؤسسية. تتراوح بين -10 و10.

« مدة النظام: عدد السنوات منذ آخر تغيير للنظام كما يظهر من التغييرات المهمة في ميزات النظام.

المنتج:	مراسلون بلا حدود
الهدف المعلن:	يقدم لمحة عن حالة الحريات الصحفية في فترة 12 شهرا (أيلول-أيلول)
مصدر التمويل:	مراسلون بلا حدود هو جمعية تحشد التمويل من خلال مجموعة من النشاطات. لا تتلقى أي تمويل خارجي لمؤشر حريات الصحافة.
الاستخدام الحالي:	يهدف المؤشر إلى قياس حالة حرية الصحافة في العالم بما يعكس درجة الحرية التي يتمتع بها الصحفيون ووسائل الإعلام في كل دولة، والجهود التي تبذلها الدولة لاحترام وضمأن احترام هذه الحرية. يستخدم المؤشر كأداة لزيادة الوعي حول القيود المفروضة على حرية الصحافة حول العالم، وأثرها على الديمقراطية وحرية المعلومات وحياة الصحفيين.
أين نجدها:	http://www.rsf.org/article.php3?id_article=19388
نوع البيانات المستخدمة:	استبيان العاملين في وسائل الإعلام داخل الدول.
التغطية:	يغطي المؤشر 166 دولة حول العالم
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها في 2002 آخر بيانات: تم جمعها في 2006 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: سنويا
تفاصيل الاتصال:	مراسلون بلا حدود 5 شارع جيوفري-ماري 75009 باريس - فرنسا هاتف: +33 1 44 83 84 84 فاكس: +33 1 45 23 11 51 بريد الكتروني: index@rsf.org
المنهجية:	لكل دولة مغطاة في المؤشر تصنيف وعلامة يعكسان معا حالة حرية الصحافة هناك. قد يتغير تصنيف الدولة من سنة إلى أخرى حتى لو لم تتغير علامتها، والعكس صحيح. يعتمد المؤشر فقط على الأحداث من 1 أيلول 2005 إلى 1 أيلول 2006. لا تنظر في انتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام، بل إلى انتهاكات حرية الصحافة فقط. جمعت جمعية صحفيون بلا حدود استبيانا يركز على 50 معيارا لتقييم حالة حرية الصحافة في كل دولة. يتضمن أنواعاً مختلفة من الانتهاكات التي تمس الصحفيين بصورة مباشرة (مثل الإغتيال، السجن، الاعتداءات الجسدية والتهديدات) ووسائل الإعلام الإخبارية (الرقابة، مصادرة أعداد، التفتيش والمضايقة). انه يسجل درجة الإفلات من العقوبة التي يتمتع بها المسؤولون عن مثل هذه الانتهاكات ويحاول تحديد الوضع القانوني الذي يؤثر على وسائل الإعلام الإخبارية (كالعقوبات للتهجم على الصحافة، احتكار الدولة لبعض المجالات، حفي مناطق معينة

ووجود هيئة ناظمة) وتعامل السلطات مع وسائل الإعلام الإخبارية التي تملكها الدولة ومع الصحافة الأجنبية. كما يدرس أيضا العقوبات الرئيسية أمام تدفق المعلومات على الانترنت. أرسل الاستبيان إلى منظمات شريكة لمراسلون بلا حدود (14 مجموعة حرية تعبير في خمس قارات) ومراسليها الـ 130 حول العالم، وكذلك للصحفيين، والباحثين، ورجال القانون والناشطين في مجال حقوق الإنسان. ثم استخدم تصنيف وضعته المنظمة لإعطاء علامة لكل دولة على الاستبيان. قدم معهد الإحصاء في جامعة باريس المساعدة والنصح في معالجة البيانات بصورة موثوقة ومعقدة.

الدول الـ 168 التي صنفت هي تلك التي تلقت الجمعية حولها استبيانات كاملة من عدد من المصادر المستقلة. لم يتم تضمين الدول الأخرى بسبب انعدام البيانات الموثوقة. وعند تعادل الدول، تتم جدولتها حسب الترتيب الأبجدي.

يعرض الجدول أدناه نتائج دول مختارة في 2006

مثال على النتائج:

تجدر الإشارة إلى أن المنظمة تنتج أيضا مقياس حرية الصحافة، الذي يتعمق بمجالات أخرى تتعلق بحرية الصحافة. يعرض وبشكل مستمر العدد الإجمالي للصحفيين الذين قتلوا، موظفي وسائل الإعلام الذين قتلوا، الصحفيين الذين سجنوا، موظفي وسائل الإعلام الذين سجنوا والمعارضين الذين سجنوا.

الاستخدامات الممكنة:

وضع المؤشر بالتحديد للدفاع عن حريات الصحافة. لم يوضع أي تقييم أو يوحى به من خلال التصنيفات التي تتعلق بنوعية الصحافة.

الاستخدامات غير الممكنة:

يعتبر المؤشر أن وسائل الإعلام المملوكة من قبل الدولة تحد من الحريات الصحفية. هذا الافتراض مشترك مع معظم مؤشرات حريات الصحافة. يسأل هذا المؤشر بالتحديد عن ملكية الدولة واحتكار الدولة لوسائل الإعلام. لا شك أن الاحتكار هو رادع أقوى من الملكية وحدها.

افتراضات:

الدرجة	الدولة	الدرجة	الدولة
140	زيمبابوي	1	فنلندا
147	روسيا	5	الجمهورية التشيكية
163	الصين	6	النرويج
168	كوريا الشمالية	19	الدنمرك
165	كوبا	109	غينيا
		126	الجزائر

المنتج:	بيت الحرية Freedom House
الهدف المعلن:	توفير تقييم سنوي حول حالة حرية الصحافة العالمية.
مصدر التمويل:	مؤسسات خيرية ووكالات حكومية أمريكية
الاستخدام الحالي:	يستخدم المؤشر من قبل الحكومات، الأكاديميين ووسائل الإعلام الإخبارية في عدة دول.
أين يمكن إيجاده:	http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=16
نوع البيانات المستخدمة:	تقارير إخبارية أجنبية ومحلية، كتب، تحاليل مراكز الأبحاث وتحاليل أكاديمية، العلاقات المهنية الفردية، وزيارات إلى المنطقة المعنية أثناء تحضير التقارير.
التغطية:	194 دولة حول العالم
فترة التغطية:	اول بيانات: تم جمعها في 1980 آخر بيانات: تم جمعها في 2006 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: سنويا
تفاصيل الاتصال:	مكتب واشنطن، دي سي 1319 18th Street, NW واشنطن، دي سي 20036 هاتف: +1 202-296-5101
المنهجية:	طلب من الخبراء تصنيف حرية الصحافة في الدول استنادا إلى "بيئتها القانونية" (0-30 نقطة)، "التأثيرات السياسية" (40 نقطة)، و"الضغوط الاقتصادية" (30 نقطة). من غير الواضح كيف تم تحديد التصنيف.
شكل النتائج:	0-30 "حرّة"، و31-60 "حرّة جزئياً"، و61-100 "غير حرّة"

مثال على النتائج:

يعرض الجدول ادناه تصنيف حرية الصحافة

الاستخدامات الممكنة:

يعمل المؤشر على تحويل موضوع معقد إلى تصنيف سهل الفهم.

الاستخدامات غير الممكنة:

إن اعتماد المنهجية على التقييمات الخارجية يعني انه لا يجب استخدامها كانعكاس لآراء المواطنين داخل الدولة. يمنع نظام العلامات استخدام المؤشرات كمؤشر للتمتع القانوني أو الفعلي بالحقوق.

افتراضات:

وسائل الإعلام المملوكة من قبل الدولة أقل حرية. يظهر انحياز قيمي مشابه في الاستبيان بكامله.

الدرجة	الدولة	التصنيف	الحالة
1	فنلندا	9	حرّة
	ايسلندا	9	حرّة
23	باربادوس	17	حرّة
79	بوتسوانا	35	حرّة جزئيا
	ايطاليا	35	حرّة جزئيا
81	جمهورية الدومينيكان	37	حرّة جزئيا
	الهند	37	حرّة جزئيا
164	بوروندي	74	غير حرّة
187	اوزباكستان	90	غير حرّة
	زيمبابوي	90	غير حرّة
190	بورما	96	غير حرّة
	كوبا	96	غير حرّة
194	كوريا شمالية	97	غير حرّة

مجموعة البيانات حول قصور الدولة

المنتج:	مجموعة العمل حول عدم الاستقرار السياسي وجامعة جورج ماسون.
الهدف المعلن:	توفير بيانات حول الحروب العرقية، الحروب الثورية، التطهير العرقي والتطهير السياسي، والتغيرات السلبية في نظام الحكم، لإفادة التحاليل بمعلومات حول الرابط بين عدم الاستقرار السياسي وقصور الدولة منذ 1955.
مصدر التمويل:	حكومة الولايات المتحدة
الاستخدام الحالي:	استخدمت البيانات كمدخلات لعدد كبير من الدراسات الأكاديمية.
أين يمكن إيجاده:	http://globalpolicy.gmu.edu/pitf
نوع البيانات المستخدمة:	اعتمد على ترميز الخبراء للمواد المرجعية.
التغطية:	161 دولة من حول العالم يزيد عدد سكانها عن 500,000 نسمة.
فترة التغطية:	اول بيانات: تم جمعها في 1955 آخر بيانات: تم جمعها في 2005 الوتيرة المعلنة: البيانات السنوية أثناء مدة حدث ما، تحدت البيانات سنويا.
تفاصيل الاتصال:	د. موني ج. مارشال مدير مركز أبحاث السياسة العالمية (Research Center for Global Policy) جامعة جورج ماسون Mmarsh5@gmu.edu هاتف: +1 (703) 993-8177
المنهجية:	يستخدم فريق البحث مصادر التوثيق المتوفرة لترميز (حسب دليل ترميز) النزاعات المختلفة.
شكل النتائج:	تستخدم تصنيفات مختلفة لنقاط البيانات المختلفة، التصنيفات الرئيسية هي:

(80)

التصنيف	عدد المحاربين المتمردين أو المناضلين	عدد الضحايا السنوية بسبب القتال	نسبة أراضي البلد المتأثرة بالقتال
0	>100	>100	>10% بدون مدن مهمة
1	100-1,000	100-1000	10%+ مدينة اقليمية او اكثر
2	1,000-5,000	1000-5000	10-25% و/ او مدينة العاصمة
3	5,000-15,000	5000-10,000	25-50% و/ او اكثر المناطق حضرية
4	<15,000	<10,000	<50%
9	لا اعرف	لا اعرف	لا اعرف

مثال على النتائج:

يعرض الجدول ادناه نتائج دول مختارة

الاستخدامات الممكنة:

يمكن استخدام البيانات لتقديم لمحة عن مدى القتال الذي يؤثر في بلد ما.

الاستخدامات غير الممكنة:

لا توفر قاعدة البيانات معلومات عن الدافع الذي أدى لقصور الدولة، ولا تعطي صورة عن أي توتر. لذا تتغير النتائج فقط عند نقطة القصور ولن تساعد البيانات في الحؤول دونه.

افتراضات:

عند استخدام هذا المؤشر يتم الإيحاء أن البيانات مأخوذة من مجموعة مصادر تمثيلية وغير متحيزة. إضافة إلى ذلك، فإن التثقيف المستخدم لاحتساب مدى القصور يفترض أن عدد المحاربين يوازي عدد الوفيات.

الدولة	السنة	عدد المحاربين الثوار أو النشطاء	عدد الوفيات السنوية التي تعود للقتال	نسبة البلدان المتأثرة بالقتال	معدل الأهمية السنوية
افغانستان	2001	4	2	4	3.5
انغولا	2001	4	2	1	2.5
مايمار	2001	2	1	1	1.5
اثيوبيا	2000	2	1	1	1.5
رواندا	1994	4	4	4	4
رواندا	2001	2	2	1	1.5
السودان	1997	4	3	4	3.5
السودان	2001	4	2	2	2.5

المنتج:	جامعة كاليفورنيا سان دييجو (Evans-Rauch)
الهدف المعلن:	توفير مصدر بيانات للأبحاث حول اثر البنية البيروقراطية على الأداء الاداري والاقتصادي.
مصدر التمويل:	تم تمويل هذا المشروع من قبل مركز الإصلاح المؤسساتي والقطاع غير المنظم (IRIS)، ومؤسسة روسل سيج Russel Sage Foundation والبنك الدولي ومنحة المؤسسة الامريكية للعلوم الوطنية NSF #15480-SBR94.
الاستخدام الحالي:	تستخدم قاعدة البيانات بشكل اساسي كمدخل لدراسات أكاديمية مقدمة للمراجعة. اشرف على قاعدة البيانات واضع الدراسات البروفيسور جيمس راوش James Rauch.
أين يمكن إيجاده:	http://weber.ucsd.edu~jrauch/webstate/
نوع البيانات المستخدمة:	تقييم الخبراء المرمرز الذي يعتمد على حالات محددة
التغطية:	قدمت البيانات عن 35 دولة تم اختيارها من شتى أنحاء العالم.
فترة التغطية:	أول بيانات: تم جمعها في 1970 آخر بيانات: تم جمعها في 1990 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: غير محددة
تفاصيل الاتصال:	البروفيسور جيمس راوش قسم العلوم الاقتصادية جامعة كاليفورنيا سان دييجو Gilman Drive 9500 La Jolla, CA 92093-0508 هاتف: (858) 534-2405 فاكس: (858) 534-7040 بريد الكتروني: jrauch@weber.ucsd.edu
المنهجية:	تم جمع البيانات بواسطة مسح خبراء. قدم 126 خبيراً البيانات حول 35 دولة.

شكل النتائج:

لكل سؤال تصنيفات وأنواع إجابات مختلفة. لمزيد من التفاصيل، راجع الاستمارة الاصلية:

<http://weber.ucsd.edu/~jrauch/webstate/codebook.html>

يجب الاطلاع على دليل الترميز لفهم قاعدة البيانات، هو متوفر على:

<http://weber.ucsd.edu/~jrauch/webstate/website.out>

الاستخدامات غير الممكنة:

تمت جدولة نتائج إجابات معظم الأسئلة على شكل معدلات. ولكن هذا النوع من الجدولة لا يتناسب مع الإجابات المجزئة. سيكون من الأفضل اعتماد شكل آخر، كتحديد أي من الإجابات الأربع المتوفرة حصدت أكبر عدد من الردود. لهذا السبب لم نذكر أي مثال عن النتائج من هذا المصدر لان معناها غير واضح.

الأرشيف الإحصائي للنساء في البرلمانات الوطنية



المنتج:	الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)
الهدف المعلن:	جمع البيانات حول تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية.
مصدر التمويل:	يتم تمويل الاتحاد البرلماني الدولي بتمويل عام من البرلمانات الـ 138 الأعضاء فيه.
الاستخدام الحالي:	هذا تجميع بسيط لنسب وأعداد المقاعد المخصصة للنساء في البرلمانات الوطنية (مجلس النواب ومجلس الشيوخ).
أين يمكن إيجاده:	الصفحة الالكترونية: http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm
نوع البيانات المستخدمة:	عدد المقاعد التي تشغلها النساء في مجلسي النواب والشيوخ.
التغطية:	يغطي 189 دولة
فترة التغطية:	اول بيانات: تم جمعها في 1997 آخر بيانات: تم جمعها في 2006 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: يتم تحديث البيانات بانتظام
تفاصيل الاتصال:	الاتحاد البرلماني الدولي 5, chemin du Pommier صندوق البريد 330 CH – 1218 Le Grand – Saconnex/Geneva سويسرا هاتف: + (41) 22 919 41 50 بريد الكتروني: postbox@mail.ipu.org
المنهجية:	البيانات المستخدمة هي نسب مئوية لم تطبق عليها التقنيات الإحصائية.
شكل النتائج:	نسب وتصنيفات البرلمانات، من أعلى نسب النساء في البرلمانات إلى أدناها.

مثال على النتائج:

يظهر الجدول أدناه مجموعة من النتائج حتى 31 تشرين أول 2006.

المجلسان معا	مجلس الشيوخ	مجلس النواب	المعدلات الإقليمية
40.8%	---	40.8%	أوروبا الشمالية
21.4%	20.5%	21.6%	القارة الأميركية
19.0%	17.0%	19.5%	أوروبا - الدول الأعضاء في منظمة الامن والتعاون في اوروبا (OSCE) بما فيها دول شمال أوروبا
17.4%	17.0%	17.4%	أوروبا - الدول الأعضاء في منظمة الامن والتعاون في اوروبا (OSCE) باستثناء دول شمال أوروبا
16.7%	17.6%	16.6%	افريقيا - جنوب الصحراء
16.5%	17.7%	16.4%	آسيا
14.4%	27.4%	12.5%	دول المحيط الهادئ
8.2%	6.0%	8.8%	الدول العربية

تقييم الحكم العالمي

المنتج:	viii Overseas Development Institute معهد التنمية الخارجية
الهدف المعلن:	يحاول مؤشر تقييم الحكم العالمي أن يحدد كيف تختلف نوعية الحكم عبر الزمن في دول العالم.
مصدر التمويل:	وكالة التعاون والتنمية النرويجية "نوراد NORAD"
الاستخدام الحالي:	تم استخدام تقييم الحكم العالمي في دراسات أكاديمية، في تقرير التنمية البشرية لسنة 2002 وفي تقرير الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. يستخدم تقييم الحكم العالمي في الوكالة البريطانية للتنمية الدولية (DFID) كمصدر معلومات لتحليل الحكم في الدولة وكذلك من قبل مؤسسة آغا خان.
أين يمكن إيجاده:	www.odi.org.uk/wga_governance/
نوع البيانات المستخدمة:	يعتمد تقييم الحكم العالمي على تقييم الخبراء.
التغطية:	شملت المرحلة التجريبية (1996-2000) 16 دولة. تغطي المرحلة الحديثة (2001-2006) 10 دول.
فترة التغطية:	البيانات الأولى/الأخيرة: تعود البيانات المجموعة إلى السنوات 1996-2000 الوثيرة المعلنة لجمع البيانات: تبدأ المرحلة II من المشروع في 2005 وستغطي 50 دولة.
تفاصيل الاتصال:	لمزيد من التفاصيل اتصل ب: فيرينا فرتز Verena Fritz معهد تنمية ما وراء البحار Overseas Development Institute 111 Westminster Bridge Road, London, SE1 7JD, UK هاتف: +44 (0) 20 7922 0300 بريد الكتروني: v.fritz@odi.org.uk
المنهجية:	يعتمد تقييم الحكم العالمي على استبيان لكل دولة، يغطي 30 مؤشراً لـ 6 أبعاد محددة للحكم. يملأ الاستبيانات "أشخاص مطلعون" يعتبرون خبراء في مسائل الحكم ويمثلون كل من الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص. طلب من الخبراء تقييم بلدهم على مقياس 1-5 لكل من المؤشرات الـ 30. يتراوح عدد الخبراء الذين استشيروا لكل بلد بين 33 و 41 شخصاً. يطلب الاستبيان من المجيبين تقديم إجابات على الوضع الحالي وعلى الوضع قبل 5 سنوات.
شكل النتائج:	قدم تقييم الحكم العالمي على مقياس من 1 إلى 5 حيث المعدل الأعلى هو الأفضل.

مثال على النتائج:

يعرض الرسم البياني ادناه علامات تقييم الحكم العالمي لفلسطين في مجالات الحكم الستة الرئيسية

الاستخدامات الممكنة:

يمكن استخدام تقييم الحكم العالمي لتقييم وتعقب التغيرات في إدراك الحكم لدى جهات معنية أساسية في البلدان المعنية - يمكن استخدامه كتقييم للحكم على المستوى الوطني. كما تقدم المسوح أيضا ملاحظات أكثر تعمقا لبعض البلدان.

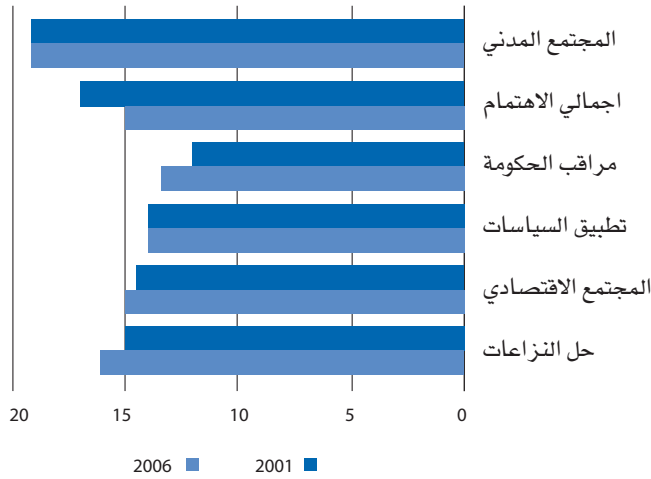
الاستخدامات غير الممكنة:

تقييم الحكم العالمي ليس استطلاعاً تمثيلاً للرأي العام حول حالة الحكم على المستوى الوطني. وبما أن حجم العينة وعدد الخبراء يختلف من بلد إلى آخر، يجب توخي الحذر لدى استخدام النتائج للمقارنة بين الدول.

افتراضات:

يعتبر تقييم الحكم العالمي أن الخبراء المشاركين ("الأشخاص المطلّعين") يمثلون جهات معنية أساسية في الدولة كالمجتمع المدني ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

النتائج العائدة لفلسطين في مجالات الحكم الستة





مسح القيم العالمي

المنتج:	مسح القيم العالمي - جامعة ميشيغن
الهدف المعلن:	يسعى مسح القيم العالمي إلى دراسة التغيرات الاجتماعية-الثقافية والسياسية على المستوى العالمي. يدرس مشروع "مسح القيم العالمي" الفرضية التي تقول بان أنظمة المعتقدات تتغير بطرق لها نتائج اقتصادية وسياسية واجتماعية هامة.
مصدر التمويل:	جامعة ميشيغن، الولايات المتحدة. في معظم الحالات يتم تمويل العمل الميداني للمسوح الفردية من داخل الدولة نفسها.
الاستخدام الحالي:	يُرد مسح القيم العالمي في الدراسات الأكاديمية (مثلاً كتاب بعنوان "المعتقدات والقيم الإنسانية") ويستخدم في برامج التعليم. يسمح الموقع للمستخدمين "... بتصفح دليل الترميز، واستخراج التواترات الجداول المزدوجة المدخلات، ومقارنة المعدلات، واستخراج الروابط والتحليل الاحتمالي من نوع Logit/Probit وتسجيل الحالات. كما بإمكانهم تحميل قاعدة البيانات والوثائق أو مجموعات فرعية مكيفة من المتغيرات أو الحالات".
أين يمكن إيجاده:	http://www.worldvaluessurvey.org/
نوع البيانات المستخدمة:	بيانات مسوح
التغطية:	65 دولة حول العالم
فترة التغطية:	اول البيانات: تم جمعها في 1981 آخر البيانات: تم جمعها بين 2001 و 2006 الوتيرة المعلنة لجمع البيانات: غير محددة
تفاصيل الاتصال:	لمزيد من المعلومات، الاتصال بـرونالد انجلهارت Ronald Inglehart : rfi@umich.edu
المنهجية:	يعتمد مسح القيم العالمي على استبيان تملؤه المجتمعات الفردية (اشترك 65 مجتمعا في دفعة الإستبيانات الأخيرة 2001) بعينة 1000 شخص كحد أدنى تمت مقابلتهم. يحق لكل مجموعة مشاركة الإطلاع فوراً على بيانات كل المجتمعات الأخرى المشاركة. تمت مقارنات بين الدول ومقارنات إقليمية بناء على المسوح الفردية.
شكل النتائج:	عرضت نتائج المسح على شكل نسب مئوية (%) من السكان. يقدم دليل الترميز تعليمات حول التقنيات المستخدمة في المقابلات.

مثال على النتائج:

العينة أدناه مأخوذة من دليل ترميز مسح القيم العالمي

الاستخدامات الممكنة:

يوفر هذا المسح معلومات وافرة حول مواقف سكان العالم.

الاستخدامات غير الممكنة:

تغيّر شكل استبيان مسح القيم العالمي خلال الدفعات الأربع التي أجري فيها المسح، ما يعني انه لا يمكن قياس جميع القيم والمعتقدات عبر الزمن. يمكن تكييف عدد من الأسئلة مع السياق الوطني (مثلا، الموقف من الأمم المتحدة يقاس فقط في الدول الأوروبية)، ما يعني أيضا انه يجب توخي الحذر عند مقارنة الدول أو إطلاق تصريح حول القيم والمعتقدات العالمية.

الافتراضات:

مسح القيم العالمي هو شبكة مسوح لامركزية، لذا يُعتبر أن جميع مجري المسوح المشاركين يستخدمون نفس الأسلوب الإحصائي والدقة العلمية في المسوح الوطنية.

استخدام العنف

نص هذا السؤال أو البند

هذا تصريح إضافي. إلى أي حد توافق أو لا توافق عليه؟

"لا يمكن أبداً تبرير استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية"

لا أعرف	أعارض بشدة	لا أوافق	أوافق	أوافق بشدة
1	2	3	4	9
النسبة	العدد	القيمة	التصنيف	
50.8	34,932	1	أوافق بشدة	
25.0	17,231	2	أوافق	
10.9	7,510	3	لا أوافق	
8.0	5,521	4	لا أوافق بشدة	
5.3	3,633	9	لا أعرف	
	99,655	.	لا بيانات	
100.0		168,482		100.0

ملخص إحصائي

القيمة الدنيا =	1	المعدل =	2.132
القيمة العليا =	9	الانحراف المعياري =	1.873
المعدل =	1	التباين =	3.507

(اعتمادا على 68,827 حالة فعالة)

قائمة المصادر والمنتج

الصفحة	المنتج	المصدر
16	شبكة ACE للمعرفة الانتخابية	بيانات ACE المقارنة
18	مقياس إفريقيا (أفرو باروميتر Afro barometer)	مقياس إفريقيا (أفرو باروميتر Afro barometer)
20	بيت الحرية (فريدم هاوس Freedom House)	المسح السنوي للحرريات
22	مؤسسة بيرتلزمان ومركز الأبحاث التطبيقي في جامعة ميونخ	مؤشر تحوّل بيرتلزمان ، (بي تي أي BTI)
24	منظمة الشفافية الدولية	مؤشر دافعو الرشوة (بي بي أي BPI)
26	البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية ومجموعة البنك الدولي	مسح أداء بيئة الأعمال والشركات (بيبس BEEPS)
28	ديفيد سينغرانيلي، جامعة بينغامتون، بينغامتون، نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية. ديفيد ل. ريتشارد، إي تي أس ETS، برنكتون، نيوجيرسي - الولايات المتحدة الأمريكية	قاعدة بيانات سينغرانيلي - ريتشارد لحقوق الإنسان (سي أي آر أي CIRI)
30	مركز التنمية العالمية	مؤشر الالتزام بالتنمية
32	منظمة الشفافية الدولية	مؤشر مدركات الفساد (CPI)
34	البنك الدولي	تقييم سياسة الدولة ومؤسساتها (CPIA)
36	شبكة مقياس شرق آسيا التي تتضمن شبكة من العلماء من جامعات محلية وعالمية ترعاها مؤسسات وطنية ودولية.	مقياس شرق آسيا
38	المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية International IDEA ودائرة العلوم السياسية في جامعة ستوكهولم	الكوتا الانتخابية لقاعدة بيانات النساء
40	المفوضية الأوروبية	المقياس الأوروبي (يوروباروميتر)
42	روجر بوننج Roger Bohning	الفجوات في حقوق العاملين
44	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تقرير التنمية البشرية	مقياس تمكين النوع الاجتماعي
46	"One World Trust"	تقرير المسائلة العالمية
50	المنتدى الاقتصادي الدولي مع جامعة كولومبيا	مؤشر التنافسية العالمي (GCI)

الصفحة	المنتج	المصدر
52	النزاهة العالمية	مؤشر النزاهة العالمية
56	معهد البنك الدولي	مسائل الحكم V (2005-1996)
58	المركز الدنمركي لحقوق الإنسان	مؤشرات حقوق الإنسان
60	مؤسسة هيريتيج "Heritage Foundation" وصحيفة وول ستريت "Wall Street Journal"	مؤشر الحرية الاقتصادية
62	لجنة حماية الصحفيين (CPJ)	إحصائيات قتل الصحفيين
64	مجلس الأبحاث والتبادل الدولي (IREX)	مؤشر استدامة وسائل الإعلام
66	مجموعة كورتزمان (Kurtzman)	مؤشر الضيائية
68	المركز الخاص بالموازنة واولويات السياسات	مؤشر الموازنة المفتوحة
70	هنسز، جامعة بينسلفانيا	مؤشر التقييد السياسي
72	مارك جيبني	مقياس الإرهاب السياسي
74	جامعة جورج ماسون وجامعة ميريلاند	نظام الحكم IV
76	مراسلون بلا حدود	مؤشر حرية الصحافة
78	بيت الحرية Freedom House	مسح حرية الصحافة
80	مجموعة عمل عدم الاستقرار السياسي وجامعة جورج ماسون	قاعدة بيانات قصور الدولة
82	جامعة كاليفورنيا سان دييجو (ايفانز رايش)	مشروع بيانات مقارنة حول الدول الوبيرية
84	الاتحاد البرلماني الدولي IPU	الأرشيف الإحصائي للنساء في البرلمانات الوطنية
86	معهد التنمية الخارجية	تقييم الحكم العالمي
88	مسح القيم العالمي - جامعة ميشيغن	مسح القيم العالمي

مصادر لم يتضمنها دليل المستخدم

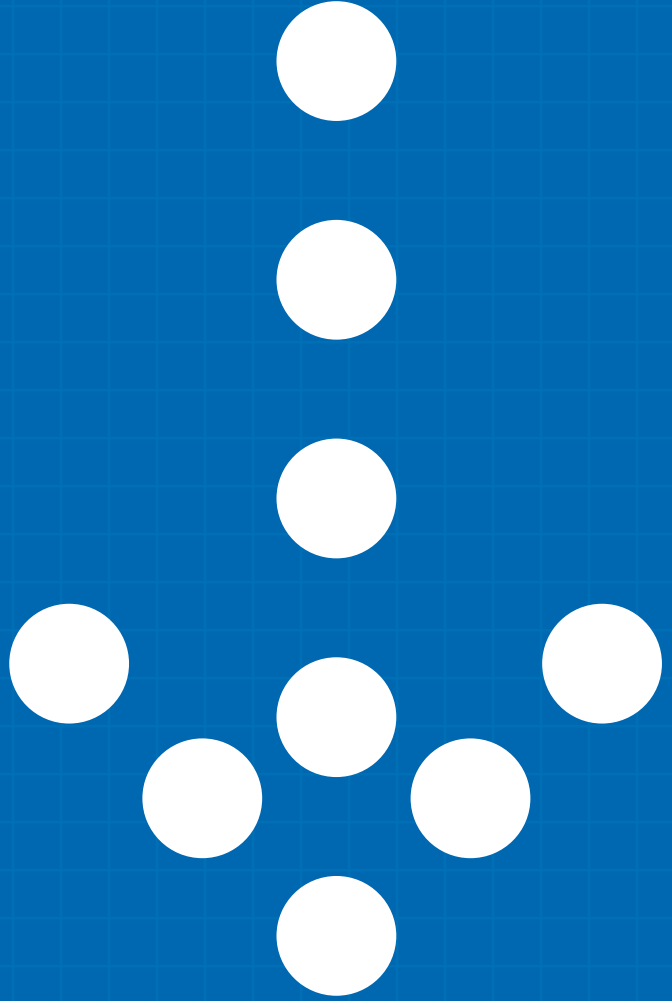
المصدر	لماذا لم يكن المصدر متضمنا
تقرير التنافسية الإفريقي	تكرار، تقرير التنافسية العالمي
مسح بناء قدرات الحكم الاقتصادية	ليست مؤشرات
مقياس الديمقراطية العربية	البيانات غير متوفرة بعد
ارات (1991) "الدمقرطة"	غير متوفر على الانترنت
مؤشرات بولن للديمقراطية الليبرالية Bollen Cross-National Indicators of Liberal Democracy	لا بيانات
مؤشر بولن (1980) للديمقراطية السياسية	غير متوفر على الانترنت
خدمة مخاطر الاعمال أنتجها مركز المعلومات حول مخاطر بيئة الاعمال	غير متوفر على الانترنت
مركز التنمية الدولية للدراسات والبحث	ليس بالإنجليزية
وظيفة وراتب الخدمة المدنية	لا بيانات
خلاصة مقاييس مؤشرات التنمية المستدامة	المنهجية غير واضحة/ليس بالاستطاعة استخدام البرمجيات
تقييم الدول حول المساءلة والشفافية	لا بيانات
مدخل كويج و راينك (1991) Coppedge and Reinicke	غير متوفر على الانترنت
مؤشر الديمقراطية الانتخابية من "الديمقراطية في أمريكا اللاتينية" - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "نحو ديمقراطية المواطنين"	البيانات غير متوفرة على الموقع الالكتروني
تقرير الدول الديمقراطية في المجتمعات الأوروبية المتوسطة (يورومسكو EUROMESCO) حول الحكم الجيد	لا بيانات
(جاسيوروسكي Gasiowski) - تغير نظام الحكم السياسي	غير متوفر على الانترنت
هادينيوس (1992) مؤشر الديمقراطية	غير متوفر على الانترنت
مقاييس عدم الاستقرار: احتمالية تغير الحكومة، فينج Feng	غير متوفر على الانترنت
(لاتينوباروميتر - Latinobarometer) مقياس دول أمريكا اللاتينية	لا تتوفر بيانات على الانترنت
حساب تحدي الألفية	لا بيانات
ميتاغورا - Metagora	ليس مصدر بيانات

المصدر	لماذا لم يكن المصدر متضمنا
أهداف التنمية للالفيه	لا توجد بيانات حول الحكم
ديمقراطية الحد الادنى	غير متوفر على الانترنت
التعد في مؤسسات الحكم	لا بيانات
دراسة على نطاق الوطن لمراقبة التقدم نحو الحكم الجيد في غانا	لم تفتح صفحة الانترنت
التنمية التشاركية والحكم الجيد	لا توجد بيانات حول الحكم
بولياركي، فانهانان Vanhanen	غير متوفر على الانترنت
خدمات المخاطر السياسية (PRS)	مطلوب الدفع مقابل الإطلاع على المنهجية والبيانات
برنامج الحكم والإدارة العامة الجيدة	لا توجد بيانات حول الحكم
القدرة السياسية النسبية (POFED)	ليس كافيا لقياس الحكم
دراسة حول وضع الديمقراطية (التدقيق الديمقراطي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الإنتخابية)	لا يمكن مقارنة الدول
تقرير الحكم في إفريقيا، مفوضية الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا (UNECA)	لا بيانات
مسوح الأمم المتحدة حول اتجاهات الجريمة وعمليات أنظمة العدالة الجنائية	لا بيانات

(93)

الهوامش

- i <http://untreaty.un.org>
- ii www.un.org/ohchr/
- iii <http://www.imf.org/external/np/rosc/rosc.asp>
- iv <http://www.huridocs.org>
- v http://www.idea.int/ideas_work/14_political_state.htm
- vi من كتاب Map-Making and Analysis of the Main International Initiatives on Developing Indicators on Democracy and Good Governance and لتود لاندمان Todd Landman وجوليا هاوسرمان Julia Hausermann
- vii مؤسسة التنمية الدولية (أي دي أي) هي جزء من البنك الدولي
- viii يستضيف معهد التنمية الخارجية المرحلة القادمة من تقييم الحكم العالمي بدعم من مؤسسة داغ هامارسكولد Dag Hammarskjöld Foundation



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب السياسات الإنمائية

فريق الحكم الديمقراطي

304 الشارع الشرقي 45، نيويورك، نيويورك 10017

www.undp.org

www.undp.org/oslocentre